الجامعة الأردنيـة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٨)
اقرار والتزام بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها
وتعليماتها لطلبة الماجستير والدكتوراة

أنا الطالب: فاطمه محمود سالم الزمر الرقم الجامعي: ٨٠٧٠٩٥٦
التخصص: العمل الاجتماعي الكلية: معهد العمل الاجتماعي

عنوان الرسالة / الاطروحة
برنامج الأسر المنتجة وفعاليته في تحسين واقع الأسر الفقيرة في محافظات الوسط في الأردن المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية -- دراسة اجتماعية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي / اطروحتي ، وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتيّ /اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو اي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: فاطمه محمود الزمر التاريخ: ١٠/ ٨/ ٢٠١٠

الجامعة الأردنية

نمـــوذج تفـــويض

أنا فاطمة محمود سالم الزعبي ، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نـــسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ: ١٠/٨/٢٠١٠

برنامج الأسر المنتجة وفعاليته في تحسين واقع الأسر الفقيرة في محافظات الوسط في الأردن المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية

"دراسة اجتماعية"

إعداد

فاطمه محمود الزمر

المشرف

الدكتور محمد خالد المعاني

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العمل الاجتماعي

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب، ٢٠١٠

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (برنامج الأسر المنتجة وفعاليته في تحسين واقع الأسر الفقيرة في محافظات الوسط في الأردن المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية) "دراسة اجتماعية"
وأجيزت بتاريخ ٢٠١٠/٨/١

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
١- الدكتور محمد خالد المعاني مشرفاً ومقرراً أستاذ مشارك – عمل اجتماعي	------------
٢- الأستاذ الدكتور خليل نمر درويش أستاذ – عمل اجتماعي	------------
٣- الدكتور صلاح حمدان اللوزي أستاذ مشارك - علم اجتماع وعمل اجتماعي	------------
٤- الدكتور فاكر محمد الغرايبة أستاذ مساعد – عمل اجتماعي وسياسة اجتماعية (جامعة البلقاء)	------------

الاهـــــــــــــــداء

إلى روح والدي وأخي الطاهرتين............................ رحمـــــــــــــــــهم الله

إلى رمز التضحية والعطـــــــــاء............................... أمـــــــــــــــي الحبيبة

إلى رمز المحبة والـــــــــــوفاء........................... إخواني الأعـــــــــــزاء

إلى الصرح العلمي الشامـــــــــخ.............................. الجـــــــــــامعة الأردنية

إلى من أضاءوا بعلمــــــهم دربي.. أســــــــــاتذتي الكرام

إلى القلوب المليئة بالحب والإخلاص.................................صديقــــــاتي الكريمات

الباحثة

الشكـــر والتقديـــر

الشكر لله رب العالمين على ما من به علي من التوفيق بإتمام هذا العمل، وأصلي وأسلم على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه الطيبين أجمعين، وفي نهاية هذه السنوات الحافلة بالعلم والعمل والخبرة لآبد من تقديم خالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في تقديم العلم والمعرفة لنا وبذل جهوداً كبيرة لنكون أكفاء بعلمنا وعملنا، ومن علمهم أخذنا وعلى نور دربهم سرنا، لهم عندنا المقام الرفيع وفي قلوبنا أسماؤهم راسخة أساتذتنا الكرام، وأخص بالذكر: الدكتور محمد خالد المعاني على تفضله بالإشراف على هذه الدراسة المتواضعة حيث كان بمقام الموجه والمرشد لي في هذه الدراسة حتى ظهرت بهذا الشكل المتواضع.

وفي هذا المقام أيضاً أتوجه بكل الشكر والتقدير والاحترام لعميد معهد العمل الاجتماعي الدكتور حمود سالم عليمات والدكتور صلاح اللوزي والدكتور خليل درويش والدكتور عبد الكريم الفايز والدكتور فاكر الغرايبة ولكافة أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية لما شملوني به من تقديم المساعدة وتذليل كل الصعاب التي كانت تواجهني أثناء فترة دراستي، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لوزارة التنمية الاجتماعية وأخص بالذكر مديرية الفقر وتعزيز الإنتاجية وجميع العاملين في برنامج الأسر المنتجة، وأيضاً أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع العاملين في مديريات محافظات الوسط على تقديم كافة التسهيلات لإجراء هذه الدراسة، وإلى كل من ساعدني في إتمام هذه الدراسة له مني كل الشكر والتقدير.

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضوعات	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ز
قائمة الملاحق	ح
الملخص باللغة العربية	ي
الفصل الأول: مدخل إلى الدراسة	١-٢٠
١-١ مقدمة	٢
١-٢ مشكلة الدراسة	٤
١-٣ أهمية الدراسة	٥
١-٤ أهداف الدراسة	٥
١-٥ الدراسات السابقة	٦
١-٦ تساؤلات الدراسة	٢٠
الفصل الثاني:	٢١-٥٧
٢-١ مفهوم الفقر	٢٢
٢-٢ قياس الفقر	٢٣
٢-٣ واقع الفقر في الأردن	٢٥
٢-٤ أسباب الفقر في الأردن	٢٦
٢-٥ الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الفقر في الأردن	٢٩
٢-٦ سياسات مكافحة الفقر في الأردن	٣١
٢-٧ المؤسسات العاملة في مجال مكافحة الفقر في الأردن	٣٤
٢-٨ برامج تنمية المشاريع الصغيرة	٣٩
٢-٩ برنامج الأسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية	٣٩
٢-١٠ دور برامج القروض الصغيرة في الحد من الفقر	٤٣
٢-١٠-١ عوامل نجاح برامج الإقراض	٤٤
٢-١٠-٢ معوقات نجاح عملية الإقراض	٤٦
٢-١٠-٣ دور المشاريع الإنتاجية الصغيرة في مكافحة الفقر في الأردن	٤٧
٢-١٠-٤ تعريف المشاريع الصغيرة:	٤٧
٢-١١ دور العمل الاجتماعي وأساليب التدخل المهني في برنامج الأسر المنتجة	٥٥
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	٥٨-٦٣
٣-١ منهج الدراسة	٥٩
٣-٢ مجتمع الدراسة	٥٩
٣-٣ أداة الدراسة	٦٠
٣-٤ الصدق والثبات	٦١
٣-٥ حدود الدراسة	٦١
٣-٦ المفاهيم الإجرائية	٦٢
٣-٧ صعوبات الدراسة	٦٢
٣-٨ التحليل الإحصائي	٦٣
الفصل الرابع: تحليل البيانات	٦٤-٩٧
٤-١ الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمقترضين	٦٥
٤-٢ الخصائص العامة للمشاريع	٧٠
٤-٣ تحديد احتياجات المقترضين لعملية التدريب والخبرة في مجال العمل في المشاريع	٧٤

٤-٤ تقييم المقترضين لعملية المتابعة وإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية	٧٦
٤-٥ الآثار الاقتصادية للمشاريع على المقترضين	٧٨
٤-٦ آراء واتجاهات المقترضين نحو عمل المرأة	٨٢
٤-٧ دور المشاريع في تحسين الواقع الاجتماعي للمقترضين	٨٣
٤-٨ العوامل المحددة لاستمرارية المشاريع ونجاحها	٨٥
٤-٩ عوامل ومحددات دخل المشروع	٩١
٤-١٠ عوامل ومحددات نوع المشروع	٩٣
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	٩٨-١٠٦
٥-١ مناقشة النتائج	٩٩
٥-٢ التوصيات	١٠٦
٦. قائمة المراجع	١٠٧
٧. الملاحق	١١١
٨. الملخص باللغة الانجليزية	١٢٨

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١.	توزيع أفراد العينة حسب المحافظات	٥٩
٢.	توزيع أفراد العينة حسب المناطق	٦٠
٣.	توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمقترضين.	٦٥
٤.	توزيع أفراد العينة حسب الخصائص العامة للمشاريع	٧٠
٥.	توزيع أفراد العينة حسب احتياجات المقترضين لعملية التدريب الخبرة	٧٤
٦.	توزيع أفراد العينة حسب تقييم المقترضين للمتابعة ودراسة الجدوى الاقتصادية للمقترضين	٧٦
٧.	توزيع أفراد العينة حسب تقييم الآثار الاقتصادية للمشاريع على المقترضين	٧٨
٨.	توزيع أفراد العينة حسب اتجاهات وآراء المقترضين حول عمل المرأة	٨٢
٩.	توزيع أفراد العينة حسب تقييم الآثار الاجتماعية للمشاريع على المقترضين	٨٣
١٠.	توزيع أفراد العينة حسب مدى استمرارية المشاريع ونجاحها مع التركيب النوعي للمقترضين	٨٥
١١.	توزيع أفراد العينة حسب مدى استمرارية المشاريع ونجاحها مع التركيب العمري للمقترضين	٨٦
١٢.	توزيع أفراد العينة حسب مدى استمرارية المشاريع ونجاحها مع المستوى التعليمي للمقترضين	٨٧
١٣.	التوزيع النسبي حسب مدى استمرارية المشاريع ونجاحها مع الحالة الاجتماعية للمقترضين	٨٧
١٤.	التوزيع النسبي حسب مدى استمرارية المشاريع ونجاحها مع قيمة القرض للمقترضين	٨٨
١٥.	توزيع أفراد العينة حسب مدى استمرارية المشاريع ونجاحها مع قيمة القسط الشهري	٨٩
١٦.	توزيع أفراد العينة حسب مدى استمرارية المشاريع ونجاحها مع فترة السماح	٨٩
١٧.	توزيع افرد العينة حسب مدى استمرارية المشاريع ونجاحها مع فترة السداد	٩٠
١٨.	توزيع أفراد العينة حسب مدى استمرارية المشاريع ونجاحها مع متابعة المشاريع	٩٠
١٩.	توزيع أفراد العينة حسب مدى استمرارية المشاريع ونجاحها مع دراسة الجدوى الاقتصادية	٩١
٢٠.	توزيع أفراد العينة حسب دخل المشروع والنوع الاجتماعي للمقترضين	٩٢
٢١.	توزيع أفراد العينة حسب دخل المشروع والحالة الاجتماعية للمقترض	٩٢
٢٢.	توزيع أفراد العينة حسب دخل المشروع وعدد أفراد أسر المقترضين	٩٣
٢٣.	توزيع أفراد العينة حسب دخل المشروع ونوع المشروع	٩٣
٢٤.	توزيع أفراد العينة حسب نوع المشروع والنوع الاجتماعي للمقترضين	٩٤
٢٥.	توزيع أفراد العينة حسب نوع المشروع وحجم القرض	٩٤
٢٦.	توزيع أفراد العينة حسب نوع المشروع وتوفير فرص عمل لأسر المقترضين	٩٥
٢٧.	توزيع أفراد العينة حسب نوع المشروع والصعوبات التي واجهت المقترضين	٩٥
٢٨.	توزيع أفراد العينة حسب الحالة العملية قبل الانتفاع من المشروع وبعد الانتفاع من المشروع	٩٦
٢٩.	توزيع أفراد العينة بين القناعة بعمل المرأة مع جنس المقترض	٩٧

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
١	أستبانة الدراسة	١١٢
٢	تعليمات برنامج الأسر المنتجة لعام ٢٠٠٨	١١٨
٣	كتاب مخاطبة وزارة التنمية الاجتماعية لطلب إجراء الدراسة	١٢٣
٤	كتاب مخاطبة مديرية التنمية الاجتماعية في محافظة مأدبا	١٢٤
٥	كتاب مخاطبة مديرية التنمية الاجتماعية في محافظة البلقاء	١٢٥
٦	كتاب مخاطبة مديرية التنمية الاجتماعية في محافظة الزرقاء	١٢٦
٧	كتاب مخاطبة مديرية التنمية الاجتماعية في محافظة	١٢٧

برنامج الأسر المنتجة وفعاليته في تحسين واقع الأسر الفقيرة

في محافظات الوسط في الأردن

"دراسة اجتماعية"

إعداد
فاطمه محمود الزمر

المشرف
الدكتور محمد خالد المعاني

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمقترضين والتعرف إلى مدى فعالية برنامج الأسر المنتجة في تحسين واقع الأسر الفقيرة وتحسين مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

جمعت بيانات الدراسة من خلال إجراء مسح اجتماعي شامل لجميع الأسر المستفيدة من برنامج الأسر المنتجة في محافظات الوسط، والبالغ عددهم (١٥٠) أسرة، وتم تحليل البيانات بواسطة الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لاستخراج النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، كما تم استخدام اختبار مربع كاي لقياس الفروق.

وتوصلت الدراسة فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمقترضين، إلى انخفاض في نسبة الإناث المستفيدات، كما تبين إن معظم المقترضين من ذوي الأعمار المتوسطة، وتتميز مستوياتهم التعليمية بالانخفاض الملحوظ، وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية، فقد بينت النتائج إلى أن نسبة المقترضين المتزوجين هي النسبة الغالبة، أما بخصوص حجم أسر المقترضين، فإن السمة الغالبة عليهم هو كبر حجم الأسرة، وكما تشير إلى انخفاض واضح في عدد العاملين في أسر المقترضين، وتبين أن أهم سبب لتأسيس المشروع هو تحسين الوضع المادي للمقترضين، كما أشارت النتائج إلى ارتفاع في نسبة المشاريع التجارية والزراعية والخدمية، وانخفاض في قيمة القرض، وارتفاع في قيمة القسط الشهري، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود العديد من الصعوبات التي تواجه المقترضين ومن أبرزها انخفاض قيمة القرض، وفيما يتعلق بعملية المتابعة والتدريب بينت النتائج إلى إن هناك عدم انتظام في المتابعة الشهرية المنتظمة، بالإضافة إلى وجود ضعف واضح في عملية تدريب المقترضين،

كما أشارت نتائج الدراسة إلى مساهمة المشاريع في تحسين المستوى المعيشية، وتوفير دخل ثابت للمقترضين.

وفيما يتعلق بالعوامل المحددة لاستمرارية ونجاح المشاريع، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشاريع وإستمراريتها مع متغير (الجنس، العمر والحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، حجم القرض، قيمة الأقساط الشهرية)، بينما أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشاريع وأستمراريتها مع متغير (المستوى التعليمي، والحالة العملية قبل وبعد الانتفاع من المشروع)، وأيضاً أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع المشروع ومتغير (الجنس، حجم القرض، توفير دخل ثابت، الصعوبات التي واجهت المقترضين). وبناءاً على النتائج التي تم التوصل إليها قدمت الدراسة بعض التوصيات:

١. زيادة عدد القروض الممنوحة للإناث حيث تبين من خلال نتائج الدراسة إلى وجود انخفاض واضح في عدد الإناث المستفيدات من المشاريع.

٢. إعادة النظر بالسياسة المالية الخاصة بحجم القروض المقدمة من الوزارة والأقساط الشهرية المترتبة على المشاريع حيث أظهرت نتائج الدراسة إلى انخفاض واضح في قيمة القروض مع ارتفاع واضح في قيمة الأقساط الشهرية.

٣. العمل على تفعيل عمليات المتابعة بطريقة دورية ومنتظمة وبإبعادها المتكاملة، حيث أظهرت النتائج إلى ضعف في عملية المتابعة الشهرية المنتظمة من قبل البرنامج.

٤. العمل على تفعيل عملية التدريب على إدارة المشاريع، ودراسة الجدوى الاقتصادية وغيرها من الجوانب المهمة في هذا المجال.

٥. ضرورة التوجه نحو التنوع في المشاريع التي تدعمها الوزارة، حيث أظهرت النتائج إلى وجود التركيز على المشاريع الخدمية، والتجارية، والزراعية.

الفصـــل الأول

مدخل إلى الدراسة

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

١-١ مقدمة:

يعد الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية، لها أبعادها السلبية على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، التربوية والسياسية، وغيرها. وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها، ورغم التفاوت في تحديد مفهوم الفقر ومعاييره، إلا أن انخفاض دخل الفرد أو الأسرة يشكل العمود الفقري لهذا المفهوم وهذه المعايير، مع ما يرافق ذلك من ضعف القدرة على توفير مستلزمات الحياة الضرورية من مسكن ومأكل وملبس، ناهيك عن المستلزمات الأخرى الصحية والتعليمية. أما بالنسبة لمشكلة الفقر في الأردن، فقد بدأت تأخذ أبعادها منذ أوائل الثمانينيات نتيجة مجموعة من الظروف الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الأردني (شتيوي، ٢٠٠١).

وقد بدأت انعكاسات تلك الظروف بالظهور منذ بداية الركود الاقتصادي عام (١٩٨٤). أهمها زيادة حجم البطالة وتقلص فرص العمل، إضافة إلى الزيادة المضطردة في عدد السكان. مما أدى إلى بروز ظاهرة الفقر في المجتمع الأردني والحاجة إلى تحديد حجمها ومناطق توزيعها بهدف مواجهتها والتوصل إلى استراتيجيات وسياسات وبرامج مناسبة للتصدي لهذه المشكلة. لذا أولى الأردن مشكلة الفقر اهتماما واضحا باعتبارها قضية وطنية لها أولوية ضمن الخطط والسياسات الرسمية، وعليه فقد تم إجراء العديد من الدراسات من قبل الجهات الرسمية المحلية والدولية ومن قبل الباحثين المتخصصين ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

أجرت وزارة التنمية الاجتماعية " دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية عام(١٩٨٧) ونشرت نتائجها عام (١٩٨٩) حيث استندت إلى منشورات منظمة الأغذية والزراعة الدولية حول احتياجات الفرد من السعرات الحرارية والبروتين وتباينها حسب العمر والجنس والمهنة، والموقع الجغرافي. كما استندت أيضا إلى مسوحات دائرة الإحصاءات العامة، ودراسة نفقات الأسرة لعام(١٩٨٠)، ودراسة نفقات ودخل الأسرة عام (١٩٨٦-١٩٨٧)، ودراسات الأسعار واختلافاتها بين المحافظات، واحتياجات الفرد الأردني من المواد الغذائية الأساسية، هذا وقد قدرت الدراسة خط الفقر المدقع على مستوى المملكة بحوالي (٤٠,٥) دينار شهرياً لأسرة حجمها (٧,٢) فرد.

أما خط الفقر المطلق فقد تم تقديره بناء على الأهمية النسبية للإنفاق على الغذاء والحاجات الأساسية الأخرى (كالمسكن، الملبس، المواصلات، الخدمات الصحية والتعليم الأساسي)، وقد تم تقدير خط الفقر المطلق في حينه بحوالي (٨٩) ديناراً شهرياً للأسرة، وبناءا على ذلك فقد كانت نسبة الأسر الفقيرة الإجمالية في عام ١٩٨٧(٢٠،٢%) بواقع (١,٥%، للفقر المدقع و١٨،٧% للفقر المطلق)، وقد أشارت الدراسة إلى أن النسبة ارتفعت في عام (١٩٨٩) لتصل إلى (٢٣،١%) من الأسر (بواقع ١،٩% للفقر المدقع ونسبة ٢١،٢ للفقر المطلق). أما في عام (١٩٩٣)، فقد أجرت وزارة التنمية الاجتماعية، دراسة أخرى عن الفقر في الأردن بعنوان "تقدير دراسة الفقر: المدقع والخصائص، وقد قدرت الدراسة خط الفقر المدقع بحوالي (٦١) دينارا أردني شهريا للأسرة التي يبلغ حجمها (٦،٨) فرداً، وخط الفقر المطلق للأسر التي تدفع إيجارا بحوالي (١١٩) دينارا، وللأسرة التي لا تدفع إيجارا بحوالي (٩٧) دينار أردني شهرياً.

وبناء عليه قدرت نسبة الفقر المدقع بحوالي(٦،٦%)، ونسبة الفقر المطلق بحوالي (٢١،٣%) أي بمجموع (٢٧،٩%)، ولكن أشارت الدراسة إلى أن زيادة رواتب موظفي الدولة في بداية عام (١٩٩٣) قد أدت إلى انخفاض نسبة الفقر المدقع إلى (٥،٣%) ونسبة خط الفقر المطلق إلى (١٨،٣%) بنسبة فقر إجمالية تساوي (١١،٢١). كما أظهرت النتائج النهائية لمسح الفقر في المملكة الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة المستندة إلى بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام (٢٠٠٨) ارتفاعاً في نسبة الفقر العام المطلق في المملكة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) من (١٣%- ١٣،٣%)، وزاد خط الفقرالعام السنوي للفرد من (٥٥٦-٦٨٠) ديناراً، وزاد عدد جيوب الفقر من (٢٢-٣٢) جيبا، من مجموع (٩٠) قضاء في المملكة (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٠).

ومنذ أواسط الثمانينيات، قامت الحكومات الأردنية المتعاقبة بتبني سياسات وبرامج تنموية متعددة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، تشتمل على تقديم المعونات النقدية والعينية وتقديم القروض للمشاريع الصغيرة، وقد تم استحداث العديد من البرامج والمؤسسات لهذه الغاية، كان أهمها صندوق المعونة الوطنية (١٩٨٦) الذي يقدم معونات نقدية وقروضا لمشاريع التأهيل تستهدف الفقراء بشكل خاص، وصندوق التنمية والتشغيل (١٩٩٠) الذي يقدم قروضا صغيرة ويستهدف العاطلين عن العمل والفقراء. إضافة إلى ذلك هناك شبكة موسعة

من المنظمات الغير حكومية تقدم العديد من البرامج الموجهة إلى الفقراء وتنمية المجتمعات المحلية.

ومن ضمن جهود وزارة التنمية الاجتماعية للحد من مشكلتي الفقر والبطالة وتنمية المجتمعات المحلية، قامت باستحداث برنامج الأسر المنتجة والذي يعتبر من المشاريع التي أولته جل اهتمامها لإيمانها المطلق بأن العمل المنتج هو من أنجح السبل للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وذلك لما له من أثر فاعل في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في المجتمعات المحلية المستهدفة، من خلال توفير مصادر دخل للأسر الفقيرة إضافة لتوفير الحاجات الأساسية لها من الغذاء. ويتأتي ذلك من خلال مشاركة فاعلة لهذه الأسر في تنمية أنفسهم عن طريق استغلال قدراتهم الذاتية وخبراتهم العملية، ومع أن بداية هذا البرنامج كانت محدودة لقلة الموارد المالية المتاحة آنذاك، إلا إن الوزارة سعت ولا تزال لتوفير مصادر مالية كافية لتمكين البرنامج من تحقيق أهدافه المنشودة، وذلك من خلال اتصالاتها مع الهيئات المحلية والدولية المختلفة. وبالفعل نجحت في مساعيها خاصة في السنوات الأخيرة، حيث تعددت مصادر تمويل هذا البرنامج، وإن كان هذا التعدد لايزال دون المستوى المطلوب قياسا مع الحاجة الفعلية لهذه المشاريع في المجتمعات المحلية المستهدفة. ويشار هنا أن عدد المشاريع المنفذة حتى تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١ قد بلغت (١١١٣) مشروعاً بتكلفة إجمالية مقدارها (١,٨٥٥,٢٦٠) ديناراً (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٨).

١ - ٢ مشكلة الدراسة:

أدت الأزمة الاقتصادية التي مر بها الأردن في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانخفاض مستوى معيشة أعداد كبيرة من السكان، وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها شرائح كبيرة من المجتمع الأردني، والتي تعود إلى أسباب وعوامل كثيرة أبرزها ارتفاع معدلات البطالة والتي تعتبر من العوامل الرئيسية المسببة للفقر في الأردن، إضافة للارتفاع المتزايد في أسعار السلع والمواد الغذائية، وإلغاء الدعم عن المواد الأساسية والذي أخذت به الحكومات بعد تبنيها برنامج التصحيح الهيكلي. فإن كثيرا من الأسر الأردنية وشرائح كبيرة من المجتمع لا تكاد تحصل على ما تحتاجه من المواد الغذائية الكافية والحاجات الأساسية الأخرى، ومن هنا فقد أولى الأردن اهتماما متزايدا بقضايا التنمية الاقتصادية، حيث قامت الحكومات الأردنية المتعاقبة بتبني سياسات وبرامج تنموية متعددة ومتنوعة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

وضمن جهود وزارة التنمية الاجتماعية، فقد استحدثت برنامج الأسر المنتجة الموجه للمساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة في مختلف مناطق المملكة، وذلك في عام (١٩٨٥)، وفي محاولة لدراسة مدى تحقيق البرنامج لأهدافه، ومدى استفادة المقترضين منه، جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى مدى فعالية البرنامج في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر الفقيرة بعمق وشمولية، وإلقاء الضوء على الصعوبات والمشكلات التي تواجه المقترضين وتحول دون نجاح مشاريعهم وعلى أهمية أهمية التدريب في ديمومة وأستمرارية المشاريع، بالإضافة لدراسة العلاقة بين زيادة المستوى المعيشي للمقترضين وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، كما سيتم دراسة البعد الجندري وعلاقته بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية. بالإضافة لذلك ستقوم الدراسة بالتعرف على مدى تحقيق البرنامج للأهداف التي أنشئ من أجله، والوصول إلى المخرجات التي يمكن أن تعطي مؤشراً على نجاح هذا البرنامج أو فشله في تحقيق الأهداف المتوخاه منه.

١ - ٣ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة كونها تهدف إلى التعرف على مدى فعالية برنامج الأسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في تحسين المستوى المعيشي للأسر الفقيرة. وتتولى الدراسة البحث في مدى تحقيق هذا البرنامج لأهدافه، والوقوف على المشكلات المرتبطة به، كما تكمن أهميتها باعتبارها مكملة للجهود العلمية المتواصلة التي تمت على هذا البرنامج، خاصة أن وزارة التنمية الاجتماعية تسعى لتطوير برامجها للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة والمساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأسر الفقيرة في الأردن وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا في ظل ظروف تحتل فيها التنمية البشرية أهمية كبرى ضمن المعايير العالمية كتعبير عن التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والتنمية الشاملة للدول المختلفة. إضافة لذلك، جاءت هذه الدراسة للتعريف بالبرنامج وتعليماته وسياساته، والتحديات التي تواجهه في مجتمعنا. كما وتستمد هذه الدراسة أهميتها من امكانية الاستفادة من نتائجها والتي يمكن إن تفيد صناع القرار وراسمي السياسات وواضعي البرامج في صياغة سياسات وتطوير برامج تتناسب مع احتياجات الأسر الأردنية وتحسين مستواها المعيشي.

١ - ٤ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى فعالية برنامج الأسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في تحسين المستوى المعيشي للأسر الفقيرة، من خلال:

١. التعرف إلى الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمقترضين.
٢. الكشف عن الصعوبات والتحديات التي تواجه المقترضين وتحول دون نجاح مشاريعهم.
٣. التعرف إلى مدى فعالية المشاريع في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير فرص عمل للمقترضين وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وتحسين دخولهم الشهرية.
٤. الإطلاع على واقع البرنامج من النواحي التخطيطية والإدارية والتنفيذية.
٥. الكشف عن الصعوبات والتحديات التي تواجه البرنامج.
٦. التعرف على دور العمل الاجتماعي وأساليب التدخل المهني مع المستفيدين من برنامج الأسر المنتجة.

١-٥ الدراسات العربية والأجنبية:

رغم وجود العديد من الدراسات في مجال التعرف إلى مدى فعالية المشاريع وبرامج القروض الصغيرة على المستويين العربي والمحلي، إلا أن هناك بعض الدراسات المباشرة وغير المباشرة ذات العلاقة بالموضوع التي قد يستفاد من بعض جوانبها في تحقيق أهداف هذه الدراسة. وسوف تستعرض الدراسة ملخصا لأهمها:

- قدمت جبر (٢٠٠٩) دراسة بعنوان" دور شبكة الأمان الاجتماعي في حماية المرأة الأردنية الفقيرة"، هدفت الدراسة إلى تحديد دور شبكة الأمان الاجتماعي في حماية المرأة الأردنية الفقيرة المستفيدة من برامجها، من خلال معرفة وتحديد البرامج والخدمات التي تقدمها هذه الشبكة لحماية المرأة الأردنية من الفقر أو لتخفيف وقعه عليها، وتحديد أوجه ومجالات الحماية الاجتماعية والاقتصادية التي تتيحها وتوفرها برامج الشبكة للمرأة الفقيرة في المجتمعات التي تزيد نسب الفقر فيها عن (٥٠%) والمصنفة كمناطق جيوب الفقر. وقد توصلت نتائج الدراسة الى ما يلي: أظهرت النتائج أن (٩٢,٦%) من أفراد عينة الدراسة قد استفدن أو أحد أفراد أسرهن من برامج الدعم المقدمة من الديوان الملكي الهاشمي، وذلك على شكل معونات نقدية أو عينية على حد سواء. واستفادت حوالي الربع (٢٥,٢%) من منظمات رسمية أخرى، وبلغت نسبة اللواتي استفدن من المنظمات غير الحكومية (٢٠,٧%). كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود دور ايجابي لبرامج شبكة الأمان الاجتماعي في توفير الحماية للمرأة الأردنية الفقيرة، فقد كانت أوجه ومجالات الحماية الاجتماعية التي وفرتها هذه البرامج جيدة، حيث كانت درجة الحماية الاجتماعية أكبر لصالح كل من: المتعلمات، واللواتي يعلن أربعة أفراد فأكثر، والفئات العمرية المتوسطة (٣٠-أقل من٥٠) سنة.

كما بينت نتائج الدراسة إلى إن شبكة الأمان الاجتماعي الحالية لا تزال تقوم بدور الرعاية في تقديم برامجها للنساء الفقيرات، لذا توصي الدراسة بضرورة تطوير هذا الدور إلى الدور التنموي بالتركيز على إدارة الأزمات والتعامل معها باعتماد منهجي التمكين والمشاركة للنساء الفقيرات، وبالتالي المشاركة في عملية التنمية التي تسهم في توفير حماية مستدامة للمرأة الفقيرة.

- أجرى الحايك (٢٠٠٧) دراسة بعنوان "دور المشاريع الصغيرة الممولة في الحد من الفقر والبطالة في مناطق جيوب الفقر: دراسة حالة محافظة المفرق"، حددت الدراسة أهدافها في التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الديمغرافية للمنتفعين، وأثر هذه المشاريع على الدخل وتحسين مستوى المعيشة، وأسباب فشل بعض المشاريع، سياسات التمويل ومدى الحاجة إلى تعديلها، دراسات الجدوى، والخبرة، والتدريب، المتابعة ودورها في الوصول إلى الأهداف. وقد اشتملت عينة الدراسة على (١٤١) مستفيداً من قروض المؤسسات (الحكومية والأهلية) للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥).

وقد توصلت نتائج الدراسة الى ما يلي: أشارت نتائج الدراسة أن (٣٢,٦%) اعتبروا مشاريعهم ناجحة، (٣٧,٦%) اعتبروا مشاريعهم متوسطة النجاح (٢٩,٨%) اعتبروا مشاريعهم غير ناجحة. كما بينت نتائج الدراسة أن (٧٥,٢%) من المشاريع لم تعد لها دراسات جدوى اقتصادية، وأن (٨٨,٧%) من المنتفعين لم يحصلوا على أي نوع من أنواع التدريب اللازم للمشروع، وأن (٧٩,٤%) من المشاريع لم يتم متابعتها، وأشار ما نسبته (٥٠,٤%) من المنتفعين لعدم إسهام المشروع في إيجاد دخل ثابت ومستمر لهم، كما أشار(٧١,٦%) إلى عدم توفير المشاريع فرص عمل ملائمة، واعتبر(٤٦,٨%) من المنتفعين أن المشروع أدى إلى تحسين مستوى المعيشة. فيما أكدا (٢٢,٧%) إن المشروع أدى لتراجع في مستوى المعيشة، وأن (٣٠,٥%) لم يطرأ عليهم أي تغيير.

- قامت الدبوبي (٢٠٠٦) بإجراء دراسة بعنوان "أثر برامج التدريب في مراكز الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية على تمكين المرأة الأردنية اجتماعيا واقتصاديا". وقد هدفت من خلال دراستها إلى التعرف على أثر البرامج التدريبية في التمكين الذاتي للمستفيدات، وتعزيز مكانتهن داخل أسرهن ومحيطهن الاجتماعي، وإتاحة الفرص الاقتصادية لإقامة مشاريع مدرة للدخل إضافة إلى الفروق في درجات وأنواع التمكين حسب منطقة الإقامة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: كان للبرامج التدريبية أثر بدرجة مرتفعة في تمكين المستفيدات على المستوى الذاتي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا النوع من التمكين (٣٩,٢%)، أما تمكينهن من الناحية الاجتماعية كان بدرجة متوسطة بلغت (٢,٢%)، وبالنسبة لتمكين المستفيدات على المستوى الاقتصادي، فقد كان أثر البرامج التدريبية متوسطاً إذ بلغ (١,٨٤%). كما أشارت النتائج إلى أن البرامج التدريبية جاءت بدرجة أثر متوسطة في تمكين المستفيدات بشكل عام، حيث بلغ المتوسط الحسابي (١٣,٢%) أظهرت النتائج أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في درجات أنواع التمكين حسب القطاعات الاجتماعية، وقد كان أثر البرامج التدريبية على درجة التمكين الكلية للمستفيدات من سكان المدن، والمستفيدات من سكان الريف، وسكان البادية لصالح المستفيدات من سكان المدن، حيث بلغ متوسط الأثر للمستفيدات (٢,١٩)، وبينت نتائج الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند قياس أثر البرامج التدريبية على درجة التمكين الذاتي، وقد كان ذلك لصالح المستفيدات من سكان المدن فقد بلغ متوسط الأثر للمستفيدات من سكان المدن (٤٧,٢)، والمستفيدات من سكان الريف (٣٣,٢).

- كما قام الخدام (٢٠٠٤) بإجراء دراسة بعنوان "تقييم برنامج الأسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية: دراسة حالة لواء دير علا"، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم برنامج الأسر المنتجة المنفذ في لواء دير علا، وذلك لمعرفة مدى تحقيق البرنامج للأهداف التي صمم من أجلها. وقد اشتملت عملية التقييم على دراسة أثر المشاريع التي نفذها البرنامج على دخل المقترضين، وعلى عملية الإقراض من حيث حجم القرض المقدم من الوزارة وفترة السماح، وفترة السداد والقسط الشهري، إضافة إلى التعرف على الصعوبات التي واجهت المقترضين أثناء عملهم بالمشروع، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة مايلي: أظهرت نتائج الدراسة الى عدم قدرة هذه المشاريع على إيجاد دخل ثابت ومستمر للأسرة، وضعف قدرتها على تحسين مستوى المعيشة، وبينت نتائج الدراسة الى إن أهم سبب وراء تأسيس المشروع هو زيادة مستوى الدخل وتحسين الأوضاع المالية والمعيشية للأسرة. كما أظهرت النتائج الا إن مشاريع الأسر المنتجة لم تحقق الأهداف المتوخاة منها و أصبحت تشكل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً على الأسر المقترضة، وايضاً أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متابعة المشاريع والعمل بالمشروع، وكفاية رأس المال من جهة وبين تقييم المقترضين لاستمرارية المشاريع ونجاحها من جهة أخرى.

- قام أبو حجلة (٢٠٠٤) بإجراء دراسة بعنوان "تقييم أثر برامج الإقراض الصغيرة والميكروية الخاص بالمنظمات الأهلية على رفع مستوى معيشة المستفيدين منها في الأردن"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المنظمات الأهلية غير الحكومية التي تنفذ البرامج الاقراضية الصغيرة والميكروية، وقياس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها، وتقييم أثرها على المنتفعين بعد التعرف على خصائصهم، ومعرفة إذا ما استُهدفت المرأة وأثر ذلك عليها، والتعرف على المعيقات التي تواجه المنتفعين، وتقديم توصيات للمنظمات الأهلية لمساعدتها على تحقيق أهدافها، وتحسين مستوى خدماتها للمنتفعين، مما سيؤدي إلى رفع مستوى معيشتهم اجتماعياً واقتصاديا.

وقد بلغ حجم مجتمع الدراسة (٢٣٩٥) منتفعاً، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: أشارت نتائج الدراسة أن (٧٠,٣%) من المنتفعين هم من الإناث، وغالبيتهم متزوجين، وأكثر من نصفهم تتراوح أعمارهم بين (٤٥-٥٥) عاما، وعدد أسرهم كبير يزيد على (٨) أفراد، ومستوياتهم التعليمية متدنية، وبلغت نسبة الأميين (٢١,٢%)، وأن (٧٨,٧%) منهم مستوياتهم المعيشية متدنية. كما ساهمت مشاريعهم بزيادة الدخل الشهري لأسرهم بما معدله (٩٢,٨٥) دينارا أردنيا شهرياً. شكلت إيرادات مشاريعهم الشهرية (١١,٥%) من رأسمالها الأساسي، وكما تبين أن (٦٢,٢%) من المنتفعين لم يكونوا يعملون. خاصة المرأة، وبلغت نسبة الذين لهم مصدر دخل من ريع العقارات والأراضي فقط (٠,٨%)، وأن (٦١,٠%) منهم لم يعدوا دراسة جدوى اقتصادية لمشاريعهم، وأن ضباط القروض لايقومون بالدور المطلوب، كما واجهت المنتفعين معيقات بدأت منذ تقديم الطلب، أهمها توفير الضمانات وكثرة الأوراق المطلوبة، وطول مدة الحصول على القرض، ونقص المبلغ المطلوب.

- قام خويلة (٢٠٠٣) بإجراء دراسة بعنوان" تقييم فاعلية برامج مراكز تنمية المجتمع المحلي التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية برامج مراكز تنمية المجتمع المحلي التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في رفع المستوى المعيشي للمستفيدين من هذه المراكز. طبقت هذه الدراسة على عينة مكونة من مراكز تنمية المجتمعات المحلية باختيار ستة مراكز من أقاليم المملكة الثلاث (شمال، وسط، جنوب) بواقع مركزين من كل إقليم، وقد توصلت نتائج الدراسة الى مايلي: أظهرت النتائج أن مراكز التنمية حققت فائدة للمشاركين بدرجة أعلى من المتوسطة، ولجميع الخدمات والنشاطات. كما

وأظهرت نتائج الدراسة الى مساهمة المراكز بإحداث زيادة على الدخل الشهري بلغ متوسطه (٥٢,٦) دينارا أردنيا.

إضافة إلى مساهمتها في إيجاد علاقات إيجابية بين العاملين في المراكز والمؤسسات الأهلية والرسمية والمجتمع المحلي. كما بينت الدراسة أن (٦٥%) من أفراد العينة يعتقدون أن وجود المراكز في المجتمعات المحلية ضروري.

- كما قام شتيوي (٢٠٠١) بإجراء دراسة بعنوان" تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض برنامج الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المنفذة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض التي نفذتها وزارة التنمية الاجتماعية من خلال برنامج الأسر المنتجة، وبرنامج صناديق الائتمان، وتقييم نجاح تلك المشروعات أو فشلها في تحقيق الأهداف المرجوة منها. فقد تم تقييم أثر المشاريع على دخل المنتفعين منها، وعلى توليد العمالة، وعلى مستوى المعيشة للأسرة بشكل عام. كما تم تقييم المنتفعين للشروط الخاصة بالقروض فيما يتعلق بحجم القرض، فترة السماح، نسبة الفائدة أو المرابحة، القسط الشهري للقرض وطريقة السداد، وفترة السداد.

وأخيرا فقد تمت دراسة تقييم المنتفعين لإجراءات مسح القروض واستقصاء طريقة معرفة المقترضين عن البرامج، المشاكل والصعوبات التي تواجه المنتفعين في إدارة المشاريع وإعطاء الحلول المفتوحة لمشاكل المنتفعين من وجهة نظرهم. وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة في جمع البيانات، إذ كانت وحدة التحليل هي الأفراد المقترضين من برنامج الأسر المنتجة وصناديق الائتمان. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، فقد تم تصميم استمارة خاصة بالمقترضين. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمقترضين، تبين أن هناك تبايناً واضحاً في خصائصهم حسب نوع البرنامج، إذ تغلب نسبة الذكور في مشاريع برنامج الأسر المنتجة. أما بالنسبة للحالة الاجتماعية للمقترضين، فقد تبين أن نسبة المقترضين المتزوجين هي النسبة الغالبة من المقترضين، وفيما يتعلق في الخصائص العامة للمشاريع تبين من نتائج الدراسة أن أهم سبب لتأسيس المشروع هو تحسين الوضع المادي للمقترضين، ويليه من حيث الأهمية الرغبة في العمل والاعتماد على الذات. أما بالنسبة للآثار الاقتصادية للمشاريع على المقترضين، فقد اتضح ارتفاع مساهمة مشاريع صناديق الائتمان في توفير دخل ثابت للمقترضين، مقارنة بمساهمة مشاريع الأسر المنتجة، والتي أظهرت انخفاضا واضحاً في

درجة مساهمتها بتوفير دخل ثابت لمقترضيها. أما بخصوص أثر المشاريع على مستوى معيشة أسر المقترضين، فقد لوحظ تباين واضح بين هذه المستويات تبعاً لنوع البرنامج، إذا إن هناك تحسناً ملحوظاً في مستوى معيشة أسر المقترضين من برنامج صناديق الائتمان.

- أجرى الزوايدة، (٢٠٠١) دراسة بعنوان "دور القروض الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة دراسة ميدانية في محافظات جنوب الأردن"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تقييم أداء القروض الصغيرة الممولة من المؤسسات التمويلية الحكومية والمنظمات غير الحكومية للتعرف على مدى قدرة هذه المشاريع في إيجاد فرص عمل، وعلى آثارها في تحسين المستوى المعيشي للمنتفعين. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تمكنت مشاريع الإقراض الصغيرة من تحقيق أهدافها في مجال التشغيل، وخلق فرص عمل بنسبة تقريبية (٧٧,٠%) من مجموع عينة الدراسة. أما فيما يتعلق بالجانب الآخر وهو تحسين المستوى المعيشي للمنتفعين وأسرهم، فقد تبين من خلال الدراسة الميدانية أن ما نسبتهم (٦٧،٨%) أشاروا إلى تحسن مستوى معيشة أسرهم. وتؤكد هذه النتائج ايجابية هذه المشاريع رغم ما تعانيه من صعوبات وتحديات تتمثل في تدني قيمة القروض، وارتفاع أسعار المواد الأولية وصعوبات التسويق والمنافسة، وكذلك صعوبات توفير ضمانات القروض وضمان المتابعة ودراسات الجدوى الاقتصادية.

- قامت الجمعية العلمية الملكية، الاسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (١٩٩٨) بإجراء دراسة بعنوان "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الممولة من صندوق التنمية والتشغيل على مستوى المنتفعين"، تعتبر هذه الدراسة من الدراسات العلمية المنظمة في دراسة آثار المشاريع الصغيرة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على مستوى معيشة المنتفعين، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل بشكل مباشر أو من خلال التعاون مع صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي، ومؤسسة الإقراض الزراعي على مستوى المستفيدين من هذه القروض وأسرهم وذلك من خلال:

١. التعرف إلى الآثار الاجتماعية للقروض على المستفيدين.
٢. التعرف إلى الآثار الاقتصادية للقروض على المستفيدين.

تشكل مجتمع الدراسة من المشاريع التي مولها صندوق التنمية والتشغيل خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٦)، حيث بلغ عدد هذه المشاريع (٢٩٣٣) مشروعاً بحدود (٩٧٨) مشروعاً في السنة.

وقد تم اختيار (٢٧%) من مجمل المشاريع كعينة الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: يقل دخل (٥٧%) من المنتفعين عن (١٥) دينارا أردنيا شهرياً. كما يستغل (٦٨%) من المنتفعين جزءا من الدخل لغايات تسديد القروض، وقد بينت نتائج الدراسة الى ارتفاع نسبة المشاريع التي أدت إلى تحسين مستوى معيشة أصحابها في المشاريع التجارية والسياحية والخدماتية، مقابل انخفاضها في المشاريع الصناعية والحرفية والمشاريع الزراعية. فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية للقروض، فقد أشار المنتفعون إلى وجود تأثيرات اجتماعية ايجابية للمشاريع في العديد من المجالات منها، المكانة الاجتماعية في المجتمع المحلي، والعلاقات الاجتماعية والاستقلالية وزيادة الثقة بالنفس، وتحسين الوضع الاجتماعي للأسرة. وفيما يخص النساء المنتفعات، فلم تكن التأثيرات الاجتماعية الايجابية للمشاريع واضحة أو ملموسة على نطاق واسع، حيث أشارت (٣٩%) فقط من الإناث إلى الدور الايجابي للمشروع في زيادة الوعي لشؤون الأسرة والأطفال.

- كما قامت الترتوري (١٩٩٥) بإجراء دراسة ميدانية بعنوان "تقييم مشروعات التأهيل المهني في مدينة عمان دراسة اجتماعية"، هدفت من خلالها إلى تقييم مشروعات التأهيل المهني المنفذة من قبل صندوق المعونة الوطنية في مدينة عمان من الناحية الاجتماعية، حيث كان التقييم سابقاً يقتصر على الجدوى الاقتصادية، وذلك عن طرق تحديد طبيعة تلك المشروعات والبرامج المخصصة لتأهيل المستفيدين مهنياً ومدى تحقيقها لأهدافها المنصوص عليها عند تأسيسها، وتحديد طبيعة الفئات المستهدفة من تلك المشاريع، ومدى ملائمتها لخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، وأثر تلك المشاريع على الفئات المستفيدة أفراداً وأسرا اجتماعيا واقتصاديا، وتحديد الصعوبات والمشاكل المصاحبة لتنفيذ المشاريع وتحديد مصدرها بالإضافة لتقديم توصيات قد تساهم في تطوير أداء تلك المشاريع وزيادة فاعليتها، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: إن مشاريع التأهيل المهني لم تسهم في رفع مستوى دخل المستفيدين إلى الحد التي حددته الحكومة الأردنية ، إلا وهو (٩٣) ديناراً لعام (١٩٩٣)، وعليه فان الفئات المستفيدة لم تزل معظمها دون خط الفقر، كما إن هناك فجوات واقعية بين الأهداف المحددة نظرياً والواقع المعاش، ضياع كثير من ملفات الصندوق أثناء عملية انتقال الصندوق المتعددة، وهذا يدل على ضعف متابعة المشاريع ويعتبر سبباً من أسباب ضياع مبالغ كثيرة من أموال الصندوق. وتعتبر فئة المعاقين والعاجزين والعاطلين عن العمل والأرامل والمسنين هي الفئات المستهدفة.

كما وتأكد الدراسة إن الصندوق قد نجح في الوصول إلى جزء كبير من الفئات المستهدفة، الذين يواجهون تعقيدات في إجراءات الحصول على المعونة، مع نقص قيمتها حيث لاتكفي المبالغ المعتمدة في سد تكلفة المشاريع، التي لا يتلاءم بعضها مع حالات المنتفعين الصحية أو قدراتهم المهنية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الجودة وعدم القدرة على المنافسة في السوق. كما توصلت الدراسة إلى عدم تحقيق مشاريع الصندوق الفعلية للأهداف المرسومة منها، وبالتالي أصبحت عبئاً اجتماعياً واقتصاديا على المنتفعين.

- كما قامت وزارة التنمية الاجتماعية، (١٩٨٧) بإجراء دراسة بعنوان "التجربة الأردنية في المشاريع المدرة للدخل: دروس من الماضي – وتوجهات مستقبلية"، ركزت على تقييم برنامج الأسر المنتجة العاملة في إطارها والتي بدأ العمل فيها عام (١٩٨٨)، وهدفت الدراسة إلى تحديد مدى تحقيق البرنامج لأهدافه في الحد من مشكلة الفقر في الأردن، وذلك عن طريق تحسن مستوى معيشة الأسر والمجتمعات المحلية، وتعزيز مفهوم الاكتفاء الذاتي للأسرة والاعتماد على القدرات وزيادة فرص العمل، واستخدمت الدراسة للتحقق من الأهداف السابقة الذكر أسلوب المقابلة مع (١٤) مستفيداً ومع المشرفين على العمل الميداني، و(٣) من المديرين في ثلاث محافظات، ومقابلات مع متخذي القرار مثل الوزير والأمين العام في الوزارة المعنية، ومن أهم نتائج تلك الدراسة:

١. تصميم نوع من المشاريع يعتمد على تحديد من الوزارة، دون اخذ رأي الفئات المستهدفة.
٢. هناك غياب واضح للأسلوب العلمي لعمل المشرفين على تلك المشاريع.
٣. لايوجد تعاون بين الجهة الرسمية الممثلة بالوزارة المعنية والمنظمات التطوعية الأخرى.
٤. كما بينت نتائج الدراسة إن أكثر المستفيدين من المشاريع هم من فئة الذكور.

الدراسات الأجنبية:

أما على صعيد الدراسات الأجنبية فأنه بالرغم من توافر الدراسات السابقة التي تناولت دور المشاريع الصغيرة و برامج الإقراض في تحسن مستوى المعيشي للأسر الفقيرة، إلا أنها تعتمد على وجهة نظر غربية، وتتبنى وجهة نظر الدول والمنظمات الداعمة، وهو غالباً لا يخدم أبناء المجتمعات المحلية، ومع ذلك فقد قامت الدراسة الحالية بتقديم نماذج مختارة من الدراسات التي قام بها بعض الباحثين الأجانب للتعرف على دور البرامج الاقراضية

والمشاريع الصغيرة في تحسين واقع الأسر الفقيرة في الدول الغربية، والتي لها صلة في بعض أجزائها ببعض عناصر الدراسة الحالية.

- أجرى باربوزا وباريتو (Barboza and Barreto, 2006) دراسة بعنوان "التعليم عبر الجمعيات و برامج منح القروض الصغيرة في تشيباس – المكسيك"، والتي تهدف إلى تطوير مجموعة من البيانات حول نظام تسديد دفعات هذه القروض في سجلات خاصة من شأنها أن تساعد على تحديد ماهية سلوك المشاركين في البرامج حول عملية إعادة التسديد. ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

١. ضرورة تسليط الضوء وبشدة على دعم برامج منح القروض الصغيرة باعتبارها بديلا مجديا وناجحا في توفير موارد مالية للفقراء في ظل التوزيع الاقتصادي غير المتكافئ.
٢. وبعد التأكد من الأدلة التجريبية، وجد أن جميع المستفيدين أكدوا أهمية التعليم عبر الجمعيات والتي تعتبر موضع ثقة دائما لدى الناس الفقراء والمستفيدين من برامج المنح، وذلك ما يفسر ارتفاع معدلات إعادة التسديد بين المستفيدين تبعا لأهمية عامل التعليم عبر الجمعيات.

- أجرت هيتلاهتي وزملائها (Hietalahti1, etal, 2006) دراسة بعنوان "**الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعمليات تمويل المشاريع الصغيرة وآليات التسديد، دراسة حالة لتأسيس المشاريع الصغيرة في جنوب إفريقيا**"، تم دراسة الفوائد والآثار الاجتماعية و الاقتصادية للقروض الصغيرة على سيدات شمال شرقي جنوب أفريقيا، عن طريق إجراء المقابلات شبه المنظمة. وركزت الدراسة بشكل خاص على الفوائد والعوائق والتحديات التي حصلت عليها تلك السيدات من مؤسسة المشاريع الصغيرة (SEF) وبرنامج القروض الصغيرة (MCP) وبرنامج تشوميسانو الائتماني (TCP) تم فيها استخدام آثار هذه البرامج ونتائج المقارنات فيما بينها كوسيلة للتحليل على مستوى ملاكي البيوت في تلك المنطقة.

وأظهرت النتائج بأن عددا من السيدات الأشد فقرا في تلك المنطقة، تم تحريرهن من الفقر المدقع عن طريق الفرص التي طرحت لهن من خلال برنامج تمويل المشاريع الصغيرة (SEF). أما عن المستفيدات من برنامج القروض الصغيرة (MCP) واللواتي حصلن على نقطة انطلاق أفضل من المجموعة السابق ذكرها، فقد بات واضحا بأنهن بالمقارنة أيضا مع المجموعة السابقة يعتبرن أكثر تعليما، وهن قادرات على تطوير وتنويع الإعمال الخاصة بهن إضافة إلى أنهن أكثر قدرة على حماية أنفسهن مقارنة مع السيدات الأكثر فقرا والمستفيدات

من برنامج تشوميسانو الائتماني (TCP)، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود العديد من المشكلات مثل إعادة التسديد من قبل مجموعة من المقترضين لاسيما في برنامج القروض الصغيرة.

وباتت هذه المشكلة ظاهرة كان السبب الأهم فيها هو الميل الدائم إلى قبول الخدمات المجانية والحرة التي لا يترتب من جرائها أي التزامات مالية. نستنتج ومن خلال هذه العيوب الظاهرة أن هذه البرامج ما زالت تعاني من مشاكل تحتاج إلى حلول جذرية من القروض الصغيرة في الشمال اتصلت بشكل أساسي بالاستثمار الاجتماعي، أو بشكل آخر يعتبر وسيلة تمويل بديلة لتطوير الأعمال الخاصة. أما في منطقة الجنوب، فإن القروض الصغيرة قد شغلت حيزا من الاقتصاد غير الرسمي.

كما تستخدم هذه القروض في النشاطات غير التجارية كالكماليات المستهلكة والتعليم مثلا. وفي اسبانيا تستخدم القروض الصغيرة وبشكل أساسي في النشاطات التجارية والاقتصادية، ونادرا ما تستخدم في الكماليات المستهلكة. كما أشارت نتائج الدراسة أن هناك بعض الاعتبارات التي يجب وضعها في الحسبان عند تجميع وتصنيف القروض، مثل إن بعض القروض الصغيرة يتم تنفيذها ضمن أنظمة مؤسسات مالية قائمة بحد ذاتها. وهذا يعتبر بديلا جيدا لوسائل التأمين التقليدية، لكنه في نفس الوقت قد يعتبر نقطة ضعف لهذه القروض في حال تم انتشارها بشكل واسع فإن عدم التسديد لا يحتمل أي عقوبات يمكن ذكرها، لكن لبعض الاعتبارات الاجتماعية التي يتم الاهتمام بها في عمليات القروض الصغيرة، قد تكون هناك ظروف استثنائية يمكن التغاضي عنها في حالات عدم التسديد مع أهمية التأكيد على أن برامج القروض الصغيرة ليست عرضة للاستغلال أو الخداع أو الكذب.

وتبعا لوجهة النظر السابقة، فإن بابا للجدال قد يفتح ومفاده بأن المؤسسات الربحية والبنوك قد يكون لديها بعض الميزات التي تتفوق بها على المنظمات الاجتماعية؛ لان تلك المؤسسات تضبط عملية الإقراض بشروط وقوانين محددة، وهي ذات تبعات عقابية وتبتعد في تعاملاتها تمام الابتعاد عن أي اعتبارات اجتماعية. ما زالت القروض الصغيرة ظاهرة حديثة العهد في اسبانيا، والتي تظهر جليا عند تعزيز العرض والطلب عليها. ويبدو بأنها ستصبح مبادرة أكثر نجاحا لأنها تسهم في تأمين الرصيد المالي لأولئك الذين يواجهون صعوبات في إمكانية الاستفادة من المؤسسات المالية المألوفة والمعتمدة في المنطقة. وستصبح أكثر نجاحا عندما تبدأ نتائج هذه المبادرة في التبلور على شكل مشاريع خاصة بهؤلاء الأشخاص المستفيدين من القروض، والتي ستساعدهم بشكل كبير على تحسين مستوياتهم الاجتماعية

والاقتصادية. في النهاية لا بد من التأكيد والتركيز على النجاح الذي تحقق في حقل دراسة القروض الصغيرة، ولابد من الإشارة إلى نجاح أهل الشمال في تعلم واكتساب الخبرة من أهل الجنوب وقدرتهم على التكيف مع ما تعلموه وتحويله لنظام اجتماعي واقتصادي خاص بهم.

- قدمت لي(Li, 2004) دراسة بعنوان "مشاريع منح القروض الصغيرة وعلاقتها بهجرة الأرض في الصين"، هدفت من خلالها إلى تقييم الآثار التي تخلفها برامج منح القروض الصغيرة في حياة الفقراء ايجابية كانت أم سلبية، وقد تم استخدام البيانات التي تم جمعها سابقا عام (١٩٩٩) من مقاطعة سيتشوان كأساس ونقطة انطلاق للبحث في ما إذا كان الفقراء من الفئة المستهدفة لمشاريع منح القروض الصغيرة، أو إذا كانت هناك أي علاقة بين المشاركة في مشاريع المنح والهجرة والتحول عن وظائف الأرض إلى وظائف أخرى مختلفة. وقد توصلت الدراسة إلى أن مشاريع المنح لم تساعد المشاركين بها في زيادة ممتلكاتهم، إلا أنها ساعدتهم بشكل أو بآخر على تغيير وظائفهم المتعلقة بالمزرعة إلى وظائف أخرى. توصلت نتائج الدراسة أيضا إلى ضرورة دعم مشاريع منح القروض الصغيرة والعمل على تطويرها في المنطقة لما لها من فوائد مجتمعية وفردية.

- كما قام فريق من الباحثين (٢٠٠٣) بدعم من البنك الدولي وغيره من المنظمات بتمويل تنفيذ دراسة بعنوان "دع المجتمعات تأخذ بزمام المبادرة في كل من أرمينيا، بولا فيا وهند روس، نيكارجوا، بيرو وزيمبابوي"، وذلك لتقييم دور الصناديق الاجتماعية ومساهمتها في التقليص من حدة الفقر في تلك الاقطارعن طريق استخدام أسلوب تقييم التأثير مستخدمين بطريقة دقيقة أسلوب جمع البيانات، ومعرفة حكم المستفيدين من الصناديق في تلك الأقطار، وذلك لدراسة وتحليل دور أنشطة تلك الصناديق في أرجاء تلك الأقطار من خلال طرح أربع قضايا أساسية هي: مقدرة الصناديق في الوصول للفقراء، تأثيرها على تحسن مستوى معيشتهم، ونوعية واستدامة استثمارات البنية التحتية لتلك الصناديق. وأخيراً مقارنة تكلفة استثمارات الصناديق مع التكلفة للمؤسسات التي تنفذ نفس الاستثمارات. لكن كل دراسة قامت بالتجريب والبحث بما يتناسب مع خصوصيتها وصمم أسلوب تقييم الأثر بطريقة تمكنها من جمع المعلومات والبيانات عن تقييم تأثير أنشطة الصندوق فقط، بحيث لا تتداخل مع غيرها من أنشطة وبرامج تقليص أو مكافحة الفقر. وتوصلت الدراسة إلى النتائج إلى مايلي:

١. لم تصمم أنشطة الصندوق لتصل إلى الفئات الأكثر فقرا في المجتمع، بل صممت لتصل إلى المناطق الأكثر فقرا للبنية التحتية، مثل نقص عدد المدارس للمرحلة الأساسية، ونظم تحويل المياه للمنازل. وعليه فان موارد الصندوق قد وصلت نسبيا إلى الفئات الأقل حظاً من السكان عموماً.

٢. كما أشارت نتائج الدراسة بأن موارد الصندوق غير متحيزة سواء للحضر أو الريف، لكن تم التأكيد على إقصاء المجتمعات المحلية الأشد فقراً من الاستفادة من موارد الصندوق. كما شهدت المناطق مثل منطقة الزلازل تزايد إنفاق الأسر على التعليم الأساسي، وعلى المطالبة بزيادة خدمات التعليم، إضافة إلى تطور مقدرة الأسر للوصول إلى مياه الشرب وتطور خدمات المياه. تعتبر زيادة مشاركة المجتمع من أهم أهداف صندوق الدعم في أرمينيا، وهو ما أظهرت الدراسة تنفيذه بالتزام ومشاركة الفئات والمناطق المستهدفة. وإجمالاً فإن الدراسة في جميع البلدان المذكورة سابقاً أظهرت الحاجة إلى أن تصبح صناديق التنمية جزءا من التنمية الشاملة في تلك البلدان من أجل زيادة فاعليتها، فهي مجرد آلية واحدة من آليات التنمية.

- أجرى كل من سواتي وتشارلز ستيدت (Sawati Basu،Charles Sturt , 2002) "دراسة ميدانية في منطقة البنجال جنوب الهند، هدفت إلى تحليل فاعلية برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تمكين المرأة تلقائياً، برنامج توليد الدخل وتمكين المرأة، دراسة حالة في الهند"، تناولت الدراسة والتحليل منظمتين إحداهما حكومية والأخرى غير حكومية وبالتحديد المنظمات التي تقدم قروضاً لفئة أفقر الفقراء غير ملاك الأراضي، مع ما يشمل تدريب وإعداد تلك الفئة المستهدفة لبداية مشروع صغير. لدراسة ذلك تم استخدام أسلوب التقييم الريفي السريع مع الاستعانة بأساليب أخرى لتكوين صورة واضحة عن أوضاع المجتمع المحلي، مثل إجراء مقابلة غير مقننة، واستخدام بعض المعلومات المتوافرة في وثائق برنامج الدراسة، والملاحظة المباشرة واستخلاص بعض المعلومات من المستفيدات وأصحاب الخبرة الذين يعملون مع المستفيدات ومحادثة مجموعة من الناس الذين لهم علاقة بهذا البرنامج.

وتم اختيار عينة عشوائية منظمة، وذلك بطريقة اختيار كل ثالث اسم من المستفيدات من النساء حتى وصل العدد إلى (٧٠) مستفيدة، (٣٠) من المنظمة غير الحكومية و(٤٠) من المنظمة الحكومية، تم فيها استخدام مؤشرات اجتماعية واقتصادية وذلك لتحديد تأثير البرنامج

على المرأة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أثبتت المنظمات غير الحكومية ايجابية ونجاحاً أكثر في الوصول إلى الجماعات المستهدفة، كما أن نتائجها أكثر ايجابية من المنظمات الحكومية، وذلك لتطبيقها إستراتجية أو أساليب عمل جيدة تشمل المشاركة والمقاسمة في تحمل المسؤولية ومساعدة المستفيدات عن طريق التدريب والتخطيط والدعم والتوجيه.

كما ساهم البرنامج المنفذ من قبل المنظمات غير الحكومية أكثر من الحكومية في خروج المرأة لممارسة عمل خارج نطاق منزلها. كما ساهم في زيادة قدرتها على المشاركة في اتخاذ القرارات داخل منزلها، خاصة فيما يتعلق بكيفية حصول الأسرة على موارد.

تعقيب على الدراسات السابقة:

لقد أسهمت الدراسات السابقة في تسليط الضوء على مجموعة من البرامج والمشاريع العاملة في مجال التنمية وتوليد الدخل وزيادة فرص العمل، من خلال مشاريع القروض الصغيرة. كما أنها أثرت أيضاً المعرفة حول التبعات الاقتصادية والاجتماعية على المنتفعين لتأثيرها على الدخل والحياة الاجتماعية وغيرها، إضافة بأنها ساهمت في سد ثغرة في أدبيات التنمية والبرامج العاملة في مجال مكافحة الفقر. إلا أن تقييما شاملاً ومفصلاً لهذه الدراسات يشير إلى ما يلي:

- ركزت أغلب الدراسات السابقة كدراسة (الخدام،٢٠٠٤) و(خويلة،٢٠٠٣) و(أبو حجلة،٢٠٠٤) و(شتيوي،٢٠٠١) على تقييم أثر المشاريع في تحسين المستوى المعيشي للاسر، وتوفير فرص عمل لهم.
- ركزت بعض الدراسات السابقة كدراسة (الترتوري، ١٩٩٥) على تقييم مشروعات التأهيل المهني، وقياس أثر تلك المشروعات على تأهيل وتمكين الفئات المستفيدة إجتماعياً وإقتصادياً.
- ذكرت بعض الدراسات السابقة الفى افتقار البرامج والمؤسسات العاملة في مجال مشاريع القروض الصغيرة أو التأهيل المهني للأساليب العلمية في صياغة برامجها وإدارتها والإشراف عليها.
- ذكرت بعض الدراسات انعدام التنسيق والتعاون بين المؤسسات والمنظمات العاملة في مشاريع الإقراض والتأهيل المهني.
- أظهرت بعض الدراسات السابقة تبني التخطيط المركزي والفوقي لمشاريع التنمية المحلية، بدون الاستناد لدراسة الحاجة وأولويات وإمكانيات المجتمع المحلي، كدراسة وزارة

التنمية الاجتماعية (١٩٨٧) التي أشارت نتائجها إلى أن تصميم نوع المشاريع يعتمد على تحديد من الوزارة دون اخذ رأي الفئات المستهدفة.

- تبين من الدراسات السابقة أنها بحثت في مشاريع نفذت من جهات متنوعة ومختلفة منها ما هو حكومي، كوزارة التنمية الاجتماعية، ومنها ما هو غير حكومي كالمنظمات الأهلية والقطاع الخاص. لقد أدى ذلك إلى صعوبة في استنتاج الدروس والعبر.

- عالجت الدراسات السابقة قضايا مختلفة ومتنوعة، ما يجعل من الصعوبة بمكان تقييم نتائجها بطريقة مقارنة. إذ ركز بعضها على برامج التدريب كدراسة الترتوري، (١٩٩٥) ودراسة الدبوبي(٢٠٠٦). حيث تم التركيز على التدريب والتأهيل المنهي، وركز بعضها الآخر على المشاريع المدرة للدخل، كدراسة وزارة التنمية الاجتماعية (١٩٨٧)، ودراسة الزوايدة (٢٠٠٢) ودراسة الخدام (٢٠٠٤)، حيث تم التركيز في هذه الدراسات على المشاريع المدرة للدخل مما أدى إلى صعوبة في استخلاص النتائج حول أي برنامج أو قضايا محددة بشكل تراكمي.

وتجدر الإشارة بأنه رغم وجود العديد من الدراسات السابقة التي تناولت كافة الاستراتيجيات للحد من الفقر من خلال برامج القروض الصغيرة، والتدريب على المشاريع في منظمات ومؤسسات حكومية وغير حكومية، مازالت الحاجة ملحة إلى إلقاء الضوء على التعرف على فعالية هذه البرامج، خاصة أن الدراسات السابقة كانت محصورة ومحددة في مجال التدريب أوعملية الإقراض فقط.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتتناول مدى فعالية برنامج الأسر المنتجة المنفذ بعمق وشمولية من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال إلقاء الضوء على أهمية التدريب في ديمومة واستمرارية المشاريع، حيث تبين لهذه الدراسة من خلال استطلاع أولي للأثر السلبي لعدم تحديد الاحتياجات التدريبية للمقترضين في مجالات مختلفة بشكل عام و في مجال إدارة المشاريع الصغيرة وتسويق المنتج بشكل خاص. كما جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على العلاقة بين تحسين المستوى الاقتصادي والمادي للمستفيدين بالجانب الاجتماعي، لما له دور في تعزيز علاقاتهم الاجتماعية وقدراتهم على التواصل مع الآخرين، واختلاف النظرة المجتمعية لهم. كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على البعد الجندري للمستفيدين من البرنامج، حيث تبين ومن خلال دراسة معمقة أن غالبية المستفيدين من برنامج الأسر المنتجة من فئة الذكور، وهذا يدل على ضعف في الجانب التوعوي بأهمية عمل المرأة ومشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية. إضافة لجميع ما ذكر، جاءت هذه الدراسة لقياس فعالية برنامج

الأسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في تحسين المستوى المعيشي للأسر، وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً، ومدى تحقيقه للأهداف التي أنشئ من أجلها والتوصل إلى المخرجات التي يمكن أن تعطي مؤشراً على نجاح هذا البرنامج أو فشله في تحقيق الأهداف المتوخاة منه.

١ - ٦ أسئلة الدراسة:

ولتحقيق الأهداف السابقة، ستحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما هي خصائص أفراد العينة (الخصائص الديمغرافية، الاقتصادية والاجتماعية)؟
٢. ما هي أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المنتفعين وتحول دون نجاح مشاريعهم؟
٣. ما مدى فعالية المشاريع في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمقترضين من خلال توفير فرص عمل للمقترضين وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وتوفير دخل ثابت للمقترضين؟
٤. ما هو واقع البرنامج منذ بداياته الأولى، من النواحي التخطيطية والإدارية واتخاذ القرارات والصعوبات والمشاكل التي تواجهه؟
٥. ما هي أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه البرنامج؟
٦. التعرف على دور العمل الاجتماعي مع المستفيدين من برنامج الأسر المنتجة ؟

فصـــــــــــل الثانـي

الاطار النظري

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

يتناول هذا الفصل مدخلاً نظرياً حول الفقر، من خلال عرض مفاهيم الفقر ومقاييسه، والتعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت الأردن إلى تبني برامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى تناول واقع الفقر في الأردن، أسبابه والسياسات والبرامج المتبعة للحد منه، والاطلاع كذلك على المؤسسات والمنظمات الحكومية والأهلية العاملة في مجال مكافحة الفقر. كما سيتم الإطلاع على دور المشاريع الإنتاجية الصغيرة في الحد من الفقر، بالإضافة لذلك سيكون هناك وصف عام لبرنامج الأسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، والذي نحن بصدد دراسته والتعرف عليه منذ بداياته الأولى من حيث النواحي التخطيطية الإدارية والتنفيذية، والتعليمات التي تحكم البرنامج، شروط الاستفادة من البرنامج، انجازات البرنامج، الصعوبات والتحديات التي تواجه البرنامج والتي تحول دون نجاح المشاريع. وأخيراً يتناول هذا الفصل دور العمل الاجتماعي في التعامل مع الأسر المستفيدة من البرنامج.

٢-١ مفهوم الفقر:

الفقر ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية متعددة الجوانب عميقة الجذور، انعكست آثارها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وتختلف مفاهيمه باختلاف الشعوب والثقافات، ومع ذلك فإنه يعني شيئاً واحدا لكل الذين يعانون منه حيثما وجدوا، وهو حرمان الإنسان الفقير من فرص العيش في حياة كريمة آمنة. ورغم المكاسب المادية الهائلة التي حققها العالم خلال العقود الماضية، والتقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي اللذين توصلت إليهما البشرية، فإن هناك ما يربو على بليون نسمة محرومون من الحاجات الاستهلاكية الأساسية. ومن بين (٤,٤) بليون شخص يعيشون في الدول النامية يفتقر (٦٠%) إلى مرافق الصرف الصحي، ولا يحصل الثلث منهم على مياه نقية، ولا يوجد لدى الربع سكن مناسب، ويعاني الخمس من نقص الخدمات الصحية الحديثة، ولا ينتظم خمس الأطفال في مدراس حتى الصف الخامس، كما لا يحصل حوالي الخمس على ما يكفي من الطاقة الغذائية والبروتين (الشخاترة، ٢٠٠٠).

من هنا نجد أن تعريف الفقر يتطلب الحديث عن أكثر من مفهوم في معالجة الفقر. وفي هذه الدراسة هناك عدة مفاهيم تم اعتمادها في دراسات الفقر في الأردن، وغيرها من البلدان الأخرى، وأهم هذه المفاهيم:

يعرف الفقر على أنه "مستوى معيشي منخفض اقتصادياً لا يفي لسد الاحتياجات الغذائية والنفسية المتصلة بالاحترام الذاتي لشخص أو مجموعة من الأشخاص، الناتج عن أنماط توزيع الثروة، ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية". كما ويعرف الفقير بأنه "الشخص الذي لا يستطيع تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية من ملبس ومسكن، تعليم، صحة ومواصلات" (المصري، ٢٠٠٢).

٢-٢ قياس الفقر:

للفقر مقاييس متعددةُ تحدد الفقر وخصائصه عن غيره، ومدى انتشاره وحجمه وشدته، ولقد اعتمد في قياسه على أساليب متعددة يمكن توضيحها على النحو التالي:

أولاً: مؤشرات قياس مستوى المعيشة: ويمكن قياسها من خلال دخل الأسرة، الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة، نسبة الإنفاق على المواد الغذائية، متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية وحصة الفرد من السعرات أو البروتين.

ثانياً: أسلوب خط الفقر: وتعتمد منهجيته على تقسيم المجتمع إلى فئتين: فقراء وغير فقراء. وذلك بتحديد الفقر الذي يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية. ويعتبر الأسلوب الأنسب لأغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والإعانات الاجتماعية، حيث يتضمن أسلوب خط الفقر منظومة مؤشرات الفقر والتي تشتمل على خطي الفقر المطلق والمدقع، نسبة الفقر، فجوة الفقر، شدة الفقر، ومعامل جيني (المصري، ٢٠٠٢).

هذا، ويعرف تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٧) المتعلق بمكافحة وإزالة الفقر والمصطلحات الخاصة بقياس خط الفقر على النحو التالي:

١. **خط الفقر**: هو مقياس للدخل أو الاستهلاك يفرق بين الفقراء وغير الفقراء.

٢. **خط الفقر المطلَق**: ينظر إليه بوصفه مقياسا قائما على دلالة مستوى المعيشة. والأسلوب الشائع هو تحديد المستوى الأدنى من الحاجات الأساسية وتقدير مستوى الدخل أو الإنفاق الكافي للحصول عليه. تتعلق أكثر مقاييس الفقر انتشارا بأولئك الذين يعيشون في فقر مطلق، ويتواجد هذا النوع عندما يتصف فرد أوعائلة بصفة أو أكثر تكون أدنى ما هو

محدد لها من مستوى كخط للفقر، ويكون هذا الخط ثابتاً بالوحدات الحقيقية عبر الزمن بحيث يمكن اعتبار الناس الواقعين أدنى هذا الخط فقراء.

٣. **خط الفقر النسبي**: يعرف بالرجوع إلى نسبة من المتوسط الحسابي لمعدلات الدخل والإنفاق على مستوى الفقر. ويعبر المؤشر الإحصائي عن نسبة السكان الذين يقل دخلهم أو إنفاقهم عن خط الفقر.

٤. **مؤشرة فجوة الفقر**: تعبر عن المبلغ الذي يتعين على الشخص الفقير أن ينفقه كي يصل إلى خط الفقر. وعادة ما تترجم هذه المقاييس على المستوى الكلي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، ويعبر مقياس فجوة الفقر عن عمق الفقر في المجتمع.

٥. **مؤشر شدة الفقر**: يصف هذا المؤشر توزيع الرفاه تحت خط الفقر، حيث يمكننا بواسطته التفريق بين الفقراء والأشد فقراً.

٦. **معامل جيني**: يستخدم هذا المعامل مؤشرا لقياس التفاوت في توزيع الدخل بين جميع السكان فقراء وغير فقراء (باقر، ١٩٩٦).

ثالثاً: أسلوب الحاجات غير المشبعة: يعتمد هذا الأسلوب على الملاحظة المباشرة لواقع إشباع الحاجات الأساسية، وذلك كبديل عن الاعتماد على القدرة الداخلية التي تؤهل الأسرة لإشباع تلك الحاجات كما في أسلوب الفقر. ويمتاز هذا الأسلوب بأنه لا يعتمد على دخل الأسرة، وأن البيانات المطلوبة لتطبيقه أكثر توفراً ودقة مقارنة بأسلوب خط الفقر، ويتم تطبيقه باستخدام بيانات التعداد العام للسكان أومسوحات الأسرة عموماً. ويعد الأسلوب الأنسب لأغراض وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والإسكان وتوفير البنية التحتية المتصلة بالمياه والصرف الصحي (المصري، ٢٠٠٢).

وفي ضوء ما تقدم، فإن اعتماد مقياس للفقراء سواء كان قائماً على المنفعة وملكية السلع أو على الحاجات والقدرات الأساسية. فان المتطلب الأساسي للقياس الناجح هو توافر بيانات واسعة النطاق وعالية الجودة حول مستوى المعيشة ومسوح الأسر.وفي ضوء ما سبق، نجد أن الاقتصاديين يربطون بين الفقر وبين نقص الدخل. في حين يرى الاجتماعيون أن الفقر لا يعني نقص الدخل فقط ، لكنه يرتبط بالحقوق والعلاقات وكيفية تعامل الناس فيما بينهم ونظرتهم إلى أنفسهم إضافة إلى عدم ملائمة الدخل. فالنظرة إلى قضية معالجة الفقر لم تعد نظرة اجتماعية تستهدف مساعدة الفقراء والإحسان إليهم، وإنما تعدت ذلك إلى النظر إليها كمسألة اجتماعية اقتصادية، تستهدف لاستغلال أفضل لطاقات الفقراء غير المستغلة.

فعن طريق رفع إنتاجية الفقراء يزداد دخلهم وتتحسن ظروفهم المعيشية. وفي الوقت نفسه يعتزز النمو الاقتصادي وتتحقق عدالة أكبر في التوزيع والوصول لمستوى أعلى من الاندماج الاجتماعي.

٢-٣ واقع الفقر في الأردن:

لم تبرز مشكلة الفقر في الأردن واضحة العنان إلا بعد منتصف الثمانينيات،حيث كان هناك استقرار في الأوضاع الاقتصادية خصوصا في عقد السبعينيات؛ ساهمت بهذا الاستقرار العديد من العوامل، مثل زيادة تحويلات العاملين في الخارج خاصة في الدول الخليجية، إضافة إلى حجم المساعدات العربية والدولية المتمثلة بالقروض والمنح. كما أن ارتفاع حجم الصادرات ساهم أيضا ًبرفع معدل النمو الاقتصادي إلى أكثر من (١٠%) سنويا، مما أدى إلى زيادة في دخل الفرد. وكان لذلك كله انعكاسات ايجابية على مختلف المناحي كالتعليم والصحة والجوانب الخدمية الاجتماعية المتاحة للمواطن، هذا الرواج ساهم في انخفاض معدل البطالة والفقر على السواء. إلا إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية اختلفت بعد عقد الثمانينيات نتيجة انخفاض سعر النفط والركود الاقتصادي العالمي، وانخفاض المساعدات العربية وتراجعها، إضافة إلى تراجع الصادرات الأردنية والتي ساهمت بمجملها بانخفاض الاستثمار وتراجع معدل النمو الاقتصادي، مما كان له الأثر الواضح في ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في الأردن. وما كان من الحكومة لمواجهة هذه المشكلة إلا إن ضاعفت الإنفاق الحكومي والاقتراض الخارجي مما أدى إلى ارتفاع حجم المديونية الخارجية، ونقص حاد في الاحتياطي الأجنبي وانخفاض سعر صرف الدينار الأردني إلى (٥٠%). وهذا كان له الأثر الكبير في ارتفاع تكاليف المعيشة والتي انعكست بدورها على ارتفاع نسبة الفقر والفقراء.

ومنذ ذاك التاريخ وحتى عام (٢٠٠٤)، والأردن يسعى جاهداً لمعالجة الأوضاع الاقتصادية ويسير بخططه التنموية وسياساته الهادفة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام والى استقرار اقتصادي يخفف من أعباء المديونية الخارجية وعجز الموازنة. فقد طبق العديد من برامج التصحيح الاقتصادي إضافة إلى برامج اجتماعية رافقت هذا التصحيح للتخفيف من انعكاساته السلبية على الأوضاع المعيشية للمواطن الأردني (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٤).

وطبقاً لنتائج الدراسة التي أجريت في حزيران لعام (٢٠٠٤) من قبل وزارة التنمية الاجتماعية والبنك الدولي، فقد أظهرت نتائج الدارسة أن نسبة الفقر تراجعت في الأردن ما بين عامي (١٩٧٩-٢٠٠٣)، حيث انخفضت نسبة الفقر بمقدار الثلث من (٢،٣% في عام١٩٩٧) إلى (١٤،٢% في عام٢٠٠٢). كما وأشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة الفقر في جميع محافظات المملكة انخفضت باستثناء محافظة الزرقاء التي ارتفعت فيها نسبة الفقر من (١٦،٣% في عام ١٩٩٧) إلى (٢٢،٣% في عام ٢٠٠٢). كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أنه تم تحديد (٢٠) منطقة في الأردن يمكن اعتبارها من جيوب الفقر؛ منها (١٣) منطقة تزيد نسبة الفقر فيها على (٣٤%) وتصل في بعضها إلى حوالي (٧٣%) من السكان، وهي منطقة الرويشد، وادي عربة، الضليل الصالحية، الحسينية، الجفر، بيرين، المريغة، الأزرق، القويرة ودير الكهف، أم الجمال، غور الصافي.

كما تشير نتائج الدراسة إلى أن نسبة الفقراء الذين اقتصر تحصيلهم العلمي على التعليم الأساسي وما دون وصلت إلى (٨٦%) من الفقراء. في حين لم تزد نسبة من حصلوا على الشهادة الجامعية على (١،٣%) منهم، مقارنة مع ما نسبته (٦٧%) و(٧%) على التوالي لغير الفقراء. مما يشير إلى وجود علاقة عكسية مباشرة بين الفقر والتعليم، حيث تنخفض نسبة الفقر كلما ارتفع مستوى التحصيل العلمي. كما تم تقدير عدد الفقراء العاملين بحوالي (١٠٠) ألف عامل منهم (٧٠%) يقيمون في عمان والزرقاء واربد، يعملون في قطاعات الزراعة، المواصلات، الخدمات والقطاع غير المنظم. ويلاحظ أيضا ارتفاع معدل الخصوبة عند الفقراء إلى (٥,٢) مولود خلال الفترة الإنجابية للمرأة في الفئة العمرية (١٥-٤٩) سنة مقارنة مع ما معدله (٣،١) مولود لغير الفقراء. يشكل الفقراء فقراً مزمناً ما نسبته (٤%) من السكان، ويعاني فقراء الريف من هذه الظاهرة، باستثناء محافظة الزرقاء حيث يتركز مثل هؤلاء الفقراء في المناطق الحضرية منها. يتحمل الفقراء عبئاً اكبر من غير الفقراء في تغطية تكاليف الخدمات الصحية، حيث تشكل هذه النفقات ما نسبته (٩%) من دخل الشريحة الأفقر مقارنة مع ما نسبته (٧%) من دخل الشريحة الأغنى. (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٤)

٢ - ٤ أسباب الفقر في الأردن:

أشارت الدراسات التي تناولت ظاهرة الفقر في الأردن إلى عديد من العوامل والأسباب التي أدت إلى زيادة وارتفاع نسبة الفقر في الأردن، كالسياسات الاقتصادية خاصة المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي الذي حصل منذ عقد الثمانينيات، وسوء توزيع الدخل، وسوء إدارة

الموارد، الزيادة السكانية، وتهميش دور فئات مهمة في المجتمع كالمرأة وسكان الريف، إضافة للعديد من العوامل المحلية والإقليمية والدولية المؤدية إلى وجود الفقر في الأردن، ونوجزها فيما يلي:

- ارتفاع نسبة النمو السكاني، نتيجة ارتفاع نسبة الخصوبة في الأردن، حيث يبلغ معدل الخصوبة الكلية للمرأة (٣،٢) لعام (٢٠٠٧)، وكبر حجم الأسرة حيث يبلغ متوسط حجم الأسرة الأردنية لعام ٢٠٠٤ (٥،٤) فرد (المجلس الأعلى للسكان،٢٠٠٦).

- انخفاض الأجور، فمعظم الفقراء لا يستطيعون البقاء من دون عمل. فيقبلون العمل في القطاع غير الرسمي ولو بشكل مؤقت مقابل أجور زهيدة جداً (وزارة التخطيط والتعاون الدولي والأمم المتحدة ،٢٠٠٤).

- ازدياد التفاوت وعدم المساواة في توزيع الدخل. فحصة أفقر (٢٠%) من السكان في الاستهلاك الكلي ازدادت بشكل هامشي فقط من (٦،٥%) إلى (٦،٩%) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. ويأمل أن تصل إلى (٨%) عام ٢٠١٢. (المملكة الأردنية الهاشمية،٢٠٠٦)

- عجز النمو الاقتصادي عن تخفيض نسب الفقر إلى المستويات المطلوبة في ضوء الأسباب الاقتصادية التالية:

١. ضيق القاعدة الاقتصادية: أدى ضيق القاعدة الاقتصادية الأردني من حيث محدودية الموارد الطبيعية وشح المياه وضآلة حجم الأراضي الزراعية وانخفاض الصادرات وضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوع الصناعات المحلية وصعوبة اختراقها للأسواق غير التقليدية وضعف القدرة على توليد فرص عمل تغطي النمو المتزايد لطالبي العمل في الأردن، لتعرض الاقتصاد إلى هزات مؤثرة وتراجع ملموس في النمو الاقتصادي (المصري، ٢٠٠٢).

٢. سياسات التصحيح الاقتصادي: إن معظم هذه السياسات ترتبط في كثير من الأحيان بإجراءات تزيد من معدل البطالة والضيق الاقتصادي والفقر.ومن هذه الإجراءات مثلاً تقليص الإنفاق الحكومي، والحد من الاستخدام والتوظيف في مؤسسات القطاع العام وتحريراً لأسعار وغير ذلك.

٣. السياسات المالية والنقدية: تأخذ السياسات المالية والنقدية كتخفيض قيمة الدينار الأردني إلى النصف تقريباً كما حصل في نهاية الثمانينات، إلى زيادة الأسعار، وارتفاع الأعباء المعيشية على المواطن وانزلاق فئات سكانية إلى ما دون خط الفقر.

٤. الخصخصة: ما أدت إليه من زيادة البطالة في المدى القصير على الأقل، مع ما يرافق ذلك من ارتفاع في نسبة الفقر.

٥. الإجراءات الضريبية: رغم أن السياسات والتشريعات الضريبية في الأردن تتسم بشكل عام بالعدالة الاجتماعية، والعمل على إعادة توزيع الثروة، إلا إن القدرات في المؤسسات الحكومية تحول دون التطبيق الفعال للتشريعات، إذا يقدر ما يتم استيفاؤه من ضريبة الدخل من القطاع الخاص في الأردن أقل من نصف ما يمكن استيفاؤه في حالة إحكام الإجراءات وتطوير القدرات المؤسسية. وهذا بطبيعة الحال يقلص القدرات الحكومية على الاستثمار، والإنفاق، وتطوير الخدمات وزيادة فرص العمل.

٦. عدم شمولية نطاق الحماية الاجتماعية: من المعروف أن أنظمة الحماية والتأمينات الاجتماعية القائمة ومن خلال آلياتها النظامية و غير النظامية لا تغطي العاملين (ذكوراً وإناثاً) في القطاعات الاقتصادية غير النظامية أو في أشكال العمالة غير العادية وذلك لتجاوز تشريعاتها هذه إلى وقوع حوادث لهذه الفئات أو أصابتها بالمرض والعجز أو الاضطرار لترك العمل بسبب الحمل وتربية الأطفال وما إلى ذلك، فكل ذلك يؤدي إلى وقوع الغالبية منها في براثن الفقر.

وزادت مشكلة الفقر حدة في الأعوام القليلة الماضية (٢٠٠٤-٢٠٠٨) نتيجة ارتفاع أسعار البترول عالمياً وبالتالي محلياً،وانخفاض القوة الشرائية للدينار الأردني. وهذا عائد إلى تأثر النظام الاقتصادي الأردني بالنظم الاقتصادية الدولية، والذي أدى إلى تدهور مستوى المعيشة لذوي الدخل المتوسط والمتدني، حيث انعكست الزيادة على ارتفاع تكاليف الإنتاج والخدمات والسلع الأساسية، مما رفع من نسبة التضخم، التي أدت إلى تراجع الدخل الحقيقي للأفراد في ظل تزايد ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

كما صنفت أسباب الفقر في الأردن إلى ثلاث مجموعات من العوامل جاءت على النحو التالي:

- العوامل الداخلية (المحلية): كسياسات التصحيح الاقتصادي، والسياسات المالية والنقدية، والإجراءات الضريبية خاصة ضريبة المبيعات التي أدت إلى تعميق فجوة الفقر كونها تقتطع من كافة فئات المجتمع الغنية والفقيرة على حد سواء، وبنفس النسبة والمقدار. إضافة إلى الأسباب الإدارية والتنظيمية المتمثلة في الفساد الإداري، وكثرة العمالة الوافدة وقلة التنظيم، وارتفاع أسعار المحروقات، والتوجه نحو تحرير الأسعار ورفع الدعم عن عدد من السلع الضرورية.

- العوامل الإقليمية: وتتمثل بالنزعات الإقليمية، النزوح القسري، انخفاض المعونات العربية وتعثر التكتلات الاقتصادية العربية.
- العوامل الدولية: ومنها الركود الاقتصادي العالمي، ارتفاع أسعار النفط والسلع المرتبطة بصناعته، انخفاض حجم المعونات الدولية، الحصار الدولي على العراق، العولمة وانعكاساتها الاقتصادية على الأسواق المحلية الصغيرة، وكل ذلك يعمل على فتح قنوات سرية تنساب من خلاله أموال المجتمع إلى فئة محدودة من المواطنين وتحرم فئات أخرى فيزداد بذلك الفقر وتنمو الفوارق الاجتماعية (المصري،٢٠٠٢).

٢-٥ الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الفقر: يعد الفقر مدخلا للأمراض الاجتماعية والاختلال الثقافي والتدهور الاقتصادي، ويعتبر من أكثر الآفات الاجتماعية حدة من حيث تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية. وتمتد الآثار الحقيقية للفقر لتشمل مظاهر حياة الأفراد والجماعات والتي بدأت تنعكس على المجتمع والعالم بأكمله، وفيما يلي سنركز الحديث على الآثار الأكثر انتشاراً وهي:

١. **تفشي الأمراض الاجتماعية**: ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى عدد من الأمراض الاجتماعية التي تنتشر في المجتمعات وتؤثر على أمنها واستقرارها ومنها:

- الجريمة: يعتبر الفقر من الظواهر الاجتماعية التي لها صلة قوية بالمستويات الاقتصادية المتدنية التي تلعب دوراً كبيراً في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة، وغالباً ما يصف علماء الاقتصاد الفقر على أنه مدخل اقتصادي أساسي في تفسير الجريمة. وصلة الفقر بالجريمة ليست حديثة، فمنذ زمن بعيد أكد الفلاسفة والمصلحون الاجتماعيون أن الفقر يلعب دوراً مهما في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة، وقد حاولت كثير من الدراسات التي أجريت أن تبين أن الفقر هو السبب الأساسي في الانحراف الاجتماعي. كما وأشارت دراسة استطلاعية على عينة من المسجونين في المجتمع الأردني وراء الدافع لارتكاب الجريمة، التي أجراها الربايعة، حيث تبين أن نسبة (٤٤،٤%) من حجم العينة تتراوح معدلات دخلها الشهري ما بين (١٠٠-١٤٩) دينار أردني شهرياً، وهذا يدل على أن هذه الأوضاع الاقتصادية المتدنية تشكل مناخاً ملائماً لدفع بعض أفراد هذه الفئة من الناس إلى ممارسة الجريمة، وذلك لأن المستويات الاقتصادية المتدنية تمارس نوعاً من الضغط والإحباط على الفرد.

- التسول والتشرد: يتسبب الفقر في ازدياد ظاهرة التسول والتي تعتبر نتيجة طبيعية للفقر والأوضاع الأسرية الصعبة، التي تدفع أفرادها إلى الخروج عن إطار الأنماط الاجتماعية السليمة.
- انحراف الأحداث وتعاطي المخدرات وتداولها: لا شك أن للفقر أثراً في انحراف الأفراد خاصة ذوي الأعمار الصغيرة والمتوسطة، وتزداد نسبة الانحراف إذا ما ارتبطت بحجم أسرة كبيرة وبمستوى تعليمي ودخل منخفضين. وفي هذا الصدد، أشارت دراسة خليل درويش عن السرقة في الأردن إلى أنه بلغت نسبة النزلاء في دور الإصلاح والتأهيل ممن يقل دخلهم الشهري عن (١٠٠) دينار أردني شهريا (٦٢،٨%) من مجموع النزلاء، كما بلغت نسبة الجانحين من مستوى التعليم الأساسي ما دون (٧٧،١%)، وأن (٦٨،٣%) من نزلاء المراكز يتراوح عدد أفراد أسرهم بين (٩-١٥) فرداً.

٢. انخفاض المستوى التعليمي والثقافي: يشكل التعليم قناة فعالة في الحصول على مهارات جديدة وزيادة في فرص إيجاد وظائف تدفع أجورا جيدة، كما ينظر الفقراء إلى تعلم أساسيات القراءة والكتابة كقدرة ضرورية من أجل قراءة واستخدام المستندات، ومراجعة الأسعار وتجنب الاستغلال، ويجعل الافتقار إلى القدرة على القراءة والكتابة عرضة للمخاطر للفقراء. وهذا ما تؤكده دراسة الصقور إلى إن تدني المستوى التعليمي لأفراد الأسر الفقيرة ينعكس سلباً على الحالة الاقتصادية للأسر الفقيرة، إذ يؤدي إلى مزيد من البطالة بينهم، والى انخفاض الأجور والرواتب، كذلك عدم قدرة الأسر الفقيرة على دفع تكاليف ونفقات تعليم أفرادها ينعكس سلباً على نوع المهنة، ومستوى الدخل الذين يحصلون عليه (الشحاتيت، ١٩٩٢).

٣. انخفاض المستوى الصحي: يبدو أن هناك علاقة واضحة بين الفقر والصحة، فالتغذية السليمة هي أساس الصحة لدى الفرد، وأن توفر الغذاء والتغذية الجيدة يعمل على تعويض التالف من الخلايا وتجديدها وإمداد الجسم بالطاقة التي يحتاجها للقيام بأي نشاط أو عمل، فجسم الإنسان يحتاج إلى سعرات حرارية، ونظام غذائي جيد متوازن للقيام بأعماله اليومية، وغالباً لا يستطيع الفقراء توفير الأغذية الجيدة المتوازنة لانخفاض دخلهم مما يؤدي إلى أمراض عديدة وبالتالي إلى الخمول وتدني الإنتاجية وازدياد الفقر (القاضي، ١٩٨٨).

٤. ضعف المشاركة في الحياة العامة: يمكن اعتبار ضعف المشاركة في الحياة العامة بشكل عام وفي الحياة السياسية بشكل خاص من المظاهر المرافقة للفقر، فالفقير الذي يسعى وراء الحد الأدنى من حاجاته المعيشية الأساسية، قلما يكون له دور في مؤسسات المجتمع المدني ويتمثل ذلك في عدم المشاركة في صنع القرار كالمشاركة في الانتخابات البلدية والنيابية لعدم

تسجيل أسماء هؤلاء الأفراد في قوائم الناخبين لعدم حيازة بعض منهم على أوراق رسمية كالهوية الشخصية، ودفتر العائلة. وتكون المشاركة مقتصرة بنسبة كبيرة وبشكل خاص على الرجال أكثر من النساء، وتتركز داخل المدن. وقد أبدى الفقراء خلال دراسة تقييم الفقر بالمشاركة في الأردن عام (٢٠٠) حزنا شديدا نتيجة لاستغلالهم والاهتمام بأصواتهم خلال فترة الانتخابات. كما أن الفقر يحرم الناس من سبل الحصول على الموارد والفرص وإقامة صلات مع من هم أكثر نفوذاً ،وبدون الموارد تصبح الفرص والصلات والحراك الاجتماعي صعبة جداً، كما إن عدم وجود اتصالات أو صلات مع أصحاب النفوذ والمناصب العليا ومواقع السلطة العليا يزيد من الاغتراب واقتصار الفرصة فيما بين الفقراء.

٥. الانعكاسات السلبية على وضع المرأة والأطفال: تنعكس الآثار المشار إليها أعلاه ،خاصة ما يتعلق فيها بتفشي الأمراض الاجتماعية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والصحي بشكل سلبي على وضع المرأة والأطفال في الأسر الفقيرة، وما ينجم عن ذلك من هدر في الموارد البشرية في المجتمع (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ٢٠٠٥).

٢-٦ سياسات مكافحة الفقر:

لقد شكلت مكافحة الفقر على الدوام إحدى أولويات الحكومات والمؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، وفي قمة التنمية الاجتماعية المنعقدة في "كوبنهاجن" في عام (١٩٩٥) كان موضوع مكافحة الفقر النقطة الأولى على جدول أعمال المختصين الذين أعلنوا في الوثيقة الصادرة عن القمة أن القضاء على الفقر هو واجب أخلاقي وسياسي واقتصادي، وتعهدوا باتخاذ الإجراءات العملية الضرورية من أجل وضع هذا الالتزام موضع التنفيذ، وقد كان الأردن أحد الدول التي وافقت وصادقت على وثيقة الإعلان، وبرنامج العمل الصادرين عن هذه القمة. وتتعدد المؤسسات و برامج مكافحة الفقر ومساعدات الفقراء، فهناك المؤسسات الحكومية الرسمية والمؤسسات الدولية والأهلية المحلية وتتنوع تبعاً لذلك برامج العون التي تقدمها هذه المؤسسات، حيث تعود جهود وسياسات وبرامج مكافحة الفقر في الأردن إلى عهد تأسيس إمارة شرق الأردن عام (١٩٢١)، فقد توزعت هذه الجهود على خمس مراحل جاءت على النحو التالي:

- امتدت المرحلة الأولى خلال الفترة (١٩٢١-١٩٥٠). وكانت الجهود المبذولة آنذاك عبارة عن جهود أهلية وعشائرية بدعم رسمي مثلت ما يمكن تسميته بالفزعة والعون الأسري.

- أما المرحلة الثانية فقد امتدت خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٧٢). وكانت البرامج على شكل مساعدات متكررة وطارئة منظمة قدمت من قبل دائرة الشؤون الاجتماعية التابعة لوزارة الصحة ومن ثم وزارة الشؤون الاجتماعية التي انفصلت عن وزارة الصحة فيما بعد.
- المرحلة الثالثة كانت خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٧) ومثلت مرحلة التخطيط والبرمجة للمساعدات المتكررة والطارئة والتأهيل التي شملتها الخطة الثلاثة للتنمية (١٩٧٣-١٩٧٥) لبرنامج مخطط بدعم من جامعة الدول العربية.
- المرحلة الرابعة خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٧) وشملت برنامج المعونة النقدية والتأهيل والتشغيل التي مثلت شبكة العون الاجتماعي (الصقور، ١٩٩٨).
- أما المرحلة الخامسة فقد مثلت ذروة الاهتمام بمعالجة مشكلة الفقر والبطالة، خاصة بعد إعداد الحكومة لخطة عمل وطنية لمتابعة قرارات مؤتمر "كوبنهاجن" للتنمية الاجتماعية عام (١٩٩٥)، وتمتد خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٨). وركزت الخطة على تحسين الظروف المعيشية للأفراد خاصة في المناطق الفقيرة وزيادة الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئات ولمختلف المواطنين الأردنيين بشكل عام، وتم إطلاق حزمة الأمان الاجتماعي عام (١٩٩٨) كما وتمت إعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية عام (٢٠٠٢) ،وذلك لتوسيع قاعدة المستفيدين من برامجه لتشمل كافة المستحقين منها في المجتمعات المحلية الفقيرة. كما تم إطلاق برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي للفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٦) والذي يهدف إلى تحقيق التوازن المالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط دون تعريض الاقتصاد الكلي للخطر. وتطوير الموارد البشرية وضمان توفير رعاية صحية مناسبة وخلق تطور نوعي في المناطق الريفية وتوفير خدمات حكومية كفؤة، ورغم أن هذه البرامج ساعدت في تثبيت الاقتصاد أثناء الأزمات الإقليمية إلا إن هناك العديد من المشكلات الهيكلية الاقتصادية التي لا تزال قائمة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٧).

وكما ذكرنا سابقاَ، يعد الأردن من أوائل الدول التي عملت في المنطقة على توفير الحاجات الأساسية بشكل عام والخدمات الاجتماعية بشكل خاص لمواطنيها، حيث سعت إلى إيصال ثمار التنمية إلى كافة الفئات السكانية، والتي تمثلت بتوفير السلع الغذائية الأساسية للمواطن العادي من خلال دعم أسعارها وإنتاجها، وكذلك توفير التعليم الإلزامي مجانا، وتقديم

الخدمات الصحية الحكومية المجانية للمواطنين في الريف، والمدن، وتقديم الإسكان لذوي الدخل المحدود، والتوسع في القطاع التطوعي (وزارة التخطيط، ٢٠٠٤).

أخذت المعالجات الموجهة لمكافحة الفقر والحد من آثاره بعدين: يتمثل البعد الأول بالبيئة الداخلية القطرية وتشمل ثلاثة أساليب هي الأسلوب العلاجي، الأسلوب الوقائي والأسلوب الجذري. إما البعد الثاني فيبتعد عن الخصوصية القطرية، ليشمل كافة الأقطار العربية. وسنركز في الحديث عن هذين البعدين.

أولاً: البيئة الداخلية:

١. الأسلوب العلاجي: وهو الأسلوب الذي يتم بموجبه معالجة الفقر لدى ظهوره في المجتمع من خلال شبكات الأمان الاجتماعي والتي تتمثل بمجموعة من البرامج مثل برنامج المعونة النقدية عن طريق صندوق المعونة الوطنية، وصندوق الزكاة، ومساهمات الجمعيات الخيرية وبرنامج القروض، والمنح والمشاريع الإنتاجية الذي تتولاها مؤسسات حكومية في المناطق المختلفة وبرنامج المساعدات النقدية أو النوعية الطارئة، وبرنامج مساعدة الطلاب الفقراء عن طريق الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وبرنامج الرعاية الصحية للعائلات الفقيرة في غياب تأمين صحي شامل، وغير ذلك.

٢. الأسلوب الوقائي: يعتبر الأسلوب الوقائي أمراً في غاية الأهمية لمكافحة الفقر، فيتم عن طريقه تصميم الخطط التنموية لتأخذ بالاعتبار تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية في آن واحد وبشكل متوازن، ومن المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي على المدى القصير في الأسلوب الوقائي أقل منه في الأسلوب العلاجي. أما السياسات والإجراءات اللازمة في هذه الحالة فتتلخص في شمول الخطط والسياسات التنموية على أهداف وسياسات وإجراءات ومشاريع تأخذ بالاعتبار وبشكل متوازن متطلبات النمو الاقتصادي وحاجات المواطن المعيشية، مع التركيز على الفئات الأقل حظا وذوي الدخل المحدود. وفي هذه الحالة يكون للسياسات وللإجراءات والمشاريع في المجالات الصحية والتعليمية والسكنية، خاصة تلك التي تهدف إلى خدمة ذوي الدخل المحدود، أهمية مشابهة للسياسات والإجراءات والمشاريع ذات الوزن الاقتصادي البحت من منظور شمولي، والتي غالبا ما تغفل حاجات الأقل حظا والفئات المهشمة وذوي الدخل المحدود (وزارة التخطيط، ٢٠٠٦).

٣. الأسلوب الجذري: يعتبر هذا الأسلوب طويل المدى، فتتم فيه معالجات جذرية في التشريعات والهياكل والمؤسسات والسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بما يضمن حدا

أعلى من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والاستفادة المتكافئة والمتوازنة من المنافع والخدمات، ومحاربة الفساد ومصادر الدخل غير المشروعة، وتحسين توزيع الثروة وإعادة توزيعها. كذلك تتضمن تطوير وزيادة فعالية المؤسسات القائمة والعاملة على تنظيم الفقراء وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل كافة شرائح المجتمع والقدرة على الوصول للموارد المالية المختلفة وتبسيط الإجراءات الائتمانية التابعة لها.

ثانياً: البيئة الخارجية المحيطة: تبتعد هذه البيئة عن الخصوصية الداخلية للدولة لتشمل البحث في مشكلات خارجية. وسنركز الحديث عن بعض المشكلات التي يتم معالجتها كواحدة من السياسات التي تعمل على معالجة الفقر.

١- بحث مشكلات العمالة الأجنبية الوافدة وخطرها على الأمن القومي وبحث كذلك إمكانية إحلال عمالة عربية بديلة من الأقطار العربية التي لديها فائض من العمال

٢- تحسين شروط الاستثمارات المحلية والعربية، وفتح الأسواق العربية للاستثمارات العربية وانسياب حركة العمالة وفق منهجيات معتمدة حسب توطن الاستثمارات.

٣- إعادة النظر في تشريعات أسواق العمل العربية لتكون ضمن فهم واحد ورؤية واحدة تجعل منها أقرب إلى التماثل (وزارة التخطيط، ٢٠٠٦).

٢-٧ المؤسسات العاملة في مجال مكافحة الفقر في الأردن:

يعود ظهور ونشأة المؤسسات العاملة في مجال الفقر نتيجة زيادة مشكلة الفقر وعجز المبادرات الرامية لتخفيفها عن تحقيق نتائج مرغوبة، حيث قامت الحكومة الأردنية بوضع إستراتيجية لمكافحة الفقر والبطالة تهدف إلى رفع السوية الاقتصادية والاجتماعية للفئات الأقل حظاً في المجتمع. حيث صممت "حزمة الأمان الاجتماعي" وأطلق عليها آنذاك "برنامج تعزيز الإنتاجية الاجتماعية" بهدف زيادة مستوى الإنتاجية الاجتماعية للأردنيين بشكل عام وللفئات المحرومة بشكل خاص، من خلال تحسين الفرص الاقتصادية والاستثمارية وتطوير إمكانياتها لتصبح أكثر قدرة على تلبية احتياجاتها التنموية.

تشكل برامج الدعم المادي والعيني أحد أهم برامج شبكات الأمان الاجتماعي في الأردن وأكثرها انتشاراً وتتكلفه، وهي بذلك تمثل الدور التقليدي لهذه الشبكات، الذي يتركز في إعادة توزيع الدخل والوارد على الفقراء، الأمر الذي يسهم بشكل مباشر في تحسين دخل الأسر المستفيدة، حيث ينعكس على مستوى معيشتها بشكل ايجابي، ويعد صندوق المعونة الوطنية، وصندوق الزكاة الأردني من أهم الجهات التي تقدم معونات نقدية مباشرة للفقراء. كما ويعد الديوان الملكي الهاشمي من خلال المبادرات الملكية التي يطلقها جلالة الملك عبد الله الثاني

من أكثر الجهات التي تقدم المعونات العينية وبرامج الخدمات الاجتماعية العامة ذات المساس المباشر في تحسين الظروف المعيشية للفقراء. وفي هذا السياق سيتم التركيز على بعض المؤسسات العاملة في مجال مكافحة الفقر في الأردن ومن أهمها (الأسكوا، ٢٠٠١):

١. **صندوق المعونة الوطنية**: تأسس صندوق المعونة الوطنية عام (١٩٨٦) بموجب رقم (٣٦) لسنة (١٩٨٦) ويعد من أحد أهم المؤسسات الأردنية المستقلة مادياً وإدارياً والتي تستهدف أفقر الفقراء أفراداً وأسراً أو مجتمعات محلية، وتقدم المساعدات من الصندوق للأسر التي ترأسها أرملة أو مطلقة، شريطة أن لا تضم الأسرة أفراداً بالغين قادرين على العمل.والأسر التي يعاني أفرادها من إعاقة جزئية أوكليه، والأسر التي يكون رب العائلة رهن السجن، الأيتام ، المسنون الذين تجاوزوا الستين من العمر، بالإضافة لوجود حالات إنسانية أخرى.

أولاً: أهداف الصندوق: يعمل صندوق المعونة الوطنية من خلال الخدمات التي يقدمها على تحقيق الأهداف التالية:

١. حماية ورعاية الأفراد والأسر المحتاجة من خلال تقديم المعونة المالية المتكررة أو الطارئة.
٢. العمل على توفير فرص العمل أو الإنتاج للفرد أو الأسرة أو زيادتها، وذلك من خلال التأهيل المهني أو الجسماني.
٣. التوصية لوزارة الصحة لصرف بطاقات تأمين صحي لغير المقتدرين من المنتفعين من خدمات الصندوق وفق الأحكام والشروط المنصوص عليها في نظام التأمين الصحي المدني المعمول به.
٤. توفير التدريب المهني للفئات المنتفعة من الصندوق لدى المؤسسات والجهات المختصة بذلك.
٥. إجراء البحوث العلمية والدراسات الميدانية المتعلقة بالصندوق وأوجه نشاطه.

ثانياً: برامج صندوق المعونة الوطنية: يعمل صندوق المعونة الوطنية على تقديم خدماته للمنتفعين من خلال العديد من البرامج المباشرة وغير المباشرة. وفي سياق الحديث سنركز على أهم برامج صندوق المعونة الوطنية:

١. برنامج المعونة الطارئة: ويتمثل هذا النوع من المعونات بتقديم العون المادي للأسر التي تواجه ظروفاً طارئة لا تملك القدرة على مواجهتها، مثل حالات المرض المفاجئ لرب الأسرة أو وفاته والكوارث الطبيعية (المعونة الطارئة العادية)، إضافة إلى مساعدة الأسر

الفقيرة في المناسبات التي تتطلب إنفاقا مالياً أضافيا مثل شهر رمضان المبارك والأعياد وبدء العام الدراسي وبدء فصل الشتاء (المعونة الطارئة الاستثنائية).

٢. برنامج رعاية الإعاقات: يقوم هذا البرنامج على تقديم المساعدة للأسر التي لديها أبناء معاقون غير قادرين على خدمة أنفسهم مما يكلفها إنفاقا ماليا فوق طاقتها، حيث يقوم الصندوق بتقديم معونة نقدية شهرية متكررة لهذه الأسر. وقد بدء العمل بهذا البرنامج عام (١٩٩٦).

٣. برنامج المعونات المالية المتكررة: يُعنى هذا البرنامج بتقديم معونة مالية متكررة للأسر الفقيرة المحتاجة، والتي لا يوجد لديها مصدر دخل مساو أو يزيد على مقدار المعونة المستحقة لها حال ثبوت حاجتها للمعونة، بواقع (٤٠) دينارا شهرياً للفرد الواحد على أن لا يتجاوز مقدارها الإجمالي (١٨٠) دينارا أردنيا شهرياً مهما بلغ عدد أفراد الأسرة.

لقد مر صندوق المعونة الوطنية بمراحل تطور سقف المعونات المالية المتكررة المقدمة للأسر الفقيرة والمعوزة. كما وتوسع نطاق عمل الصندوق منذ تأسيسه، حيث ارتفع سقف المعونات المالية المتكررة من (٢٠) دينارا أردنيا شهريا لمعيل الأسرة وبحد أعلى (٤٠) ديناراً للأسرة في عام (١٩٨٦) إلى أن بلغ (٤٠) ديناراً شهرياً في عام (٢٠٠٨) لمعيل الأسرة وبحد أعلى (١٨٠) ديناراً للأسرة. كما ارتفعت أعداد الأسر المنتفعة من (٨٣٠٨) أسر في عام (١٩٨٧) لتصل إلى (٧٢٧٥٠) أسرة في عام (٢٠٠٨). أما بالنسبة للمبالغ المنفقة على برنامج المعونة المالية المتكررة، فقد ارتفعت من حوالي (٢) مليون دينار في عام (١٩٨٧) لتبلغ (٧٠٣٢٣٤١٦) مليون دينار خلال عام (٢٠٠٨). (صندوق المعونة الوطنية، ٢٠٠٨).

٢. **صندوق الزكاة الأردني:** يعود إنشاء صندوق الزكاة الأردني إلى العام (١٩٨٨)، ويتبع الصندوق منهجاً محدداً في صرف أموال الزكاة، يتمحور حول نقل الفقير من الحاجة ومن منتفع دائم من المساعدات والهبات إلى عامل منتج يعتمد على ذاته، وكسب يد بحيث لا يحتاج للزكاة مرة أخرى. ويعتبر صندوق الزكاة التابع لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية إلى جانب العديد من الجمعيات الخيرية الأخرى، الجهة الرئيسية لتوزيع الصدقات وزكاة الأموال في الأردن.

وقد استحدث بعض أوجه الزكاة والصدقات الجديدة التي تتواءم مع تغير ظروف المجتمع وأحواله، حيث يقدم مساعدات نقدية وعينية طارئة تؤدَى للفقراء والمحتاجين بعد

استكمال الإجراءات اللازمة من دراسة ميدانية دقيقة وموضوعية. (صندوق الزكاة، الموقع الالكتروني)

ومن أهم البرامج والمشاريع التي يقدمها صندوق الزكاة التي تندرج تحت محور الدعم المباشر:

- **برنامج كفالة اليتيم**: الذي يقوم على أساس التزام مواطن بدفع مبلغ من المال شهرياً إلى إدارة الصندوق بعد اختياره لأحد الأيتام المراد كفالتهم، حيث يتم إيصال المبلغ لليتيم الذي يعيش في كنف أسرته نهاية كل شهر.
- **برنامج رعاية ذوي الإعاقات**: يعمل هذا البرنامج على دعم الأسر التي لديها أبناء معاقون.
- **حملة طرود الخير**: وتهدف إلى توزيع الطرود الغذائية وبعض مستلزمات المنزل على الأسر الفقيرة ،خاصة في فصل الشتاء.
- **برنامج زواج الفقير**: يقدم الصندوق العون والمساعدة إلى الشباب العزاب غير القادرين على الزواج من خلال تغطية تكاليف الزواج.

وتتكون موارد الصندوق من الزكاة التي يرغب المسلمون في تأديتها، والهبات والتبرعات النقدية، والصدقات والأضاحي وصدقة الفطر.

٣. تكية أم علي: تكية أم علي جمعية خيرية غير حكومية مسجلة في الأردن لدى وزارة التنمية الاجتماعية بموجب قانون الهيئات والجمعيات. وقد تم وضع حجر الأساس في عام (٢٠٠٢) بمبادرة من سمو الأميرة هيا بنت الحسين رئيسة مجلس الإدارة، وتم الافتتاح الرسمي ومباشرة العمل في عام (٢٠٠٦) وشيد هذا الصرح المعماري الحديث بدعم من أمانة عمان الكبرى. تعنى التكية بمكافحة الجوع والنهوض بأوضاع الأسر الفقيرة وبحل المشكلات الاقتصادية والفقر والبطالة التي تعاني منها الأسر الفقيرة. وتستهدف في تقديم خدماتها أكثر مناطق الأردن فقراً.

وتأتي فلسفة هذا العمل تجسيداً لأفكار الملكة الراحلة علياء رحمها الله، حيث كان يراودها حلم كبير في القضاء على الجوع ومساعدة الفقراء والمحتاجين وعابري السبيل. وتم تتويج هذا العمل الإنساني بجهود ورعاية الأميرة هيا بنت الحسين.

أهداف تكية أم علي: تهدف تكية أم علي لمساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجة وذلك من خلال توفير ما يلي:

١. وجبات طعام للأفراد والأسر الواقعة تحت خط الفقر، حيث تقدم التكية وجبات غذاء يوميا إلى (٤٠٠) محتاج.

٢. توفير وجبات غذائية للأطفال في مدارسهم خاصة في المناطق الفقيرة.

٣. المساهمة في خفض نسب البطالة من خلال توفير خدمات التدريب والتشغيل لأبناء الأسر الفقيرة.

٤. بناء شراكات حقيقية مع كافة المنظمات غير الحكومية، خاصة الجمعيات الخيرية والتعاونية.

٥. إفساح المجال لكافة الأردنيين للمشاركة في تحمل المسؤولية عن طريق فتح باب التبرعات للأفراد وتطوير البرامج التطوعية.

٦. ترسيخ روح التعاون والمشاركة مع كافة الجهات الحكومية والخاصة والأفراد الراغبين في العمل الخيري.

٣. **الديوان الملكي الهاشمي العامر**: يقدم الديوان الملكي الهاشمي العديد من المعونات النقدية الطارئة للأفراد والأسر الفقيرة في مختلف المناسبات، ناهيك عن خدمات الإعفاء الصحي والعلاج المؤقت (ستة أشهر) للمرضى غير المؤمنين صحياً وتتطلب أوضاعهم العلاج في مستشفيات المملكة. وضمن جهود جلالة الملك عبد الله الثاني وزياراته الميدانية للعديد من مناطق جيوب الفقر في المملكة، واطلاعه على الواقع المعاش على أرض الواقع وتفقده الأسر الفقيرة والمحتاجة، أكد جلالته ضرورة التدخل المباشر لتحقيق أثر سريع وملموس في نوعية الحياة ومستوى المعيشة للفئات الأشد فقراً ، وذلك بإقامة برامج خدمية ومشاريع ترتبط بالإنتاج لضمان تأمين مصادر دخل ثابتة لسكان تلك المناطق. وتمثل هذه المشاريع جملة المبادرات الملكية السامية التي يطلقها جلالته ويشرف على تنفيذها الديوان الملكي الهاشمي بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية. ونعرض فيما يلي أبرز هذه المبادرات والمكرمات التي أطلقها جلالته منذ توليه العرش عام (١٩٩٩) ولغاية إعداد هذه الدراسة (جبر، ٢٠٠٩).

٤. **قوافل الخير الهاشمية وطرود الخير**: أطلقت قوافل الخير الهاشمية في رمضان عام (٢٠٠٥) والتي تمثلت بطرود الخير التي تحتوي على المواد الغذائية الأساسية لتتوزع على الأسر الفقيرة والمحتاجة في مختلف محافظات المملكة.

- **سكن كريم لعيش كريم**: أطلق جلالة الملك عبد الله الثاني في (٢٦) شباط عام (٢٠٠٨) مبادرة وطنية للإسكان في مسعى لتعزيز الأمن الاجتماعي والاقتصادي عبر تأمين شريحة واسعة من المواطنين بالمسكن الملائم.
- **مشروع "الملك عبد الله الثاني لإسكان الأسر العفيفة"**: أطلق جلالة الملك عبد الله الثاني من عام (٢٠٠٥) مشروع "الملك عبد الله الثاني لإسكان الأسر الفقيرة" من المفرق، معلناً جلالته إن عام (٢٠٠٦) سيكون بداية انطلاقة جديدة لتوفير مسكن للفقراء في مختلف محافظات المملكة.

٢-٨ برامج تنمية المشاريع الصغيرة: بدأ الاهتمام بالبرامج والأنشطة التنموية المولدة للدخل في الأردن منذ السبعينات كأحد الآليات الرئيسية لحل مشكلتي الفقر والبطالة في الأردن الهادفة إلى زيادة الفرص التشغيلية والاستثمارية للفئات الأقل حظاً، وتزايد الاهتمام في بداية السبعينات ببرامج التمويل والتدريب لإنشاء المشاريع الصغيرة والميكروية من قبل المؤسسات المختصة ضمن ما يعرف باسم التمويل الميكروي، وذلك لمحاولة مساعدة العاطلين عن العمل والفقراء وتمكينه اقتصاديا لتحسين مستوى معيشتهم. وتختلف منهجية الإقراض المتبعة من قبل المؤسسات التمويلية العاملة في هذا المجال، حيث تتضمن الإقراض الفردي، والإقراض بضمان المجموعة، وصناديق الائتمان المحلية والإقراض المتخصص (الزراعي، والحرفي) والأسر المنتجة التي نحن بصدد دراسة هذا البرنامج والتعرف إليه منذ بداياته الأولى من النواحي التخطيطية، والإدارية والتنفيذية، كما سيتم التركيز على أهم الانجازات التي قدمها البرنامج للأسر الفقيرة والمعوزة، والتعرف على التحديات والصعوبات التي تواجه برنامج الأسر المنتجة وتحول دون نجاح مشاريعه وفيما يلي وصف كامل للبرنامج (Beyhum,1999)

٢-٩ برنامج الأسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية:

لقد تم استحداث برنامج الأسر المنتجة في أواسط الثمانينات عام (١٩٨٥) ويحظى البرنامج باهتمام عال من الوزارة وترجم هذا الاهتمام إلى برامج فعلية مع بداية عقد الثمانينيات، حيث بدء بتنفيذ مشاريع أسر منتجة ضمن مجال التنمية "المجتمعات المحلية" ويأتي هذا الاهتمام إيمانا من الوزارة بان العمل المنتج هو من انجح السبل للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وذلك لما له من أثر فاعل في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في المجتمعات المحلية المستهدفة من خلال توفير مصادر دخل للأسر الفقيرة،

إضافة لتوفير الحاجات الأساسية لها من الغذاء ويتأتي كل ذلك من خلال مشاركة فاعلة لهذه الأسر في تنمية أنفسهم عن طريق استغلال قدراتهم الذاتية وخبراتهم العملية، ومع أن بداية هذا البرنامج كانت محددة لقلة الموارد المالية المتاحة آنذاك إلا إن الوزارة سعت ولاتزال لتوفير مصادر مالية كافية لتمكين البرنامج في تحقيق أهدافه، وذلك من خلال اتصالاتها مع الهيئات المحلية والدولية المختلفة، وبالفعل فقد نجحت في مساعيها خاصة في السنوات الأخيرة حيث تعددت مصادر تمويل هذا البرنامج وإن كان هذا التعدد لا يزال دون المستوى المطلوب قياسا مع الحاجة الفعلية لهذه المشاريع في المجتمعات المستهدفة، يجدر الإشارة إلا إن الوزارة قد بدأت بتمويل جزء من البرنامج من الموازنة العامة منذ عام ١٩٩٩ وقد بلغ عدد المشاريع المنفذة من ٢٠٠٣/١/١ ولغاية ٢٠٠٨/١٢/٣١ (١١١٣) مشروعاً وبتكلفة إجمالية (١،٨٥٥،٢٦٠) ديناراً (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٨).

أولاً: أهداف البرنامج: يهدف برنامج الأسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. رفع مستوى معيشة الأسر والمجتمعات المحلية وتحقيق الرفاه الاجتماعي لها.
٢. زيادة مساهمة الأسر في توفير الغذاء والاكتفاء الذاتي للمجتمعات المحلية
٣. المساهمة في زيادة فرص العمل في المجتمعات المحلية
٤. رفع مستوى دخل الأسر وتحسين معيشتها، والمساهمة في التخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة.
٥. تمكين الأسر ذات الدخل المتدني من رفع قدراتها الإنتاجية والاعتماد على ذاتها من خلال تلك المشاريع.
٦. استغلال الإمكانات المتاحة والقدرات الذاتية للمجتمع وإيجاد فرص عمل منتجة داخل المجتمعات المحلية.
٧. توسيع قاعدة المستفيدين من خدمات المشاريع للأسر المنتجة من خلال تأهيل أسر جديدة.

ثانياً: شروط الانتفاع من البرنامج: يشترط برنامج الأسر المنتجة أن تتوافر في الأسرة المستفيدة من هذا البرنامج الشروط التالية:

١. أن لا يزيد دخل الأسرة على (٢٥٠) دينارا شهريا.
٢. أن لا يكون رب الأسرة موظفاً أو عاملاً في إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة. وأن يكون أحد أفراد الأسرة متفرغاً لإدارة المشروع.
٣. عدم الحصول عليها من أية جهة أخرى.

٤. أن لا يقل عدد أفراد الأسرة عن ثلاثة أفراد. وتستثنى من هذا الشرط الأرملة والمطلقة التي تعيل ابناً لها.

٥. توفر القدرة والرغبة لدى الأسرة أو أحد أفرادها في مجال المشروع، وتعطى الأولوية للأسرة ذات الخبرة في المجالات المهنية.

٦. تعطي الأولوية للأسر التي يوجد بين أفرادها أحد الفئات التالية:

- الأرامل، المسنون، المعوقون، الأطفال والأحداث المعرضون للانحراف.
- المستفيدون من صندوق المعونة الوطنية بمعونة نقدية متكررة. على أن يصرف القرض

بهذه الحالة بكفالة صندوق المعونة الوطنية.

ثالثاً: الإجراءات المتبعة للحصول على قرض من برنامج الأسر المنتجة: تمنح الوزارة المبلغ المخصص لكل أسرة تقدمت بطلب إلى الوزارة ،ويتم منح القرض في ضوء الدراسة الاجتماعية التي تجرى لهذه الأسرة. ويتم فيها تحديد القسط الشهري، وتحديد فترة السماح فقط عند بداية المشروع. وتحكم المشروع تعليمات الأسر المنتجة الصادرة بموجب نظام التنظيم وإدارة الوزارة رقم (٢٠) لسنة (١٩٩٧)، حيث تم تعديل التعليمات بتاريخ ٢١/٥/ ٢٠٠٨ وذلك لتوسيع شريحة المستفيدين من هذا البرنامج وفق ارتفاع تكاليف المعيشة.

رابعاً: الصعوبات التي تواجه برنامج الأسر المنتجة: تواجه البرنامج العديد من التحديات التي قد تحول دون نجاح المشاريع وتعثرها. وستتناول هذه الدراسة وبشكل مفصل أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه البرنامج:

١. قلة التمويل الممنوح للأسر في بعض الأحيان عند تنفيذ البرنامج.

٢. عدم وجود أشخاص متخصصين في مديريات التنمية الاجتماعية في الميدان لمتابعة ذلك البرنامج و قلة عدد السيارات المتوفرة واللازمة لتنفيذ ومتابعة المشاريع.

٣. قلة المخصصات المادية المرصودة لدعم مشاريع الأسر المنتجة، مما يترتب عليه تنفيذ تلك المشاريع بمبالغ منخفضة جداً مما يؤدي إلى تعثر المشروع.

٤. عدم شمولية برنامج الأسر المنتجة للمناطق الأقل حظاً في المملكة والتي بحاجة إلى مثل هذه المشاريع المدرة للدخل وتحسين مستوى معيشة الأفراد فيها.

خامساً: انجازات برنامج الأسر المنتجة: بلغ عدد المشاريع المنفذة حتى ٢٠٠٨/١٢/١٣ (١١١٣) مشروعاً وبتكلفة إجمالية بلغت(١،٨٥٥،٢٦٠) دينارا أردنيا.

١. تم تنظيم جولات ميدانية لجميع الأقاليم لمتابعة سير عمل المشاريع الإنتاجية للتأكد من نجاحها، ومدى مطابقة تقارير المتابعة التي ترفع للوزارة من قبل المديريات مع هو موجود على ارض الواقع.

٢. تم حوسبة مشاريع الأسر المنتجة وإدخال جميع البيانات المتعلقة بها، مما يسهل عملية المتابعة والرجوع إليها مستقبلاً.

٣. نجحت المشاريع بشكل كبير في بعض المناطق مثل محافظة الطفيلة ووادي عربة، في حين لم تلاق النجاح نفسه في مناطق أخرى مثل الجفر وذيبان والأغوار الشمالية.

سادساً: أسباب نجاح المشاريع: هناك العديد من العوامل والأسباب التي ساعدت البرنامج في تحقيق أهدافه من أهم هذه الأهداف وأبرزها ما يلي:

١. الاختيار الجيد للمؤهلين وللمنطقة ولنوعية المشاريع المنفذة.

٢. المتابعة الفعالة التي قامت بها مديريات الميدان في المناطق التي نجحت بها المشاريع.

سابعاً: أسباب تعثر المشاريع: يعترض برنامج الأسر المنتجة مجموعة من الأسباب والعوامل التي تحول دون نجاح المشاريع، منها ما يعود لأسباب تتعلق في البرنامج من النواحي التخطيطية والإدارية والفنية، ومنها ما يتعلق بالمنتفعين أنفسهم، وسنركز الحديث على أهم وأبرز العوامل والأسباب التي أدت إلى تعثر وفشل المشاريع ومنها:

١. سوء اختيار المؤهلين للاستفادة من القرض.

٢. ضعف المتابعة الميدانية لبعض المديريات.

٣. قلة التمويل الممنوح للأسرة في بعض الأحيان ،خاصة في بدايات تنفيذ البرنامج.

٤. ارتفاع أسعار الأعلاف من جهه والجفاف من جهة أخرى.

وسعياً للتغلب على المعيقات والصعوبات التي تواجه هذه المشاريع، تقوم مديرية الفقر وتعزيز الإنتاجية في وزارة التنمية الاجتماعية باتخاذ عدة إجراءات منها:

١. السعي لتوفير مخصصات كافية لتنفيذ المشاريع.

٢. العمل على توفير التدريب الفعال للعاملين في مجال المشاريع.

٣. التركيز على أهمية توفير التدريب اللازم للمؤهلين قبل تنفيذ مشاريعهم.

٤. زيادة عدد الدراسات التبعية التي يتطلب أجراؤها من قبل الباحثين الميدانيين.

٥. إعطاء الأولوية للمشاريع المهنية، وللأسر ذات الخبرة في هذه المجالات.

ثامناً: تقييم برامج مشاريع الأسر المنتجة:

من خلال القيام بتقييم شامل للبرنامج للتعرف على نقاط القوة والضعف ومواجهتها والعمل على تعديلها توصلت نتائج التقييم الى ما يلي:

١. عدم توفر برنامج منظم لمتابعة المشاريع من قبل الوزارة والميدان للوقوف على أوضاعها، علماً بأن هناك مشاريع قد حظيت بالموافقة عليها، وهي غير قائمة فعلياً.
٢. عدم وجود تواصل فعال ما بين مديريات التنمية الاجتماعية في الميدان والمكاتب التابعة لها. مما يؤدي إلى تضارب في المعلومات الواردة المقدمة ما بين المكاتب والمديرية الواردة لدى الوزارة.
٣. عدم مطابقة السجلات والملفات ما بين المديرية والمكاتب التابعة لها.
٤. عدم تنظيم بعض الملفات الخاصة بالأسر المنتجة، وعدم احتوائها على الوثائق الضرورية لغايات المشروع.
٥. ندرة الدراسات التبعية الدورية لمشاريع الأسر المنتجة من قبل مديريات التنمية الاجتماعية في الميدان ومكاتبها.
٦. عدم تحصيل الأقساط المترتبة على الأسر أو كفيلها بشكل دوري، وعدم اتخاذ أي إجراء بحقهم لضمان تحصيل الأقساط.
٧. عدم توفر وسائط نقل كافية في بعض المديريات لمتابعة تلك المشاريع بشكل دوري.
٨. وجود أخطاء واضحة في بعض وثائق تنفيذ المشاريع مثل عدم توضيح اسم التاجر الذي تم إقرار المشتريات من عنده، ولجنة أعضاء المشتريات وغيرها.....الخ.
٩. سوء اختيار المؤهلين والمنطقة ونوعية المشاريع المنفذة.
١٠. هناك عدد من الأسر تم تأهيلها، بحيث لا تتوافق حالتها مع تعليمات الأسر المنتجة وبعضها يمتلك مشاريع قائمة أصلاً ولا تستحق الدعم.

٢-١٠ دور برامج القروض الصغيرة في الحد من الفقر:

لقد أخذت معظم البلدان النامية تنظر إلى مشكلة الفقر على أنها مشكلة إنسانية اجتماعية، ولم تنظر إليها نظرة اقتصادية إنتاجية. فالفقر في معناه الاقتصادي هو عدم قدرة الفقير على الإنتاج لأسباب قد تتعلق بضعف المؤهلات الانتاجيه المتوفرة لديه، سواء كانت مالية مهنية فنية أو اقتصادية، والتي لا تسمح لهذا الفقير بالاندماج في الاقتصاد الوطني الإنتاجي. ونتيجة الفهم الخاطئ لمفهوم الفقر وأسبابه، تبنت معظم البلدان النامية

خططاً تتمحور حول دراسة ظروف الأسر الفقيرة اجتماعيا، وتحديد معونة مالية شهرية لمساعدتها لتوفير الحد الأدنى من تكاليف معيشتها. ونظراً لضعف الموارد المالية لم تتمكن معظم هذه الدول من تغطية جميع شرائح الفقراء التي تستحق المساعدة، إضافة إلا أن هذه المعونات المالية المحدودة وما يعتريها من أوجه قصور أخرى كان مردودها الاقتصادي والاجتماعي أقل من تكاليفها المادية التي يتحملها الاقتصاد القومي.

كذلك خلقت هذه المساعدات وضعاً يعتاد عليه الفقير دون البحث عن سبل أخرى توفر له دخلاً ثابتاً يمكنه من العيش بكرامة ويحفظ إنسانيته (هيكل، ٢٠٠٣).

ولقد أدركت معظم البلدان النامية أن مشكلة الفقر والبطالة لاتحل بتقديم المعونات المالية المتكررة للفقراء والعاطلين عن العمل، حيث قامت العديد من المؤسسات المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، وكذلك تقديم المشورات الفنية والإدارية للمنتفعين لمساعدتهم لإقامة المشاريع الخاصة بهم في مجالات مختلفة. وتقوم مؤسسات التمويل سواء كانت حكومية أو أهلية بتوفير الخدمات المالية للأشخاص الذين يزاولون نشاطاً يدر عليهم دخلاً، وتعرف هذه النشاطات المدرة للدخل باسم المشاريع الصغيرة. غالبية هذه المشاريع الإنتاجية تتم إدارتها في المنزل وتعمل في قطاع الخدمات وقطاع الإنتاج البسيط، إذ تتطلب هذه القطاعات رأسمال وموارد بسيطة لبدء مشروع (زكريا، ٢٠٠٢).

ولتمكين فئة الفقراء والعاطلين عن العمل من الحصول على القروض المالية اللازمة لإنشاء وإقامة المشاريع الصغيرة، تم استحداث برامج الإقراض الصغيرة الموجهة لخدمة هذه الفئة بشروط ميسرة ومنظمة. فقد اشتركت الهيئات الرسمية والخاصة والتطوعية في الآونة الأخيرة في إقامة هذه البرامج وتخصيص التمويل اللازم لها، وكذلك توفير البرامج المساعدة مثل التدريب والمتابعة كالتدريب على دراسة الجدوى الاقتصادية، والتدريب المهني وإدارة المشروع مالياً وفنياً. ومن أجل إنجاح عمليات تمويل المشاريع الصغيرة بوصفها إحدى وسائل مكافحة الفقر والبطالة يجب إن تركز على الآليات المختلفة للتعرف على الفئات المستهدفة بدقة.

٢-١٠-١ عوامل نجاح برامج الإقراض:

ومن أهم عوامل النجاح التي أوضحتها التجارب في مناطق مختلفة من العالم، التركيز على منح التمويل للفئات الفقيرة القادرة على العمل لإيجاد فرص لمن تتوافر لديهم الخبرة في

إدارة المشروعات الصغيرة مع إعطاء الأولوية للمناطق الريفية والنائية. إذ يبدو أن الفقر ظاهرة ريفية في أغلبها. وسنركز الحديث على أهم عوامل النجاح وهي:

١. توافر البيئة الاقتصادية المناسبة: قد تكون البيئة الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في برامج الإقراض بصورة عامة وإقراض الفقراء بصورة خاصة. إذ بدون وضع اقتصادي سليم ونمو اقتصادي موجب، تصبح القروض عبئاً كبيراً على المقترضين، لأن الإقراض يعني التسديد في وقت محدد وبتكلفة محددة، ولن يتمكن المقترض من خدمة دينه إلا إذا توفرت له ظروف اقتصادية مواتية. فبتوفر البيئة الاقتصادية المناسبة، تصبح القروض أداة فاعلة في ربط الفقراء بعجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويمكن لهؤلاء الفقراء من خلال هذه القروض أن يجدوا سبيلاً للاستفادة من فرص التنمية التي يتيحها الازدهار الاقتصادي (القرم، ٢٠٠٠).

٢. التدريب والتأهيل المهني: لضمان نجاح المشاريع يتعين توفير الخدمات المساندة اللازمة لإنجاح المشاريع الصغيرة، والتي تشمل إعداد وتنفيذ برامج التدريب والإرشاد والمساعدة في إيجاد فرص تسويقية لمنتوجات المشاريع الصغيرة. من شأن هذه الخدمات مساعدة الفقراء والعاطلين عن العمل للوصول إلى الإقراض وتمويل مشروعات توفر لهم دخلاً مناسباً.

٣. التكامل بين عمل مؤسسات الإقراض الرسمية والمنظمات غير الحكومية: رغم عوامل الضعف والقوة لدى المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية في التعامل مع الإقراض. إلا إن إيجاد صيغة من العمل المتكامل أو تقسيم العمل يمكن أن يعظم الايجابيات ويقلل من السلبيات. يتمثل التكامل في إيجاد الآلية المناسبة لتعاون المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الجانب الاقراضي مع مؤسسات الإقراض الرسمي لتسهيل وصول الفقراء إلى القروض، وتخفيض تكاليف المعاملات. إذا يمكن للمؤسسات الرسمية تولي الجانب المالي، وتتولى المنظمات غير الحكومية الجانب التنظيمي المتمثل في تحديد أماكن الفقراء ودراسة احتياجاتهم الاقراضية وتقديم التدريب والمتابعة (أبو ناعم،٢٠٠٢).

٤. تحقيق الاستدامة: لا شك أن معظم المؤسسات التمويلية والتي تعتمد على أموال الدولة والمنح الخارجية تواجه نقصاً كبيراً في السيولة. لذا لا بد من اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة لتعزيز روافدها المالية، وإلا ستكون مضطرة بسبب عدم القدرة على تلبية الطلب الاقراضي للجوء إلى الاقتراض بفوائد تجارية لن تكون قادرة على دفعها. وهذا له انعكاسات سيئة على تلبية طلبات الإقراض. ومن أفضل الروافد المتاحة لهذه المؤسسات هي مدخرات الفقراء وأهل الريف، فهي بحكم انتشارها في الريف وعلاقتها مع أبناء الريف يمكن أن تحقق

نتائج باهرة في هذا الجانب. ورغم الجهود التي تبذلها المؤسسات العاملة في مجال القروض لتوفير عوامل نجاح المشاريع إلا أنه قد تواجهها العديد من العوامل والأسباب التي تعيق عملية إقراض الفئات المستهدفة من الفقراء، فمنها ما يتعلق بوضع الفقراء ومنها ما يتعلق بالمؤسسات المقرضة.

٢-١٠-٢ معوقات نجاح عملية الإقراض:

تواجه عملية الإقراض العديد من المعوقات والتحديات التي تحول دون نجاح المشاريع وتعثرها، فيما يلي عرض مفصل للتعرف على أبرز هذه المعوقات:

١) **معوقات مالية وإدارية وفنية**: يحتاج تحديد أعداد الفقراء وأماكنهم إلى بحث ميداني، وهذا يتطلب وجود جهاز ميداني مؤهل لإجراء المسوحات والدراسات الميدانية لتحديد شخصية وعدد الأسر الفقيرة، وأماكن تواجدهم. فقد تكون مواقع الفقر ضمن جيوب منتشرة في مساحات محددة، كقرية معينة، أو حي معين في مدينة. وقد تكون على شكل أسر متفرقة المواقع، ورغم التكاليف المرتفعة التي تحتاجها مثل هذه المسوحات إلا إن تتكلفه الإقراض نفسها للتعامل مع المجموعات أو الأفراد لها انعكاسات كبيرة على استدامة برامج الإقراض. فمن المعروف أن التعامل مع المجموعات يسهل عملية الإقراض ويقلل من تكاليف المعاملات، في حين إن الإقراض الفردي، خاصة تقديم قروض صغيرة في مساحات واسعة يرفع هذه التكاليف إلى مستويات عالية. لذلك؛ فمسألة تحديد أماكن الفقر وتوفير القروض للفقراء تنطوي على تكاليف عالية قد لاتتمكن الكثير من الجهات المقرضة توفيرها (إبراهيم، ٢٠٠٧).

٢) **غياب الابتكارات**: ينطوي النجاح في إقراض المشاريع الصغيرة على إدخال الكثير من الابتكارات التي تسهل التعامل مع مؤسسات الإقراض، وهذا يمتد من تقديم المنتج المناسب إلى الوصول للفئات المستهدفة في بيوتهم وقراهم. ويشمل ذلك تجاوز مشكلة الضمانات وتخفيض تكاليف المعاملات إلى حدها الأدنى، وتشجيع الادخار الذي يتناسب مع وضع الفقراء، والتعامل معهم في مجموعات مثل مجموعات المساعدة الذاتية، والتعاونيات وتوفير المنافذ التمويلية والادخارية المناسبة لتكون قريبة من تجمعات الفقراء (الحناوي، ١٩٩٩).

٣) **المفهوم الخاطئ لدَور الإقراض**: تعتقد معظم المؤسسات التمويلية أن دورها ينحصر في توفير القروض للفئات المستهدفة بأقل تكلفة ممكنة. ونتيجة لهذا المفهوم؛ نجد إن معظم المؤسسات المقرضة تُسخر ما باستطاعتها من أجل توفير القروض بتكلفة متدنية وذلك، لإغراء المستثمرين للاقتراض. لكن التجارب والدراسات تشير إلى إن أبناء الريف بحاجة ماسة إلى

أوعية ادخارية لا تقل أهمية عن حاجتهم للقروض، وتجارب كثير من الدول النامية كاندونيسيا ومصر وتونس والمغرب تؤكد ذلك، إذ وجد أن حجم المدخرات قد فاق حجم القروض (أبو بكر،٢٠٠٢).

٤) **غياب عناصر الاستدامة:** يعتبر اعتماد بعض مؤسسات التمويل على مصادر تمويل غير مضمونة ومحدودة، مثل ما يخصص من موازنة الحكومات أو الدعم الخارجي من الجهات المانحة، مما يحد من الاستمرار في تمويل مشاريع الإقراض ويحد أيضا من التوسع في عمليات الإقراض ويجعلها غير قادرة على تغطية تكاليفها التشغيلية. فإن التمويل المستدام يؤكد أهمية الاكتفاء الذاتي من خلال تحقيق دخل من عمليات الإقراض يغطي المصاريف الإدارية وتكاليف الإقراض (الحناوي، ١٩٩٩).

٢-١٠-٣ دور المشاريع الإنتاجية الصغيرة في مكافحة الفقر في الأردن:

تعتبر المشاريع الصغيرة ذات أهمية كبيرة في دول العالم جميعها، خاصة الدول النامية. وللمشاريع الصغيرة دورها الايجابي والمهم من حيث توفير فرص عمل لجميع الفئات الاجتماعية، وبما يسهم في زيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئيا لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع. وتتجه بعض الدول لتنمية المشاريع الصغيرة من خلال إعداد إستراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر والبطالة وزيادة الإنتاجية، حيث تشكل مجالاً حيوياً لروح المبادرة واستغلال الموارد الأولية المحلية وإعادة توزيع الدخل.

تتميز المشاريع الصغيرة بخصائص كونها توفر فرص عمل، وهذا يجعلها أحد الخيارات الرئيسية للتخفيف من وطأة وحدة الفقر والبطالة، خاصة في الدول النامية. حيث أثبتت الدراسات إن المشاريع الصغيرة في الدول النامية مثل مصر تشكل ما نسبته (٨٥%) من مجمل المشاريع الإنتاجية، وفي السعودية بنسبة (٥٦%)، بينما في ماليزيا تزيد هذه النسبة على (٩٠%).أما فيما يخص دور هذه المشاريع في توفير فرص عمل في الدول المتقدمة، فقد أظهرت الدراسات التي أجريت على قطاع المشاريع الصغيرة في عدد من الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية واليابان، أن هذه المشاريع تعتبر المصدر الرئيسي للوظائف الجديدة. ففي دول الاتحاد الأوروبي تُشغل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما نسبته (٦٢%) من الأيدي العاملة في دول الاتحاد، وفي اليابان ترتفع هذه النسبة لتصل إلى (٧٥%) من مجموع الأيدي العاملة.أما في الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت الدراسة انه ما بين الأعوام (١٩٨٠-١٩٩١) وفرت المشاريع الصغيرة التي يقل عدد عمالها عن (١٠٠) عامل ما مجموعه (٣٢٦)

فرصة عمل أي ما يزيد على (٧,٥%). بينما فقدت المشاريع الكبيرة والتي تشغل أكثر من (٥٠٠) عامل (١,٨) مليون وظيفة أي ما يعادل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢-١٠-٤ تعريف المشاريع الصغيرة:

اختلف الباحثون حول تحديد مفهوم واضح للمشاريع الصغيرة، وذلك بسبب اختلاف مفهوم حجم المشروع من حيث عدد العمال الذين يعملون فيه، قيمة رأس المال، الموجودات وحجم المبيعات. فقد تعددت المعايير التي يعتمد عليها التعريف، وذلك تبعاً للجهة التي تعتمد هذه المعايير، من حيث كونها جهة محلية أو جهة دولية، وتبعاً أيضا لموقع الجهة وخلفيتها التي تعتمد هذه المعايير في عملية التعريف.

وتشمل هذه المعايير عدد الأيدي العاملة في المشروع، حجم الاستثمار في الأصول الثابتة، حجم الاستثمار الكلي، حجم المبيعات السنوية، وحجم الميزانية السنوية. ورغم هذه الاختلافات إلى أننا ستتناول في هذه الدراسة تصنيفين لتعريف هذا المفهوم.

أولاً: تعريف المشاريع الصغيرة استنادا إلى معايير كمية: إن من أبرز المعايير الكمية الشائعة المستخدمة في الحكم على حجم المشروع هي عدد العاملين، حجم رأس المال وحجم الإنتاج. إضافة إلى عدد آخر من المعايير الفنية، وتستخدم المعايير الكمية استخداما شائعاً في جميع دول العالم ،خاصة معيار عدد العمال. ففي معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية يعتبر عدد العاملين أهم معيار في تعريفها ،حيث يمكن إن يضم المشروع الصغير نحو (٥٠) عاملاً في بلجيكا واليونان و(١٠٠) عامل في الولايات المتحدة الأمريكية و(٢٠٠) عامل في كندا وايطاليا واسبانياً. كما اعتمدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) تعريفاً لهذه المشاريع في الدول النامية والدول الصناعية، ففي الدول النامية اعتبرت المشاريع الصغيرة جداً هي التي يعمل فيها من (١-٤)عمال، والمشروع الذي يعمل فيه من (٥-١٩) عاملا بالمشروع الصغير. أما في الدول الصناعية المتقدمة فان المشروع الصغير يعمل فيه من (١-٩٩) عامل (إبراهيم، ٢٠٠٧).

ثانياً: تعريف المشاريع الصغيرة استنادا إلى معايير نوعية: يمكن تعريف مفهوم المشاريع الصغيرة حسب المعايير النوعية التالية:

١. تلبي المشاريع الصغيرة احتياجات مختلفة ومتباينة للمستهلكين، سواء على صعيد المنتوجات أو الخدمات. إن ميزة أخرى تتجلى في قدرتها على تلبية احتياجات مختلفة للأفراد من خلال تقديم منتوجات أو خدمات مصممة خصيصاً لاحتياجات الأفراد المختلفة.

٢. الأساس العائلي للإنتاج: لا يتوقع من المبادر التجاري أن يكون ملماً بكافة عناصر العملية الإنتاجية، فمشاركة أفراد الأسرة في النشاطات التجارية المختلفة عامل دارج في المشاريع الصغيرة. وقد دلت الإحصاءات أن (٩٥%) من المشاريع التجارية في العالم هي صغيرة وحوالي (٨%) من هذه المشاريع هي بالأساس عائلية (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٦).

- **أهمية المشاريع الصغيرة:**

تنقسم المشروعات الصغيرة طبقا لأهميتها إلى عدد من المستويات:

أولاً: على مستوى الفرد صاحب المشروع: تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة على مستوى الفرد صاحب المشروع فيما يلي:

١. حاجة الفرد صاحب المشروع لإثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص.
٢. يوفر المشروع الصغير لصاحبه فرصة تحقيق رسالته وغايته الخاصة في الحياة العملية.
٣. ضمان الحصول على دخل ذاتي له ولأسرته. بصفة خاصة، إذا أدير المشروع بأسلوب علمي رشيد.
٤. المشروع الصغير هو طريق الحرية والإبداع لدى الأفراد في الحياة العملية.
٥. المشروع الصغير فرصة لصاحبه لتوظيف مهاراته وقدراته (هيكل، ٢٠٠٧).

ثانياً: على مستوى المجتمع: تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة على مستوى المجتمع فيما يلي:

١. إن المشروعات الصغيرة تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية الخدمية والسلعية.
٢. تغطي المشروعات الصغيرة جزءاً كبيراً من احتياجات السوق المحلي.
٣. تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة والمدربة على إدارة المشاريع.
٤. تشارك في حل مشكلة البطالة في المجتمع.
٥. تعد المشروعات الصغيرة المكون الأساسي في هيكل الإنتاج والاقتصاد في بلاد العالم
٦. إن تشجيع المشروعات الصغيرة خاصة العاملة في مجال الصناعات يساعد في تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المحلية في المجتمع ودفع هذه المشروعات إلى مواقف تنافسية جيدة (صندوق التنمية والتشغيل، ٢٠٠٠).

ثالثاً: على المستوى العالمي: تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة على مستوى المجتمع فيما يلي:

١. تلعب المشروعات الصغيرة في كثير من الدول المتقدمة والنامية دوراً مهما في الاقتصاد القومي. وتشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب العالمية في هذا المجال أن

بعض الدول الآسيوية قد حققت انجازات هائلة خلال العقدين الأخيرين، حيث تحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية (شقبوعة، ١٩٩٧).

٢. باتت المشروعات الصغيرة واحدة من أقوى أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأحد أهم العناصر الإستراتيجية في عملية التنمية والتطور الاقتصادي في معظم دول العالم الصناعية والدول النامية على حد سواء.

٣. في مجال التدريب والتنمية أصبحت المشروعات الصغيرة برامج تدريبية عديدة ومتنوعة تشمل مفاهيمها وأنواعها وأبعادها وأركانها ووظائفها ومهارات القائمين عليها، كما تتضمن دراسات السوق والتسويق ودراسات الجدوى والبيئة والأمن الصناعي وغيرها من الموضوعات المختلفة.

- **خصائص المشروعات الصغيرة:**

لقد بدأت تتغير المفاهيم في معظم دول العالم بعد إن تبين أن المشاريع الصغيرة في مرحلة الركود صمدت أكثر من المشاريع الكبيرة. وبدأ الاعتراف من الدول الصناعية بأن قوة المؤسسات الكبرى تعتمد على حيوية المشاريع الصغيرة والمساندة التي تساهم في دعم قدراتها الإنتاجية. وفيما يلي أهم خصائص المشاريع الصغيرة (زكريا، ٢٠٠٠):

- عدم الحاجة إلى رأسمال كبير، فالمشاريع الصغيرة تتميز بانخفاض رأس المال المطلوب لإقامتها.
- إمكانية تغيير أوتعديل النشاط حسب احتياجات السوق، حيث تتميز المشاريع الصغيرة بمرونة كبيرة خاصة في أنماط العمل وأساليبه. وهذه المرونة تتمثل في إمكانية تغيير لنشاط أو تعديله نظراً لقلة حجم المشروع من ناحية أو لعدم وجود تعقيدات من ناحية أخرى، خاصة وأن المشاريع الصغيرة لا تعتمد غالباً على التكنولوجيا المتطورة.
- تشغيل الأيدي العاملة، حيث تستخدم المشاريع الصغيرة تكنولوجيا مبسطة لأنها تعتمد على الكفاءة العمالية (الأيدي العاملة). وبهذا فإنها تستقطب أيدي عاملة أكثر من المشاريع الكبيرة التي يعتمد فيها على التكنولوجيا المتطورة.
- ملكنه المشروع: فكلما كان رأس المال منخفضاً، كلما كان بإمكان الشخص امتلاك مشروع يتناسب وقدراته ومهاراته التنظيمية.
- مساندة جهود الدولة في توفير الخدمات الأساسية وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

- تشكل المشاريع الصغيرة أحد أدوات توزيع الدخل. فبالدول النامية حيث التفاوت الكبير في توزيع الدخل، يتم العمل على إعادة توزيع الدخل للفئات الأقل حظاً بما يوفر لهم فرصاً مناسبة لرفع مستوى معيشتهم بشكل لائق.

- عوامل نجاح المشروعات الإنتاجية الصغيرة:

يتوقف نجاح المشروع الصغير على عدد من العوامل ،من أهمها قدرة أصحابه على إدارته وتمويله بشكل جيد وإعداد جدوى اقتصادية للمشروع ،بحيث تتضمن التكلفة المالية والتعرف على احتياجات السوق والقدرة على تسويق الإنتاج. إضافة للقيام بعملية التخطيط والإشراف والإدارة. ومن هنا نرى أن عوامل نجاح المشروعات الإنتاجية الصغيرة تتضمن ما يلي:

١. أن يتمتع صاحب المشروع بالصفات الريادية المتضمنة المعرفة والمهارات الفنية والإدارية والاتجاه الايجابي نحو العمل المؤسسي ،والسلوك المهني السليم.

٢. أن يتمتع صاحب المشروع برؤية مستقبلية وقدرة على تحليل البيئتين الداخلية والخارجية للمشروع المستهدف،وذلك بهدف توليد أفكار مشاريع يتم تحويلها إلى خطط تنفيذية. كذلك تجنب التهديدات والمخاطر التي يمكن أن يواجهها المشروع.

٣. أن يحصل المشروع على الخدمات الاستشارية اللازمة في الجوانب الإدارية المختلفة من إدارة التمويل وتسويق الإنتاج ،وذلك لضمان استمرارية المشروع.

٤. أصبحت المشروعات الصغيرة علماً قائماً بحد ذاته، يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية. وقد أفردت لها المقررات الخاصة بها، حيث تعرضت لها مختلف العلوم كالإدارة والهندسة والقانون والبيئة والزراعة من زوايا مختلفة ومتعددة.

٥. انتشار المنظمات والصناديق المعنية بدعم المشروعات الصغيرة على مستوى العالم.

٦. اهتمام المنظمات الحكومية والقطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية بالمشروعات الصغيرة، إيمانا بأهمية هذه المشروعات وأثرها على المجتمع (هيكل، ٢٠٠٠).

- الصعوبات التي تواجه المشاريع الإنتاجية الصغيرة:

تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن العديد من الصعوبات والتحديات التي تحول دون نموها وتطورها. فنحن لا نتحدث عن مشاكل خاصة، فالمشاكل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة في الأردن متشابهة مع تلك السائدة في الدول النامية:

١- **المشاكل التمويلية:** يواجه أصحاب المشاريع الصغيرة صعوبة في الحصول على القروض الائتمانية وارتفاع حجم الفوائد المترتبة عليها،مما يزيد من انخفاض التحصيلات النقدية وعدم قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته المالية. كما أن المؤسسات المالية المختلفة

من بنوك تجارية وغيرها تنحاز فعلاً في سياساتها الائتمانية لإعطاء القروض والتسهيلات الائتمانية للمؤسسات الكبيرة خاصة الشركات الكبرى.وبالتالي فان دور القطاع المالي في تنمية هذا القطاع ضعيف جداً، حيث تحجم البنوك التجارية ومؤسسات التمويل المتخصصة عن تمويل المشاريع الصغيرة لعدة عوامل من أهمها:

- ارتفاع درجة المخاطرة المصرفية المرتبطة بإقراض المشاريع الصغيرة.
- عدم توفر ضمانات كافية ومقبولة لدى مالكي المشاريع الصغيرة ،الأمر الذي يعتبر من أهم متطلبات منح الائتمان من قبل البنوك التجارية (العبادي،٢٠٠٣).

٢- **نقص القوة البشرية المدربة**: يعتبر نقص القوة البشرية المدربة من أبرز عوائق التنمية في معظم أقطار العالم الثالث، لكنه أكثر بروزاً على مستوى الصناعات الصغيرة. ومرد ذلك هو مزاحمة الصناعات الكبيرة وقدرتها النسبية على تقديم الحوافز المادية،وغير ذلك لاجتذاب القوة البشرية المدربة نحوها. بينما تجد المؤسسات الصغيرة صعوبة في استيفاء هذه القوة المدربة وتواجه بالتالي نزيفاً مستمراً لهذه الكفاءات في ظل المستويات المتدنية من الأجور التي تقدمها لتلك الكفاءات. ولتعويض ذلك فان هذه المؤسسات تضطر غالباً إلى الاعتماد على القوة البشرية غير المدربة، وتقوم بتدريبهم أثناء العمل مما يترك انعكاسات سلبية على إنتاجية العمل في هذه المؤسسات (شيحا، ٢٠٠١).

٣- **مشاكل تسويقية**: تواجه المشاريع الصغيرة مشكلات تتعلق بالتسويق، حيث لا تستطيع هذه المشاريع إتباع الوسائل التسويقية الحديثة وذلك بسبب نقص الكفاءات الإدارية والتسويقية.

٤- **مشكلات تتعلق بالطلب المحلي والخارجي على منتجات تلك المشاريع**: يعتبر صغر السوق المحلي سواء كان ناجماً عن قلة عدد السكان أوعن تدني متوسط الدول من العوائق الأساسية لتطور تلك المشاريع. كما أن عدم توفر الحماية اللازمة لمنتجات تلك المشاريع يفسح المجال لمنافسي تلك المنتجات لتعزز أسواقها المحلية مما يقلل بالتالي من الحجم الفعلي للسوق المتاح لها.

٥- **المشكلات الإدارية**: إن معظم تلك المشاريع تدار من قبل أصحابها المالكين الذين لا تتوفر لديهم في بعض الأحيان الخبرة الإدارية الكافية لإدارة تلك المشاريع ، ويعود ذلك لانخفاض المستوى التعليمي والتدريبي ،عدم توفر التخطيط طويل المدى اللازم ،اعتمادهم على أسلوب التجربة والخطأ في الإدارة وقلة المعرفة عن الطلب على السلع في السوق.

٦- **مشاكل تتعلق بجودة المنتجات**: إن المشاريع الصغيرة تستخدم أساليب غير متطورة في الإنتاج. ويؤدي ذلك بالتالي إلى تدني منتجاتها مقارنة بمنتجات المشروعات الكبرى.

فالمعدات والأدوات التي تستخدم ذات تقنية قديمة ،إضافة إلى الصعوبات المالية وغياب التسهيلات الإدارية وعدم توفير التدريب الكافي من قبل الحكومة تجعل هذه المشاريع غير قادرة على إنتاج منتوجات ذات جودة عالية مقارنة بإنتاج المشروعات الكبيرة أو المنتوجات المستوردة.

٧- **تدني قدرتها الذاتية على التطور والتوسع:** وذلك نظرا لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها. وقد أكدت إحدى الدراسات على منشآت الأعمال الصغيرة في الأردن عام (٢٠٠٢) أن مستوى المعرفة بالأساليب الابتكارية متدن.

- دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر في الأردن.

بدأ الاهتمام بالبرامج والأنشطة التنموية المولدة للدخل في الأردن منذ السبعينيات كأحد الآليات الرئيسية لحل مشكلتي الفقر والبطالة في الأردن، والهادفة إلى زيادة الفرص التشغيلية والاستثمارية للفئات الأقل حظا. وضمن الجهود الحكومية في هذا المجال فقد تم إنشاء العديد من المؤسسات الحكومية التي تعمل على تمويل المشروعات الصغيرة، وفي عام (١٩٨٥) قامت وزارة التنمية الاجتماعية باستحداث برنامج الأسر المنتجة، الذي استهدف منذ بداياته المناطق الفقيرة في الريف والبادية، حيث تعتبر هذه المناطق أولى أولوياته لما تعانيه من تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين فيها. وقد نفذت أولى هذه المشروعات في محافظتي مادبا والمفرق،حيث نفذ في المفرق مشروع تربية أغنام في منطقة "سما سرحان" استفادت منه (٩٩) أسرة.في حين نفذ مشروع تربية ماعز شامي في منطقة " ذيبان" استفادت منه (٦٣) أسرة. أما بالنسبة لتكلفة كل مشروع فكانت في هذين المشروعين منخفضة نسبياً وتراوحت ما بين (٢٥٠-٧٥٠) دينارا للمشروع الواحد.

وبعد تنفيذ هذه المشاريع؛ بدأت تنتشر في مختلف المناطق ،حيث نفذت في السنوات اللاحقة مشاريع مشابهة في المحافظات (معان، العقبة، الطفيلة، البلقاء، اربد، والعاصمة). ومع مرور الوقت وارتفاع مستلزمات هذه المشاريع فقد وصلت تكلفة المشروع الواحد إلى ما معدله (١٠٠٠) دينار أردني، ومع ذلك فقد حافظت على نوعية المشاريع ويعود ذلك لطبيعة المناطق التي نفذت بها هذه المشاريع، وهي مناطق بدوية وريفية. وقد بلغ مجموع المشاريع المنفذة حتى نهاية عام ١٩٩٨ (٧٣٩) مشروعاً بلغت تكلفتها ٤٧٨,٦٤٨ ديناراً. وتعد مشاريع برنامج الأسر المنتجة مهمة جداً في الاقتصاد الوطني كونها دعامة أساسية في النمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث تساهم في محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي، ويظهر ذلك في جذب الفئات التي تعاني من عدم توفر فرص العمل، وإتاحة فرص عمل لهم

دون تكلفة عالية، مما ينعكس بالنفع الكبير وإلا سوف تنتج عن عدم توفر فرص عمل لهم ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي التي يمكن إن تضر بمقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وتعمل على استقطاب الشباب للعمل الحر واستثمار أموالهم وطاقاتهم في مشاريع صغيرة.

كما ساهمت هذه المشاريع في تدعيم دور المرأة ،حيث لمشاركتها في تلك المشاريع مدلول سياسي واقتصادي، وهو أن المرأة قد وعت دورها وأخذت تمارس حقوقها التي كانت يوماً منقوصة بسبب كثير من الفروق القاسية التي تقف أمام تطلعاتها وآمالها. الأمر الذي يحقق الاستغلال الأمثل للقوة العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، وبالتالي يحد من بطالة النساء ويساعد على الحد من النمو السكاني. وهي بذلك عامل أساسي للاستقرار الاجتماعي والسياسي خصوصا أنها تعطي الفئات الاجتماعية المهشمة الفرصة لتفاعلهم في العملية الإنتاجية، من خلال تتبني نهج المشاريع الصغيرة والتعبير عن ذواتهم وطموحاتهم. كما تهدف المشاريع الصغيرة لرفع المستوى المعيشي للمواطنين، وتطوير المناطق الريفية، ودفع المواطنين إلى المبادرة والاستقلالية في العمل. وتساهم بصقل المهارات الإدارية والفنية والسلوكية، من خلال الاستثمار في العنصر البشري وبالتالي تشكل بيئة مناسبة للإبداع والابتكار.

للمشاريع الصغيرة المنفذة من قبل برنامج الأسر المنتجة أهمية كبيرة في مساهمتها الحد من الفقر والبطالة. فهناك مجموعة من الخصائص والمزايا التي تنفرد بها هذه المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشروعات الأخرى في الدول النامية بشكل عام والأردن بشكل خاص وهي:

١. فتح مجال للتوظيف وخلق فرص عمل.
٢. تسهم في تطوير المناطق الريفية، إذ يمكن إنشاؤها باستثمارات متواضعة وتكنولوجيا بسيطة، واستغلال المواد الخام المتوفرة في البيئة المحلية.
٣. تشجيع المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي.
٤. نشر التوعية والمعرفة عبر مجالات الاقتصاد المختلفة.
٥. دعم الصناعات الكبيرة وذلك بإنتاج بعض متطلباتها أحيانا.
٦. تطوير المهارات الفردية والإدارية، وإعداد الكوادر المتخصصة للمشاريع الكبيرة.
٧. تساعد على الحد من الهجرة من الأرياف إلى المدن في حالة تأسيسها في الأرياف.

٨. تقليل حجم المغامرة والتجاوب السريع مع المتغيرات، وتسهيل العمليات التجارية كالتسويق والبيع (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠١).

٢-١١ دور العمل الاجتماعي و أساليب التدخل المهني مع الفئات المستهدفة من برنامج الأسر المنتجة:

العمل الاجتماعي ظاهرة قديمة قدم المجتمع الإنساني، حيث كانت المساعدة المتبادلة بين الناس في حل مشاكلهم الشخصية والعامة جزءاً من حياتهم اليومية. فلم تخل المجتمعات البدائية من أساليب مساعدة ذوي الحاجة والمعوزين والمرضى والمعاقين من أفرادها، باعتبار ذلك ضرورة لاستمرار حياة الإنسان. إلا أن التطورات التي حدثت للمجتمع الإنساني قد أثرت بشكل كبير على مفهوم العمل الاجتماعي. وقد تطور بتطور المجتمع الإنساني، فهو يؤدي إلى خلق وظائف لا غنى عنها لحياة الناس في المجتمع شأنه في ذلك شأن النظم الاجتماعية الأخرى.والعمل الاجتماعي وسيلة غايتها تحقيق تقدم الإنسان المادي والروحي في إطار التكامل الاجتماعي، حيث تتمثل مسؤوليته في توعية المجتمع وتطويره وتوفير فرص التقدم وتحسين معيشة أفراده وجماعاته باعتباره ركيزة العمل ودعامة الإنتاج (عبد الفتاح، ٢٠٠٤).

يستمد العمل الاجتماعي مقوماته من قيمنا الروحية وتراثنا الاجتماعي ومثلنا العليا وواقعنا، في مناخ تسوده العدالة والمساواة والديمقراطية وتكافؤ الفرص. كما أنه يسعى إلى تحسين مستوى معيشة الناس وتأمينها والعمل على تحسين الأداء الاجتماعي Social Functioning لكل أفراد المجتمع، لأنه الأداة الأساسية من أجل الوصول إلى الاستقرار الاجتماعي وأيضاً لإحداث التغيير الاجتماعي وتدعيم وتقوية الضبط الاجتماعي Social Control من أجل رفاهية الناس في المجتمع.

وهناك أساليب وإجراءات ينبغي الحرص على التقيد بها وصولاً إلى الغاية المرجوة من العمل الاجتماعي، أهمها الأخذ بالتخطيط للتنمية القومية على المستويات المركزية والمحلية في المجتمع ووفاءً للاحتياجات الأساسية والتزاماً بالمنهج العلمي القائم على البحث والدراسة والإحصاء. يلي ذلك الاهتمام بالتوعية الاجتماعية وإشعارا لمواطنين بطبيعة المشكلات التي تواجههم وأهمية المشاركة في تلمس الحلول الملائمة لها بالاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة وتدريب القيادات المحلية المؤثرة في الجماهير للقضاء على السلبية والتواكل الذي يجهض العمل الاجتماعي ويقلل من فاعليته وجدواه في المجتمع.

- دور الباحث الاجتماعي مع الفئات المستهدفة من برنامج الأسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية:

للباحث الاجتماعي دور رئيسي ومهم في العمل ببرنامج الأسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية ،حيث يعمل على تقديم الإرشاد والتوجيه الاجتماعي والمهني والفني للمنتفعين؛ وذلك بهدف تنمية قدراتهم ومهاراتهم للمشاركة الفاعلة والبناءة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، ومساعدتهم في تدبير شؤونهم بأنفسهم وتحسين أوضاعهم في شتى المجالات. ولتحقيق هذه الأهداف يستخدم الأخصائي الاجتماعي طرقا وأساليب عملية تستند إلى حقائق ونظريات علمية ممنهجة. وفي هذا السياق سنركزعلى العمليات الإجرائية للأخصائي الاجتماعي وأساليب التدخل المهني مع المنتفعين من برنامج الأسر المنتجة،حيث تقوم عملية التدخل المهني بعمليتين رئيسيتين: الدراسة الاجتماعية، والتدخل المهني.

- **عملية الدراسة الاجتماعية**: تعد الدراسة الاجتماعية المرحلة الأولى من مراحل عملية المساعدة في طريقة العمل الاجتماعي. وتبدأ مرحلة الدراسة مع بداية الارتباط المهني بين المستفيد والأخصائي والمؤسسة. وتستدعي هذه الحصول على معلومات وبيانات شاملة وكاملة عن مشكلة المستفيد. ونظرا لارتباط المشكلة بجوانب ذاتية في شخصية المستفيد وبجوانب بيئية ترتبط أيضا بحياته وعلاقاته الاجتماعية، فقد اتفق الباحثون على تسميتها بالدراسة النفسية الاجتماعية pyschyo social study (الغرايبة، ٢٠٠٩).

وفي هذا السياق سنركز الحديث على الخطوات الإجرائية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في بداية الارتباط المهني مع المنتفعين من البرنامج وفيما يلي عرض لخطوات عملية الدراسة الاجتماعية:

١. يقوم الأخصائي الاجتماعي بإجراء دراسة اجتماعية للاسرالمتقدمة بطلب قرض للوزارة، ويتم من خلالها الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالأسرة.
٢. يقوم الأخصائي الاجتماعي بزيارة منزلية للأسرة المتقدمة بطلب قرض، وذلك بهدف الاطلاع على الظروف الاقتصادية والاجتماعية. إضافة للتعرف على الإمكانيات والموارد المادية والبشرية للأسرة.
٣. يقوم الأخصائي الاجتماعي بتعبئة النموذج الذي تعده الوزارة لهذا الغرض مدعما بالوثائق الرسمية اللازمة لإثبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة.
٤. يقوم الأخصائي الاجتماعي بوضع التوصيات اللازمة وفق التسلسل الإداري المعمول به في الوزارة.

- **عملية التدخل المهني**: تعرف عملية التدخل المهني بأنها الممارسة المهنية للعمل الاجتماعي التي توجهها استراتيجيات محددة لاستخدام أدوار وتكتيكات معينة لتحقيق أهداف محددة سلفاً عن طريق برنامج أو أكثر للتدخل المهني له أساليبه وأهدافه إما مع الأفراد أو الجماعات أو البيئة المجتمعية معا، من خلال خطة موقوتة لهذا التدخل (عفيفي، ٢٠٠٧).

وفي سياق هذا الحديث سنركزعلى الخطوات العملية والإجرائية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع الأسر المنتفعة من برنامج الأسر المنتجة للقيام بعملية التدخل المهني ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

١. تقديم الاستشارات الفنية والمالية والإدارية للمقترضين: يعمل الأخصائي الاجتماعي في هذا الإطار على تقديم خدمات الإرشاد الفني والمالي والإداري للأسر المنتفعة، وذلك بهدف تمكينهم وتنمية قدراتهم ومهاراتهم للعمل في مشاريعهم ومساعدتهم على مواجهة العقبات والصعوبات التي قد تواجههم أثناء العمل في المشروع وتحول دون نجاح مشاريعهم.
٢. مساعدة الأسر المنتفعة بإعداد دراسة جدوى اقتصادية: للأخصائي الاجتماعي دور مهم في مساعدة الأسر من خلال تقديم المشورة الفنية والاقتصادية لدراسات الجدوى الاقتصادية.

- **تقديم المشورة الفنية لحل مشاكل الإنتاج**: يتعين على الأخصائي الاجتماعي في هذا الجانب القيام بالمتابعة الدورية والمستمرة للاطلاع على عملية الإنتاج والتسويق وتقديم الاستشارات الفنية لمواجهة المشاكل الفنية وحل مشكلات الإنتاج.
- **تقديم التدريب على إدارة المشاريع الإنتاجية الصغيرة**: يعد تدريب المنتفعين محورا أساسيا ومهما في إنجاح المشاريع واستمراريتها. في هذا المجال، نلاحظ انه يتعين على الأخصائي الاجتماعي القيام بالعديد من المهام والأدوار؛ فهو يقوم بالتنسيق لعقد دورات وورش عمل تدريبية في مجالات مختلفة (التدريب المالي، التدريب المهني، التدريب الإداري والتدريب الفني)، كما يتعين تقديم التشجيع وتحفيز المنتفعين لزيادة إنتاجيتهم وذلك من خلال القيام بزيارات ولقاءات لمشروعات مماثلة ناجحة في مجتمعات محلية.
- **القيام بالمتابعة والتقييم**: تعتبر المتابعة في عملية الإقراض من الجوانب الرئيسية المؤثرة في نجاح المشاريع أوفشلها خاصة المنتظمة منها، وبالمقابل فان عدم المتابعة ينعكس سلباً على هذه المشاريع. ويكون عاملاً في عدم استمراريتها أو فشلها. ومن هنا يتعين على الأخصائي الاجتماعي القيام بالمتابعة والتقييم الدوري والوقوف على الصعوبات والمعيقات ومعالجتها.

الفصـــــــــل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

٣-١ منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي الشامل، كونه منهجاً لا يقف عند حدود وصف الظاهرة الاجتماعية بل يحاول تحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج أكثر دقة وقابلية للتعميم، ويعد هذا المنهج من أنسب مناهج البحث الاجتماعي، وأكثرها ملائمة لمثل هذا النوع من الدراسات، إضافة إلى جمعه أكبر قدر من البيانات والمعلومات في وقت وجهد قليلين وكلفة معقولة.

٣-٢ مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المقترضين من برنامج الأسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في محافظات الوسط والبالغ عددهم (١٥٠) أسرة منتجة، وذلك خلال الأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٨). وتم توزيع المقترضين على مجموعة من المحافظات والمناطق حسب الجداول المبينة أدناه.

الجدول(١) توزيع أفراد العينة حسب المحافظات

المحافظة	التكرار	النسبة %
عمان	٨٤	٥٦,٠
الزرقاء	٢١	١٤,٠
البلقاء	٢٩	١٩,٣
مأدبا	١٦	١٠,٧
المجموع	١٥٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول رقم (١) إن محافظة العاصمة عمان، تحظى بأعلى نسبة للمنتفعين من برنامج القروض، حيث بلغت ما نسبته (٥٦,٠%) من المجموع الكلي لأفراد عينة الدراسة، ويعزى ذلك الارتفاع لمساحتها الواسعة وعدد سكانها التي تطلبت ذلك الكم. بينما وصلت أدنى نسبة للمقترضين من المشاريع في محافظة مادبا.

الجدول(٢) توزيع أفراد العينة حسب المناطق

المناطق المستهدفة					
المنطقة	التكرار	النسبة%	المنطقة	التكرار	النسبة %
الزرقاء	١٠	٦,٧	الجيزة	٥	٣,٣
الرصيفة	١٢	٨,٠	ماركا	٧	٤,٧
عمان الشرقية	٢٢	١٤,٧	دير علا	٧	٤,٧
عمان الغربية	١٢	٨,٠	الشونة الجنوبية	٥	٣,٣
ناعور	١٩	١٢,٧	عين الباشا	٥	٣,٣
البادية الوسطى	١٠	٦,٧	مادبا	٥	٣,٣
وادي السير	٨	٥,٣	ذيبان	٨	٥,٣
السلط	١٣	٨,٦	ماعين	٢	١,٣
المجموع	١٠٦	٧٠,٧	المجموع	٤٤	٣١,٢٠

يتضح من نتائج بيانات جدول رقم (٢) إن منطقة عمان الشرقية في محافظة العاصمة عمان، تحظى بأعلى نسبة للمقترضين من برنامج الأسر المنتجة، حيث بلغت ما نسبته (١٤,٧ %) من المجموع الكلي لأفراد عينة الدراسة. فيما حصلت منطقة ماعين في محافظة مأدبا على أدنى نسبة وصلت إلى (١,٣%) من المقترضين.

هذا وقد تم اختيار هذه المحافظات في المملكة دون غيره للأسباب التالية:

- كونها تتضمن مشاريع متنوعة ومتعددة في كافة المجالات التجارية، الزراعية، الحرفية والصناعية والخدمية مقارنة مع المحافظات الأخرى التي ركزت أغلبها على نوع محدد من المشاريع.
- هناك تركزا واضحا للمشاريع في محافظة العاصمة عمان وذلك لمساحتها الواسعة وارتفاع عدد سكانها مقارنة مع المحافظات الأخرى.

٣-٣ ادوات الدراسة:

استُخدمت الأستبانة كأداة بحث رئيسة لجمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة (انظر الملحق رقم١)، بالإضافة إلى استخدام الملاحظة والمقابلة المباشرة مع المبحوثين، حيث تكونت الاستبانة من (٥٥) سؤالاً، مقسمة إلى خمسة أجزاء لتجيب على تساؤلات الدراسة، وكانت على النحو التالي:

الجزء الأول: ويتعلق بالخصائص الديمغرافية، والاقتصادية للمقترضين، ويحتوي على البيانات الشخصية (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، الحالة العملية قبل الحصول على قرض الحالة العملية بعد الحصول على قرض، الدخل الشهري......... الخ.

الجزء الثاني: يحتوي على البيانات الخاصة بعملية التمويل وفترة السماح والسداد والإقساط الشهرية من الوزارة.

الجزء الثالث: يحتوي على الآثار الاقتصادية للمشروع على المقترضين، كالدخل وفرص العمل.

الجزء الرابع: يحتوي على تقييم البيانات المتعلقة بالصعوبات والتحديات التي تواجه عملية الحصول على قرض، والصعوبات التي تحول دون نجاح المشاريع.

الجزء الخامس: يحتوي هذا الجزء على مقترحات و آراء المنتفعين اتجاه البرنامج

المقابلة الشخصية: تم استخدام أداة المقابلة الشخصية المقننة بهدف توضيح بنود الاستبيان لبعض المقترضين وذلك عند الضرورة.

الملاحظة: استخدمت الدراسة أداة الملاحظة أثناء عملية المقابلة الشخصية وذلك للحصول على معلومات كافية عن موضوع الدراسة.

٣-٤ الصدق والثبات:

تم التأكد من صدق الأداة من خلال عرض إستبانة الدراسة على مجموعة من الخبراء والمحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص والكفاءة العلمية، وذلك لإبداء رأيهم في مدى مناسبة الأسئلة وأهداف الدراسة وتساؤلاتها ومدى تغطيتها لجوانب الدراسة المختلفة، وتم تعديل بعض الأسئلة في ضوء مقترحات المحكمين، وبعد إجراء اختبار قبلي للأداة على عينة مؤلفة من (٢٠) أسرة مستفيدة من برنامج الأسر المنتجة، أعدت الأستبانة بصورتها النهائية قبل جمع البيانات من مجتمع الدراسة.

أما اختبار ثبات الأداة فقد تم حسابه على العينة التي تم اختبار أداة الدراسة عليها، حيث تم إجراء اختبار كرونباخ ألفا، وبلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا(٧٩,٣) لفقرات الدراسة، وهذا يشير إلى درجة مرتفعة من الاتساق الداخلي لأداة الدراسة يجعلها مناسبة لأغراض الدراسة.

٣-٥ حدود الدراسة:

أولاً: المجال المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على برنامج الأسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في مديريات محافظات الوسط من خلال أقسام تعزيز الإنتاجية في هذه المديرات.

ثانياً: المجال البشري: جميع الأسر المستفيدة من قروض برنامج الأسر المنتجة في محافظات الوسط وذلك في الفترة الزمنية(٢٠٠٥-٢٠٠٨) والبالغ عددهم (١٥٠) أسرة مستفيدة.

ثالثاً: المجال الزماني: تم تحديده استناداً إلى بداية فترة جمع البيانات من الميدان من تاريخ١٥/٨/٢٠٠٩ لغاية٣٠/٦/٢٠١٠ وتم جمع البيانات من خلال أقسام برنامج الأسر المنتجة في مديريات محافظات الوسط.

٣-٦ المفاهيم الإجرائية: اعتمدت الدراسة مجموعة من التعريفات الإجرائية لمعرفة مدى فعالية برنامج الأسر المنتجة في تحسين المستوى المعيشي للأسر الفقيرة، وتكمن أهمية الوقوف على هذه التعريفات صلتها الوثيقة بموضوع الدراسة وأهم هذه التعريفات ما يلي:

- **برنامج الأسر المنتجة**: مشروع إنتاجي تقوم به وزارة التنمية الاجتماعية بهدف مكافحة الفقر في المناطق الأشد فقرا في جميع محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، ويعمل هذا المشروع على تحسين أحوال الأسر في المجتمع المحلي من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية من أجل إيجاد دخل ثابت ومستمر للأسر المستفيدة منه. (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٨)
- **المجتمع المحلي**: مجموعة من الأسر والمؤسسات التي تقع في حدود جغرافية معينة وفقاً للتعليمات الإدارية المتبعة في ذلك المجتمع.
- **القرض**: مبلغ من المال تقدمه وزارة التنمية الاجتماعية للمنتفع بعد إن تنطبق عليه شروط الانتفاع وذلك لبدء بتنفيذ المشروع ويسدد هذا المبلغ على أقساط شهرية منتظمة.
- **المستفيد/ المقترض**: كل أسرة ترغب بالاستفادة من مشروع شريطة إن تنطبق عليها شروط الانتفاع وتحددها الوزارة.

٣-٧ صعوبات الدراسة:

١. الصعوبة في الوصول إلى أماكن سكن المنتفعين حيث أن أغالبهم يقطن في مناطق صحراوية مترامية الأطراف.
٢. توزيع العينة على رقعة واسعة من إقليم الوسط يتطلب جهد ووقت كبيرين لمقابلة المنتفعين.

٣-٨ التحليل الإحصائي:

لقد تم تحليل البيانات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث أستخدم الأساليب الإحصائية التالية:

أولاً: الإحصاء الوصفي: وذلك لعرض خصائص أفـراد العينـة الاجتماعيـة والاقتـصادية الديمغرافية ووصف إجاباتهم من خلال استخدام ما يلي:

- النسبة المئوية: أستخدم لقياس التوزيعات التكرارية والنسبية لخصائص أفراد العينة.
- الوسط الحسابي: وأستخدم كأبرز مقاييس النزعـة المركزيـة لقيـاس متوسـط إجابـات المبحوثين على أسئلة وفقرات الاستبانة.
- الانحراف المعياري: وأستخدم كأحد مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابـات أفـراد العينة عن وسطها الحسابي.

ثانيا: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة: (كرونباخ ألفا). وأستخدم لقياس الاتـساق الـداخلي لأداة الدراسة.

ثالثاً: اختبار (مربع كاي) وأستخدم لاختبار استقلالية المتغيرات التابعة والمستقلة.

الفصل الرابع

مناقشة النتائج

الفصل الرابع
مناقشة النتائج

يتناول الجزء الأول من الفصل الرابع بصورة عامة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمقترضين من برنامج الأسر المنتجة، بهدف إعطاء فكرة أكثر وضوحا وشمولية حول خصائص هؤلاء المقترضين، من حيث تركيبهم الجنسي والعمري، مستوياتهم التعليمية، حالتهم الاجتماعية حجم الأسرة الفعلي لديهم، عدد الأفراد العاملين في الأسرة، مدى مساهمة المشروع في إيجاد دخل ثابت للأسرة، مدى مساهمة أفراد الأسرة في سوق العمل، الحالة العملية قبل الانتفاع من المشروع وبعده، مستويات الدخل قبل الانتفاع من المشروع وبعده، التعرف على مصادر دخل المقترضين. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة التحليل البسيط المتمثل بالتوزيعات النسبية والتكرارية. وفيما يلي عرض عام لأهم هذه النتائج.

٤-١ الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمقترضين:

الجدول(٣) توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

النوع	**التكرار**	**النسبة %**
ذكر	١٠٠	٦٦,٧
أنثى	٥٠	٣٣,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠
الفئات العمرية	**التكرار**	**النسبة %**
أقل من ٢٥ سنة	٦	٤,٠
٢٥-٣١ سنة	٧	٤,٧
٣٢-٣٨ سنة	١٧	١١,٣
٣٩-٤٥ سنة	٥٧	٣٨,٠
٤٦ -٥٢ سنة	٤١	٢٧,٣
٥٣ سنة فاكثر	٢٢	١٤,٦
المجموع	١٥٠	١٠٠
المستوى التعليمي	**التكرار**	**النسبة %**
أمي	٤٣	٢٨,٧
ابتدائي	٦٧	٤٤,٦
إعدادي	٢٨	١٨,٧
ثانوي	٨	٥,٣
دبلوم متوسط / بكالوريوس	٤	٢,٧
المجموع	١٥٠	١٠٠
الحالة الاجتماعية للمقترضين	**التكرار**	**النسبة %**
أعزب	١٧	١١,٣
متزوج	٧٨	٥٢,٠
أرمل	٣٥	٢٣,٣
مطلق	٢٠	١٣,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة %
١ - ٣	٧	٤,٧
٤ – ٦	٦٦	٤٤,٠
٧ فأكثر	٧٧	٥١,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠
عدد أفراد العاملين في الأسرة	**التكرار**	**النسبة %**
لا يوجد عاملون	١٠	٦,٧
١- ٣ عامل	١٣٣	٨٨,٦
٤ عاملين فأكثر	٧	٤,٧
المجموع	١٥٠	١٠٠
مصادر دخل الأسرة	**التكرار**	**النسبة %**
صندوق المعونة الوطنية	١٥	١٠,٠
معاش/ راتب تقاعدي	٦	٤,٠
جمعيات خيرية / مساعدة الأهل	١	٠,٧
معاش/ إيراد المشروع	١٢٨	٨٥,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠
الدخل الشهري قبل البدء بالمشروع	**التكرار**	**النسبة %**
أقل من ١٥٠ دينار أردني	٩٤	٦٢,٧
١٥٠-١٩٩ دينار أردني	٢٩	١٩,٣
٢٠٠-٢٤٩ دينار أردني	٢٠	١٣,٣
٢٥٠-٣٠٠ دينار أردني	٧	٤,٧
المجموع	١٥٠	١٠٠
الدخل الشهري بعد تنفيذ المشروع	**التكرار**	**النسبة %**
أقل من ١٥٠ دينار أردني	٢٠	١٣,٣
١٥٠-١٩٩ دينار أردني	٢٠	١٣,٣
٢٠٠-٢٤٩ دينار أردني	١٩	١٢,٧
٢٥٠-٣٠٠ دينار أردني	٩١	٦٠,٧
المجموع	١٥٠	١٠٠
صافي الدخل من المشروع	**التكرار**	**النسبة %**
أقل من ٧٥ دينار أردني	٢١	١٤,٠
٧٥- ١٤٩ دينار أردني	٥٢	٣٤,٧
أكثر من ١٥٠ دينار أردني	٥٧	٣٨,٠
بدون اجابة	٢٠	١٣,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠
الحالة العلمية قبل الانتفاع من المشروع	**التكرار**	**النسبة %**
متعطل، سبق له العمل	١٤	٩,٣
متعطل، لم يسبق له العمل	٢٧	١٨,٠
موظف قطاع خاص	٨	٥,٣
موظف في قطاع حكومي	٣	٢,٠
يعمل بمشروع صناعي	٨	٥,٣
يعمل بمشروع زراعي	١٥	١٠,٠
يعمل بمشروع تجاري	٢٦	١٧,٣
يعمل بمشروع خدمي	٢٥	١٦,٧
يعمل بمشروع حرفي	٦	٤,٠
متقاعد	١٨	١٢,٠
المجموع	١٥٠	١٠٠
الحالة العملية بعد الانتفاع من المشروع	**التكرار**	**النسبة %**

متفرغ للعمل بالمشروع	١١٦	٧٧,٣
يعمل في المشروع لكن غير متفرغ	١٤	٩,٣
لا يعمل بالمشروع	٢٠	١٣,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠
نوع السكن	**التكرار**	**النسبة %**
ملك	٧٧	٥١,٣
إيجار	٧٣	٤٨,٧
المجموع	١٥٠	١٠٠
إيجارا لسكن بالدينار الأردني	**التكرار**	**النسبة%**
أقل من ٥٠ دينار أردني	٢٦	١٧,٣
٥٠ – ٩٩ دينار أردني	٣١	٢٠,٦
١٠٠ – ١٤٩ دينار أردني	١٦	١٠,٦
بدون اجابة	٧٧	٥١,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠

فيما يتعلق بالتركيب النوعي للمقترضين، فقد تبين من خلال استقراء جدول رقم (٣) أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة هم من فئة الذكور، حيث بلغت (٦٦,٧%) من المجموع الكلي لأفراد عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الإناث (٣٣,٣%). وتؤكد هذه النتيجة تدني نسبة مشاركة المرأة في برنامج القروض. كما ويعد التركيب العمري متغيرا ديمغرافياً مهماً ومحورياً، وذلك بسبب تأثيره المتبادل والمتداخل مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. فمن خلال استطلاع نتائج بيانات رقم (٣)، نجد أن هناك تركزاً واضحاً للمقترضين ضمن الفئات العمرية (٣٨-٤٤،٤٣-٤٩) وبما نسبته (٢٧,٣،٣٨,٠%) على التوالي. ويعزى ذلك كون هذه الفئة على الأغلب عاملة ونشطة اقتصاديا. وبالمقابل، فقد شكلت الفئة العمرية (٥٠) سنة فأكثر ما نسبته (١٤,٧%) من أفراد عينة الدراسة، وهم بالعادة فئة غير نشطة اقتصاديا ويتم تصنيفهم ضمن فئة غير القادرين على العمل (متقاعدين، محالين على الضمان)، ويترتب على ذلك أن قدرتهم على متابعة وإنجاح المشاريع تبقى محدودة نوعاً ما. أما فيما يتعلق بالفئات العمرية أقل من (٢٥) سنة، فقد بلغت (٤,٠%) وهم في العادة فئات غير عاملة ومن المتوقع أن يكونوا طلابا على مقاعد الدراسة.

يعتبر المستوى التعليمي متغيراً حاسماً له تأثيرات على الفرد والأسرة على كيفيـــة إدارة المشاريع الصغيرة ومدى القدرة على حسن الاختيار بـــين البـــدائل المختلفـــة، مـــن حيـــث التوسع، التجديد والإدارة الفنية والمالية لمشاريعهم، وتشير نتائج البيانات إلى انخفاض واضح في المستوى التعليمي لدى المقترضين، وهي من أهم السمات المميزة لعينة الدراسة.

فتؤكد النتائج أن ما نسبته (٥,٣%) من المقترضين حاصلين على الثانوية العامة فأكثر، وما تبقى من المقترضين حاصلين على الثانوية العامة فما دون، وتعتبر هذه النتيجة مؤشراً واضحاً على تدني المستوى التعليمي للأسر الفقيرة المستهدفة من البرنامج. كما وتثبت صحة الفرضية التي تنص على أنه كلما زادت فجوة الفقر اتساعا قابله تدني في المستوى التعليمي. أما فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للمقترضين، فقد أشارت النتائج إلى أن الغالبية العظمى من المقترضين هم من فئة المتزوجين، حيث بلغت ما نسبته (٥٢,٠%)، في حين بلغت فئة الأرامل (٢٣,٣%)، كما وتشير نتائج الدراسة إلى انخفاض واضح في نسبة العازبين، حيث بلغت (١١,٣%)، ويعزى هذا الانخفاض إلى أنه بالعادة الذين يتقدمون لطلب قرض من البرنامج هم معالين لأسرهم بغض النظر عن حالتهم الزواجية، سواء كانوا أرامل أو مطلقين، وعلى ضوء هذه النتيجة يمكن استنتاج إن أغلب الفئات المستهدفة من البرنامج هم من المتزوجين. كما ويعتبر حجم الأسرة من أهم المعايير التي يعتمدها برنامج الأسر المنتجة في اختيار الفئات المستهدفة. وتوضيحاً لذلك، فمن أهم خصائص الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل هو كبر حجم الأسرة، وارتفاع نسبة الإعالة، مع ما يمثله ذلك من أعباء اقتصادية واجتماعية في توفير الاحتياجات الأساسية لأسرهم من غذاء وسكن ونفقات تعليم وغيرها. وما توصلت إليه نتائج الدراسة ما هو إلا تأكيد على ذلك. فقد أشار (٥١,٣%) من أفراد العينة بأن عدد أفراد أسرهم (٧) أفراد فأكثر وهي أعلى نسبة على الإطلاق.

يعطي متغير عدد الأفراد العاملين في الأسرة صورة واضحة عن الواقع الاقتصادي للأسر المستهدفة ومدى نجاح البرنامج في الوصول إلى الأسر المستهدفة (كالفقراء، والعاطلين عن العمل)، وعليه فارتفاع عدد العاملين في الأسرة يعني زيادة القدرة الشرائية للأسرة، كذلك يعني زيادة القدرة على الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والصحية. وأيضاً الزيادة في معدلات الادخار. ونلاحظ من خلال نتائج الدراسة، أن الغالبية العظمى لأفراد عينة الدراسة يعمل بها فرد واحد، ويشكلون (٨٨,٧%) من أفراد عينة الدراسة. وهذا يؤكد انخفاض نسبة عدد العاملين في الأسرة، وبالتالي ارتفاع معدلات الإعالة. أما فيما يتعلق بمصادر دخل الأسرة، فقد توصلت النتائج إلى أن ما نسبته (٨٥,٣%) من أفراد عينة الدراسة يعتمدون على دخلهم الشخصي وإيرادات المشروع للإنفاق على أسرهم، في حين بلغ ما نسبته (٠,٧%) من المقترضين يتلقون مساعدات من الجمعيات الخيرية ومن ذويهم شهرياً.

أشارت النتائج إلى انخفاض متوسط الدخل الشهري قبل الانتفاع من المشروع، حيث بلغ ما نسبته (٦٢,٧%) من أفراد عينة الدراسة يقل دخلهم الشهري عن (١٥٠) دينارا قبل الانتفاع من المشروع. وتعطي هذه النتائج مؤشراً واضحاً على تدني المستوى الاقتصادي للمقترضين. كما تؤكد نجاح البرنامج في الوصول إلى الفئات المستهدفة. لمتوسط الدخل الشهري بعد الانتفاع من المشروع دلالات مهمة ودقيقة حول مدى نجاح المشاريع في زيادة وتحسين المستوى الاقتصادي، حيث انخفض عدد المقترضين الذين يقل دخلهم الشهري عن (١٥٠) دينارا، أي ما نسبته (٦٢,٧%) قبل الانتفاع من المشروع إلى ما نسبته (٤٩,٣%) بعد الانتفاع من المشروع. وهذه النتيجة مؤشر واضح على مدى فعالية البرنامج في تحسين الأوضاع الاقتصادية للمقترضين.

وبالنسبة لصافي الدخل من المشروع، فقد أشار ما نسبته (٣٨,٠%) من المقترضين، أن صافي دخلهم الشهري قد زاد على (١٥٠) دينارا بعد الانتفاع من المشروع. كما ارتفع صافي دخل ما نسبته (٣٤,٧%) من المقترضين ما بين (٧٥- ١٤٩) دينارا، وهذه النتائج تعطي مؤشراً واضحاً حول مدى فعالية المشاريع في تحسين المستوى الاقتصادي للمقترضين، كما وتؤكد النتائج أن ما نسبته (١٣,٣%) من المقترضين تراجعت مستوياتهم الاقتصادية، حيث شكلت المشاريع عبئا ماليا في توفير الأقساط الشهرية كونها مشاريع غير قائمة ومتعثرة. تكمن أهمية التعرف على الحالة العملية للمقترضين قبل الانتفاع من المشروع لتسهيل عملية المقارنة للحالة العملية بعد الانتفاع من المشروع، والذي يسهم بصورة فاعلة بإعطاء صورة واضحة حول مدى نجاح المشاريع وفعاليتها في توفير فرص عمل للمقترضين. وبالرجوع إلى نتائج البيانات، يمكننا ملاحظة الارتفاع في نسبة المتعطلين عن العمل سواء كانوا يعملون أو لم يسبق لهم العمل، بنسبة (٢٧,٣%) من المقترضين.

أما فيما يتعلق بالحالة العملية بعد الانتفاع من المشروع، فقد أكدت نتائج البيانات أن الغالبية العظمى من المقترضين مفرغين للعمل في مشاريعهم، حيث بلغت (٧٧,٣%) من أفراد عينة الدراسة. وهذه النتيجة تعتبر مؤشراً واضحاً على نجاح المشاريع في تحقيق أهدافها في توفير وإيجاد فرص عمل للمقترضين. تشير البيانات إلى أن ما نسبته (٥١,٣%) من أفراد عينة الدراسة أكدوا بأنهم يعيشون في مساكن ملك خاصة بهم، و يعيش باقي أفراد عينة الدراسة في مساكن بالإيجار، بما نسبته (٤٨,٧%) من أفراد عينة الدراسة. تكمن أهمية التعرف على إيجار السكن للمقترضين لإعطاء صورة واضحة عن المستوى الاقتصادي للمقترضين، حيث أشارت النتائج إلى أن ما نسبته (٢٠,٦%) من المقترضين يتراوح إيجار

مساكنهم من (٥٠-٩٩) دينارا، وهي أعلى نسبة لمجموع أفراد عينة الدراسة، ويعزى هذا الانخفاض إلى الخصائص الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة. فهم من الطبقة الفقيرة ولا يستطيعون دفع أجور مرتفعة.

٤-٢ الخصائص العامة للمشاريع:

يتناول الجزء الثاني من الفصل الرابع أهم الخصائص العامة للمشاريع والتي تشتمل على نوع المشروع، أسباب تأسيس المشروع، الصعوبات التي تواجه المقترضين، قيمة القرض المقدم من وزارة التنمية الاجتماعية للمقترضين، قيمة الأقساط الشهرية، فترات السداد، وفترات السماح. إضافة إلى الطرق التي تم من خلالها التعرف على برنامج الأسر المنتجة، وتاريخ البدء بالمشاريع. هذا وقد استخدم لتحقيق هذا الهدف تحليل بسيط متمثل بالتوزيعات النسبية التكرارية. وفيما يلي عرض عام لأهم هذه النتائج.

الجدول (٤) توزيع أفراد العينة حسب الخصائص العامة للمشاريع

نوع المشروع	**التكرار**	**النسبة %**
زراعي	٤٢	٢٨,٠
تجاري	٦٥	٤٣,٣
خدمي	٣٤	٢٢,٧
صناعي	٥	٣,٣
حرفي	٤	٢,٦
المجموع	١٥٠	١٠٠
طرق التعرف على برنامج الأسر المنتجة	**التكرار**	**النسبة %**
من خلال وسائل الإعلام	١٢	٨,٠
الأصدقاء والجيران	٣٢	٢١,٣
الجمعيات الخيرية	٣٢	٢١,٣
مراكز التنمية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية	٧٤	٤٩,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠
الدافع لتأسيس المشروع	**التكرار**	**النسبة %**
الرغبة في العمل	٨	٥,٣
عدم توافر فرص عمل	١٩	١٢,٧
زيادة مستوى الدخل وتحسين مستوى المعيشة	١٢٣	٨٢,٠
المجموع	١٥٠	١٠٠

تاريخ البدء بالمشروع	التكرار	النسبة %
٢٠٠٥	٣٤	٢٢,٧
٢٠٠٦	٣٦	٢٤,٠
٢٠٠٧	٣٣	٢٢,٠
٢٠٠٨	٤٧	٣١,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠
قيمة القرض المقدم من الوزارة	**التكرار**	**النسبة %**
٥٠٠-٩٩٩ دينار أردني	٦٩	٤٦,٠
٢٠٠٠-٢٤٤٩ دينار أردني	٥٢	٣٤,٧
٢٥٠٠-٢٩٩٩ دينار أردني	٨	٥,٣
أكثر من ٣٠٠٠ دينار أردني	٢١	١٤,٠
المجموع	١٥٠	١٠٠
فترة السماح	**التكرار**	**النسبة %**
٢-٣ أشهر	٨٣	٥٥,٣
٤-٥ أشهر	٤٣	٢٨,٧
٦-٧ أشهر	٢٤	١٦,٠
المجموع	١٥٠	١٠٠
فترة السداد	**التكرار**	**النسبة %**
٢٠-٢٩ شهرا	٨	٥,٣
٣٠-٣٩ شهرا	١٣	٨,٦
من ٤٠ شهرا فأكثر	١٢٩	٨٦,٠
المجموع	١٥٠	١٠٠
قيمة القسط الشهري	**التكرار**	**النسبة %**
اقل من ٢٠ دينار اردني	٣٦	٢٤,٠
٢٠ -٢٩ دينار أردني	٢	١,٣
٣٠-٣٩ دينار أردني	٢٩	١٩,٣
٤٠ دينار أردني فأكثر	٨٣	٥٥,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠
كيفية توفير الأقساط الشهرية	**التكرار**	**النسبة %**
إيرادات المشروع	١١٣	٧٥,٣
من الدخل الشخصي	١٢	٨,٠
دعم الأهل والأقارب	١٠	٦,٧

إيرادات المشروع و الدخل الشخصي	١٥	١٠,٠
المجموع	١٥٠	١٠٠
مواجهة صعوبات في المشروع	**التكرار**	**النسبة %**
توجد	١٠١	٦٧,٣
لا توجد	٤٩	٣٢,٧
المجموع	١٥٠	١٠٠
نوع الصعوبات	**التكرار**	**النسبة %**
نقص مبلغ القرض المطلوب	٢٣	١٥,٣
ارتفاع أسعار المواد المنوي شراؤها	٢١	١٤,٠
إيجاد موقع المشروع	٨	٥,٣
صعوبة في الحصول على الوثائق والأوراق الثبوتية	٤	٢,٧
عدم وجود خطة تشغيلية	٨	٥,٣
طول مدة الحصول على القرض	٥	٣,٣
عدم القدرة على تسويق الإنتاج	٢١	١٤,٠
تدني مستوى الإنتاج	١١	٧,٣
المجموع	١٠١	٦٧,٣
بدون اجابة	٤٩	٣٢,٦
المجموع	١٥٠	١٠٠

من خلال استقراء بيانات جدول رقم (٤)، نلاحظ أن هناك تباينا واضحا في التوزيع النسبي لأنواع المشاريع، حيث تشير البيانات إلى أن أعلى نسبة سجلت للمشاريع التجارية بلغت (٤٣,٣%)، في حين بلغت (٢,٦٧%) من المشاريع الحرفية. وتؤكد هذه النتيجة ضرورة التركيز على التنوع في المشاريع. أما فيما يتعلق بطرق التعرف على برنامج الأسر المنتجة، يتضح أن هناك تبايناً واختلافاً في القنوات الإعلامية التي استطاع المقترضين التعرف من خلالها على البرنامج ، إذ إن أغلب المقترضين اختاروا مشاريعهم من خلال مراكز التنمية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، حيث بلغ (٤٩,٣%) من المجموع الكلي. في حين اختار (٨,٠%) من المقترضين مشاريعهم من خلال وسائل الإعلام، وتؤكد هذه النتيجة ضعف دور وسائل الإعلام في هذا المجال. كما وتُظهر نتائج البيانات وبشكل ملحوظ أن الغالبية العظمى من المقترضين قد قاموا بتأسيس مشاريعهم بدافع تحسين مستوياتهم المعيشية وزيادتها وتحسين أوضاعهم الاقتصادية، بنسبة بلغت (٨٢,٠ %) من أفراد عينة الدراسة.

يليه من الأهمية الرغبة في العمل، بينما كان الدافع لعدم توفر فرص عمل ضعيف جداً. وفيما يتعلق بتاريخ تأسيس المشاريع، فقد أشارت نتائج البيانات أن أعلى نسبة كانت للمشاريع التي بدأت العمل فيها عام (٢٠٠٨)، حيث بلغت (٣١,٣%). كما وتشير نتائج البيانات إلى وجود تقارب في التوزيع النسبي لجميع الأعوام بشكل عام. أما بالنسبة لقيمة القروض المقدمة من الوزارة، فقد أشارت نتائج البيانات إلى أن أعلى نسبة سجلت للقروض التي تقل قيمتها عن (١٩٩٩) دينارا، بنسبة بلغت (٤٦,٠). أما عن القروض كبيرة الحجم والبالغ قيمتها (٣٠٠٠)، فقد شكلت نسبة قليلة جداً لم تتجاوز (١٤,٠%)، وهذه النتائج توضح حقيقة مهمة وهي أن أغلب القروض المقدمة من الوزارة هي قروض صغيرة جداً.

من خلال نتائج جدول (٤) يمكن ملاحظة الانخفاض الواضح لفترات السماح المقدمة للقروض، حيث بلغت نسبة القروض التي تتراوح فترات السماح لها ما بين (٢-٣) أشهر (٥٥,٣%)، وتؤكد هذه النتيجة انخفاضا كبيرا في فترات السماح الممنوحة للمقترضين. تعتبر فترات السداد الطويلة من العوامل التي تساعد على إنجاح المشاريع، وذلك من خلال منحها مدة سداد كافية لإثبات وجودها في سوق العمل. وفيما يتعلق بنتائج البيانات فقد أشارت إلى ارتفاع واضح في نسبة فترات السداد الممنوحة للمقترضين، وذلك لتسديد المبالغ المستحقة عليهم بنسبة (٩٨,٧%) من المقترضين، قد تم منحهم فترة سداد (٤٠) شهرا فأكثر.

يعطي الجدول رقم (٤) صورة واضحة حول حجم المبالغ الشهرية المتوجب على المقترضين دفعها للوزارة لتغطية المبالغ المستحقة عليهم، حيث وصل حجم الأقساط المترتبة على المقترضين(٤٠) دينارا فما فوق. ما نسبته (٥٥,٣%) من المقترضين، وأهم ما يمكن استنتاجه هو ارتفاع الأقساط الشهرية المترتبة على المقترضين بشكل عام. يمثل توفير المبلغ المطلوب لتسديد الأقساط الشهرية معياراً مهماً لمدى نجاح هذه المشاريع وفاعليتها وتطورها. واستناد إلى نتائج البيانات الواردة في جدول رقم (٤)، نجد أن ما نسبته (٧٥,٣%) من المقترضين يسددون المبالغ المستحقة عليهم من المردود المالي للمشروع نفسه، ونلاحظ هنا أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة قد تمكنوا من توفير المبالغ المستحقة عليهم شهرياً دون اللجوء إلى مصادر أخرى، كما وتبين النتائج أن الأقساط الشهرية قد شكلت عبئاً مالياً على المشاريع المتعثرة وغير القائمة.

يتضح من خلال نتائج البيانات أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة واجهتهم صعوبات أثناء عملهم بالمشروع بنسبة (٦٧,٣ %). في حين لم تواجه (٣٢,٧%) من المقترضين أية صعوبة في العمل بمشاريعهم. وبهدف إعطاء صورة واضحة عن الصعوبات التي واجهت المقترضين في العمل بالمشروع، فقد توصلت النتائج إلى أن الصعوبة في نقص قيمة القرض المقدم من الوزارة تعتبر من أكثر الصعوبات التي واجهت المقترضين، حيث بلغت (١٥,٣%) من مجموع عينة الدراسة. تليها الصعوبة في عدم القدرة على الإنتاج والتسويق فقد بلغت (١٤,٠%). أما فيما يتعلق بالصعوبات المتمثلة في الحصول على الأوراق الثبوتية، وطول مدة الحصول على القرض، وعدم وجود خطة تشغيلية فهي صعوبات بسيطة لا تكاد تذكر، ولا تشكل بالتالي عائقاً أمام المقترضين.

٤ - ٣ تحديد احتياجات المقترضين لعملية التدريب والخبرة في مجال العمل في المشاريع:

يتناول الجزء الثالث من الفصل الرابع من الدراسة وبصورة عامة، الخبرة في مجال عمل المشروع، الحصول على تدريب، أنواعه، والجهات التدريبية. ولتحقيق هذا الهدف، فقد تم استخدام تحليل بسيط متمثل بالتوزيعات النسبية والتكرارية. وفيما يلي عرض عام لأهم هذه النتائج.

الجدول (٥) توزيع أفراد العينة حسب احتياجات المقترضين لعملية التدريب والخبرة

وجود خبرة في العمل بالمشروع	**التكرار**	**النسبة %**
توجد	٨٢	٥٤,٦
لا توجد	٦٨	٤٥,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠
الحصول على تدريب للعمل في المشروع	**التكرار**	**النسبة %**
تم الحصول	٦٤	٤٢,٦
لم يتم الحصول	٨٦	٥٧,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠,٠
ما هو نوع التدريب الذي حصلت عليه	**التكرار**	**النسبة %**
تدريب مهني	٥٢	٣٤,٦
تدريب إداري	٣	٢,٠
تدريب مالي	٤	٢,٧
جميع ما ذكر	٥	٣,٣

بدون اجابة	٨٦	٥٧,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠
جهات التدريب	**التكرار**	**النسبة %**
جهة حكومية	١٤	٩,٣
جهة غير حكومية / أهلية	١٤	٩,٣
قطاع خاص	٣٣	٢٢,٠
الجهة الممولة للمشروع	٣	٢,٠
بدون اجابة	٨٦	٥٧,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠
الحاجة إلى تدريب	**التكرار**	**النسبة %**
بحاجة	١٢٤	٨٢,٧
ليس بحاجة	٢٦	١٧,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠
نوع التدريب الذي تحتاجه	**التكرار**	**النسبة %**
تدريب مهني	٣٧	٢٤,٧
تدريب إداري	١٢	٨,٠
تدريب مالي	٣	٢,٠
جميع ما ذكر	٧٢	٤٨,٠
بدون اجابة	٢٦	١٧,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠

فيما يتعلق بوجود خبرة لدى المقترضين، فقد تبين أن ما نسبته (٥٤,٦%) من أفراد العينة لديهم خبرة في مجال العمل في المشاريع. في حين ما نسبته (٤٥,٣%) من أفراد العينة ليس لديهم خبرة للعمل في مشاريع. كما ويعد التدريب من العوامل المهمة التي تساعد على إنجاح المشاريع واستمراريتها. وفيما يتعلق بتدريب المقترضين، فقد حصل (٤٢,٧%) من أفراد عينة الدراسة على تدريب من جهات مختلفة، في حين لم يحصل (٦٥,٧) من المقترضين على أي نوع من أنواع التدريب. وتؤكد هذه النتيجة ضرورة التركيز وإيلاء عملية التدريب اهتماماً خاصاً من قبل الجهة الممولة، وأما بخصوص نوع التدريب الذي حصل عليه المقترضين، فقد أكد ما نسبته (٣٤,٦ %) من المقترضين حصولهم على تدريباً مهنياً من جهات مختلفة، وهي أعلى نسبة على الإطلاق.

كما وأشارت النتائج بشكل واضح، إلى أن الغالبية العظمى من أفراد الدراسة بنسبة (٢٢,٠ %) قد تلقوا تدريبهم من جهات خاصة، في حين حصل (٢,٠%) من المقترضين على التدريب من قبل الجهة الممولة، وتؤكد هذه النتيجة ضرورة إيلاء التدريب اهتماماً خاصاً من قبل الجهات الممولة. كما ويعد التدريب محوراً أساسيا ومهماً في إنجاح واستمرارية المشاريع. واستنادا إلى نتائج البيانات، يتضح أن الغالبية العظمى من المقترضين أبدوا حاجتهم إلى التدريب في جميع المجالات بنسبة (٨٢,٧ %). وتؤكد هذه النتيجة ضرورة قيام الجهة الممولة بعقد دورات وورش عمل تدريبية للمنتفعين لزيادة فعالية المشاريع وزيادة الإنتاجية. كما واتضح من خلال نتائج البيانات أن الغالبية العظمى لأفراد عينة الدراسة يحتاجون إلى تدريب في جميع المجالات المهنية، الإدارية والمالية بنسبة (٤٨,٠%) من المجموع الكلي لعينة الدراسة. في حين يحتاج (٢,٠%) من افردا العينة للتدريب المالي فقط، وتؤكد هذه النتيجة قدرة المقترضين على الإدارة المالية كون القروض المالية صغيرة ولا تحتاج إلى أنظمة مالية متخصصة.

٤ - ٤ تقييم المقترضين لعملية المتابعة وإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع:

يتناول الجزء الرابع من الفصل الرابع وبصورة عامة، إعداد دراسة جدوى اقتصادية، المتابعة وأنواعها، لتحقيق هذا الهدف فقد استخدمت هذه الدراسة تحليلا بسيطا متمثلا بالتوزيعات النسبية التكرارية. وفيما يلي عرض عام لأهم هذه النتائج.

الجدول (٦) توزيع أفراد العينة حسب المتابعة ودراسة الجدوى الإقتصادية

إعداد دراسة جدوى اقتصادية للمشروع	**التكرار**	**النسبة**
تم إعداد	٧٧	٥١,٣
لم يتم الإعداد	٧٣	٤٨,٧
المجموع	١٥٠	١٠٠
أسباب عدم القيام بجدوى اقتصادية للمشاريع	**التكرار**	**النسبة %**
عدم الرغبة	٩	٦,٠
عدم اشتراط ذلك من البرنامج	١٢	٨,٠
عدم المعرفة بعمل جدوى اقتصادية	٥٢	٣٤,٧
بدون اجابة	٧٣	٤٨,٧
المجموع	١٥٠	١٠٠

وجود متابعة للمشاريع	التكرار	النسبة %
توجد متابعة	٩٩	٦٦,٠
لا توجد متابعة	٥١	٣٤,٠
المجموع	١٥٠	١٠٠
الفترة الزمنية للمتابعة	**التكرار**	**النسبة %**
متابعة شهرية منتظمة	١٩	١٢,٧
متابعة شهرية غير منتظمة	٧٤	٤٩,٣
متابعة نصف سنوية	٦	٤,٠
بدون اجابة	٥١	٣٤,٠
المجموع	١٥٠	١٠٠
نوع المتابعة	**التكرار**	**النسبة %**
سير عمل المشروع	٢٣	١٥,٣
تسديد الأقساط الشهرية	١٥	١٠,٠
المشروع قائم وغير قائم	٢٩	١٩,٣
تقديم الاستشارات الفنية	٦	٤,٠
تقديم الاستشارات الرادارية	١	٠,٧
تقديم الاستشارات المالية والفنية	٢٥	١٦,٦
بدون اجابة	٥١	٣٤,٠
المجموع	١٥٠	١٠٠

وفيما يتعلق بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، فقد أكدا ما نسبته (٥١,٣%) من المقترضين، قد قاموا بإعداد دراسة جدوى اقتصادية لمشاريعهم، في حين أكدا (٤٨,٧%) من المقترضين بأنهم لم يقوموا بإعداد دراسة جدوى اقتصادية لمشاريعهم لأسباب متعددة، وسيتم تفسير هذه الأسباب في السؤال اللاحق. عند مراجعة النتائج فيما يتعلق بأسباب عدم قيام المقترضين بإعداد دراسة جدوى اقتصادية. فقد تبين أن الغالبية العظمى من المقترضين ليس لديهم معرفة بإجراء دراسة جدوى اقتصادية لمشاريعهم، حيث بلغت (٣٤,٧%) من المجموع الكلي لعينة الدراسة، تؤكد هذه النتيجة ضرورة عقد دورات وورش عمل تدريبية في مجال إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع من قبل الجهة الممولة. أما بخصوص عملية المتابعة من قبل الوزارة، فقد أكد ما نسبته (٦٦,٠%) من أفراد عينة الدراسة أنه تم متابعتهم من قبل الكادر المتخصص من الوزارة.

في حين أكد (٣٤,٠%) من المقترضين أنه لم تتم متابعتهم على الإطلاق، كما أشــارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود متابعة منتظمة، بنسبة بلغت (٤٩,٣%). في حين لم تتم متابعة (٣٤,٠%) على الإطلاق. أما بخصوص أهداف المتابعة التي يقوم بها موظفوا الوزارة، فقد أكد (١٩,٣ %) من المقترضين أنه تتم متابعة مشاريعهم والاطلاع على الوضع الحالي لهـــا، هل هي قائمة أم لا فقط، دون تقديم أي استشارة مالية أو فنية، أو إداريـــة.... الـــخ. وهـــذه النسبة مرتفعة نسبياً ولها انعكاسات سلبية باحتمالية نجاح المشروع واستمراريته.

٤ - ٥ الآثار الاقتصادية للمشاريع على المقترضين:

يتناول الجزء الخامس من الفصل الرابع، وبصورة عامة دور المشاريع وفعاليتها في تحسين المستوى المعيشي للمقترضين، توفير دخل ثابت، توفير فرص عمل لأسر المقترضين، تسديد الأقساط الشهرية، الاستثمار في المشروع، والادخار. ولتحقيق هذا الهدف، فقد استخدمت الدراسة تحليلا بسيطا متمثلا بالتوزيعات النسبية والتكرارية. وفيما يلي عرض لأهم هذه النتائج.

جدول(٧) توزيع أفراد العينة حسب الآثار الاقتصادية للمشاريع على المقترضين

دور المشاريع وفعاليتها في تحسين المستوى المعيشي	التكرار	النسبة %
تحسن تحسنا كبيرا	٥٩	٣٩,٣
تحسن تحسنا متوسطا	٥٦	٣٧,٣
تحسن تحسنا ضعيفا	١٥	١٠,٠
لم يطرأ أي تحسن	٢٠	١٣,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠
التقييم الذاتي للمشاريع	**التكرار**	**النسبة %**
ناجح	٦٥	٤٣,٣
متوسط النجاح	٦٥	٤٣,٣
غير ناجح	٢٠	١٣,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠
الوضع الحالي للمشروع	**التكرار**	**النسبة %**
قائم ومستمر	١٣٠	٨٦,٦
غير قائم متعثر	١٠	٦,٧
قائم متعثر	١٠	٦,٧
المجموع	١٥٠	١٠٠

أسباب تعثر المشروع	التكرار	النسبة %
مرض وعجز المقترض	٣	٢,٠
عدم ملائمة الموقع للمشروع	٢	١,٣
ارتفاع أسعار المواد الحالية	٥	٣,٣
ضعف دراسة الجدوى الاقتصادية	٢	١,٣
عدم كفاية مبلغ القرض	٦	٤,٠
المجموع	١٨	١٢
بدون إجابة	١٣٢	٨٨
المجموع	١٥٠	١٠٠
مساهمة المشروع في إيجاد دخل ثابت	**التكرار**	**النسبة%**
ساهم	١٢٨	٨٥,٣
لم يساهم	٢٢	١٤,٠
المجموع	١٥٠	١٠٠
مساهمة المشروع في توفير فرص عمل لأسر المقترضين	**التكرار**	**النسبة %**
ساهم	٦٧	٤٤,٧
لم يساهم	٨٣	٥٥,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠
مساهمة المشروع في توفير فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي	**التكرار**	**النسبة %**
ساهم	٧١	٤٧,٣
لم يساهم	٧٩	٥٢,٧
المجموع	١٥٠	١٠٠
النسبة الواردة من إيراد المشاريع لتسديد الأقساط	**التكرار**	**النسبة %**
أقل من ٢٠ دينار اردني	٣	٢,٠
٢٠- ٢٩ دينار أردني	٢٥	١٦,٦
٣٠-٣٩ دينار أردني	٣٠	٢٠,٠
من ٤٠ دينار أردني فأكثر	٧٢	٤٨,٠
بدون اجابة	٢٠	١٣,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠
النسبة الواردة من إيراد المشاريع للإنفاق على الأسرة	**التكرار**	**النسبة %**
أقل من ٢٠ دينار اردني	١٩	١٢,٧
٢٠- ٢٩ دينار أردني	١٦	١٠,٧

٣٠-٣٩ دينار أردني	٢٤	١٦,٠
من ٤٠ دينار أردني فأكثر	٧١	٤٧,٣
بدون اجابة	٢٠	١٣,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠
النسبة الواردة من إيراد المشروع للاستثمار	**التكرار**	**النسبة %**
أقل من ٢٠ دينار اردني	٤٣	٢٨,٧
٢٠- ٢٩ دينار أردني	٥٧	٣٨,٠
٣٠-٣٩ دينار أردني	١٢	٨,٠
من ٤٠ دينار أردني فأكثر	١٤	٩,٣
بدون اجابة	٢٤	١٦,٠
المجموع	١٥٠	١٠٠
النسبة الواردة من إيراد المشاريع للادخار	**التكرار**	**النسبة %**
أقل من ٢٠ دينار اردني	١٨	١٢,٠
٢٠- ٢٩ دينار أردني	١٢	٨,٠
٣٠-٣٩ دينار أردني	٨	٥,٣
من ٤٠ دينار أردني فأكثر	٦	٤,٠
بدون اجابة	١٠٦	٧٠,٦
المجموع	١٥٠	١٠٠

يهدف البرنامج الذي نحن بصدد دراسته إلى رفع المستوى المعيشي لذوي الدخل المتدني والأسر الفقيرة. فقد أشارت نتائج البيانات وبشكل واضح أن العمل في المشاريع كان له أثر إيجابي واضح في تحسين مستوى معيشة المقترضين وأسرهم، حيث أكد (٣٩,٧%) من المقترضين بأن مستواهم المعيشي قد تحسن كثيرا، في حين أكد أيضا ما نسبته (١٣,٣ %) من المقترضين بأنه لم يطرأ أي تحسن على مستوياتهم المعيشية. وهذا بحد ذاته يعد نتيجة منطقية كون مشاريعهم متعثرة وغير قائمة، أما بالنسبة للتقييم الذاتي للمشاريع من قبل المقترضين، فقد أكد ما نسبته (٤٣,٣ %) من المقترضين نجاح المشاريع واستمراريتها. وتعتبر هذه النتيجة مؤشراً واضحاً على فعالية برنامج الأسر المنتجة في تحسين واقع الأسر الفقيرة. في حين أشار (١٣,٣%) من المقترضين بأن مشاريعها غير قائمة ومتعثرة.

وفيما يتعلق بالوضع الراهن للمشروع، فقد أشارت نتائج البيانات أن الغالبية العظمى من المقترضين، أكدوا بأن مشاريعهم قائمة ومستمرة بما نسبته (٨٦,٧%) من المقترضين، وتعتبر هذه النتيجة مؤشراً واضحاً على نجاح المشاريع واستمراريتها.

وكما أشارت نتائج الدراسة إلى أن عدم كفاية قيمة القرض المقدم من الوزارة. تعتبر من أكثر الأسباب التي أدت إلى فشل المشاريع وتعثرها، حيث أكد ما نسبته (٤,٧%) من المقترضين بتعثر مشاريعهم وفشلها، يليها من حيث التأثير ارتفاع أسعار المواد الخام وعدم استقرارها، حيث بلغت ما نسبته (٣,٣%) من المقترضين أن حال ارتفاع الأسعار وعدم أستقرارها دون نجاح مشاريعهم.

بالاستناد إلى نتائج بيانات جدول رقم (٧) فقد أكدا ما نسبته(٨٥,٣%) من المقترضين على إسهام المشروع في إيجاد دخل ثابت ومستمر لأسرهم. بينما أشار (١٤,٠%) فقط من المقترضين إلى أن المشروع لم يسهم بإيجاد دخل ثابت ومستمر لأسرهم. وتعطي مثل هذه النتيجة مؤشراً واضحاً على مساهمة المشاريع في تحسين المستوى المعيشي للأسر. كما أشارت نتائج الدراسة إلى مساهمة المشاريع بتوفير فرص عمل لأسر المقترضين بما نسبته (٤٤,٧%) من أفراد عينة الدراسة، وكما أكدا ما نسبته (٥٢,٧%) من المقترضين بعدم مساهمة المشاريع في توفير فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي. وتعد هذه النتيجة منطقية، يمكن تفسيرها من مدخل أن أغلب هذه المشاريع ريادية صغيرة ذات أهداف محدودة، وتنحصر في خدمة المنتفع نفسه.

يوضح جدول (٧) معرفة ماهية السبل التي يُستخدم من أجلها الدخل العائد من المشروع سواء بهدف تسديد الأقساط، أو الإنفاق على الأسرة، أو استثماره في المشروع، أو إعادة ادخاره.

- تسديد الأقساط: تبين نتائج جدول رقم (٧)، أن ما نسبته (٤٨,٠%) من عائد المشروع يقتطع لتسديد الأقساط الشهرية المترتبة على المقترضين بما مقداره (٤٠) دينارا فما فوق، وهذه النتيجة تؤكد ارتفاع قيمة الأقساط الشهرية المعمول بها من قبل الوزارة.

- الإنفاق على الأسرة: تؤكد نتائج الدراسة أيضا أن ما نسبته (٤٧,٣%) من عائد المشروع يقتطع للإنفاق على الأسرة وتلبية احتياجاتها الأساسية.

- استثماره في المشروع: تشير نتائج الدراسة إلى أن ما نسبته (٣٨,٠%) من المشروع يستثمر في دعم المشاريع وتطويرها.

- إعادة ادخاره: تبين نتائج الدراسة وبشكل واضح انخفاض واضح في ادخار عائد المشروع، حيث أكدت النتائج أن العوائد غير كافية ويستخدم أغلبها لتسديد أقساط الإنفاق على الأسرة، والاستثمار في المشروع.

٤ - ٦ آراء واتجاهات المقترضين نحو عمل المرأة:

يتناول الجزء السادس من الفصل الرابع من هذه الدراسة وبصورة عامة اتجاهات المقترض نحو عمل المرأة ومشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية. ولتحقيق هذا الهدف، فقد استخدمت الدراسة تحليلا بسيطا متمثلا بالتوزيعات النسبية والتكرارية. وفيما يلي عرض لأهم هذه النتائج.

جدول(٨) توزيع أفراد العينة حسب اتجاهات وآراء المقترضين نحو عمل المرأة

وجود قناعة بعمل المرأة	**التكرار**	**النسبة %**
توجد	٨٨	٥٨,٧
لا توجد	٦٢	٤١,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠
أسباب عدم القناعة بعمل المرأة	**التكرار**	**النسبة%**
طبيعة هذا العمل غير مناسب للمرأة	٣٥	٢٣,٣
للمرأة مهام خاصة بها: القيام بالأعمال المنزلية، تربية الأطفال فقط	١٤	٩,٣
رفض عمل المرأة نهائياً	١٣	٨,٦
بدون اجابة	٨٨	٥٨,٦
المجموع	**١٥٠**	**١٠٠**

وفيما يتعلق باتجاهات المقترضين وآرائهم حول عمل المرأة، فقد أبدا ما نسبته (٥٨,٦%) من أفراد عينة الدراسة قناعاتهم التامة بعمل المرأة، وأكدوا على أهمية دور في عملية التنمية الاقتصادية، في حين أكدا (٤١,٣%) رفضهم عمل المرأة، وذلك لأسباب متعددة سيتم تفسيرها في الجدول اللاحق. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود اتجاهات وآراء سلبية عند المقترضين نحو عمل المرأة ومشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية، حيث أكدا ما نسبته (٢٣,٣%) من المقترضين بأن بعض المهن تقتصر على الذكور فقط، في حين بلغت ما نسبته (٩,٣%) من أفراد عينة الدراسة لديهم اتجاهات وقناعات شخصية تنحصر في الأدوار التقليدية والنمطية للمرأة، والمتمثلة في الدور الإنجابي، وتربية الأبناء، القيام بالإعمال المنزلية فقط، كما أكد ما نسبته (٨,٦%) من المقترضين رفضهم التام لعمل المرأة.

وترى الدراسة الحالية ضرورة الإشارة إلى دور النوع الاجتماعي في المساهمة في تعزيز دور ومكانة المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تبين من خلال الدراسة إلى إن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة الذين ابدوا اتجاهات ايجابية نحو عمل المرأة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية هم من فئة الإناث.

٤-٧ دور المشاريع في تحسين الواقع الاجتماعي للمقترضين:

يتناول الجزء السابع من الفصل الرابع إعطاء صورة عامة عن مجموعة الفقرات المتعلقة بدور المشروع وفعاليته في تحسين الواقع الاجتماعي للمقترضين، والذي يتمثل بزيادة تعزيز الثقة بالنفس، الاعتماد على الذات، التواصل والتفاعل الاجتماعي والمعتقدات الاجتماعية السائدة حول الصورة النمطية للمرأة. ولتحقيق ذلك فقد تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرا تمن (٤٧-٥٥)، هذا وقد تم إعطاء القيم التالية لإجابات هذه الفقرات قمية (٣) وتعني الموافقة بدرجة كبيرة، وقيمة (٢) التي تعني الموافقة بدرجة متوسطة، وقيمة (١) تعني الموافقة بدرجة قليلة.

الجدول (٩) توزيع أفراد العينة حسب الآثار الاجتماعية للمشاريع على المقترضين

الرقم	دور المشروع وفعاليته في تحسين الواقع الاجتماعي للمقترضين	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة قليله		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
٤٧	زاد اعتمادي على ذاتي وتعززت ثقتي بنفسي	٩٠	٦٠,٠	٤٠	٢٦,٧	٢٠	١٣,٣	٢,٤٦	٠,٧٢
٤٨	تعززت مكانتي في أسرتي ومجتمعي	٨٣	٥٥,٣	٤٦	٣٠,٧	٢١	١٤,٠	٢,٤١	٠,٧٢
٤٩	أصبحت نظرة المجتمع لي أكثر احتراما وتقديرا	٨٠	٥٣,٣	٤٧	٣١,٠	٢٣	١٥,٣	٢,٣٨	٠,٧٣
٥٠	أساهم في إزالة المعتقدات المجتمعية السائدة حول الصورة التقليدية للمرأة	٥٩	٣٩,٢	٤٥	٣٠,٠	٤٦	٣٠,٦	٢,٠٨	٠,٨٣
٥١	أتواصل مع الآخرين بشكل فعال	٦٧	٤٤,٧	٦٠	٤٠,٠	٢٣	١٥,٣	٢,٢٩	٠,٧١
٥٢	زادت مشاركتي في الأنشطة الاجتماعية	٤٤	٢٩,٣	٨٣	٥٥,٣	٢٣	١٥,٠	٢,١٤	٠,٦٥
٥٣	تعززت علاقاتي الاجتماعية بالآخرين	٤٧	٣١,٣	٧٨	٥٢,٠	٢٥	١٦,٧	٢,١٤	٠,٦٧
٥٤	قلل عملي في المشروع من علاقاتي الاجتماعية	٦٧	٤٤,٧	٤٩	٣٢,٧	٣٤	٢٢,٧	٢,٢٢	٠,٧٩
٥٥	حال عملي في المشروع دون القيام بواجباتي ومهامي الأسرية	٨٥	٥٦,٧	٢٦	١٧,٣	٣٩	٢٦,٠	٢,٢٧	٠,٨٥

فيما يتعلق بدراسة مدى فعالية المشروع في تحسين الواقع الاجتماعي للمقترضين، فقد أكد ما نسبته (٦٠,٠%) من المقترضين، أن للمشروع دورا إيجابيا وفعالا في زيادة اعتمادهم على أنفسهم بدرجة كبيرة، وقد بلغ الوسط الحسابي ٢,٤٦ وبانحراف معياري مقداره٠,٧٢. أكد (٥٥,٣%) من المقترضين مساهمة المشاريع وبدرجة كبيرة في تعزيز مكانتهم الاجتماعية بين أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وقد بلغ الوسط الحسابي ٢,١٤ بانحراف معياري مقداره ٠,٧٢.

فيما أكد ما نسبته (٥٣,٣%) من المقترضين أن النظرة الاجتماعية أصبحت أكثر احتراماً وتقديراً بعد العمل بالمشروع، وتؤكد هذه النتيجة تحقيق أهداف المشاريع والتي تسعى لتحسين الواقع الاجتماعي للمقترضين، وقد بلغ الوسط الحسابي ٣,٣٨ بانحراف معياري مقداره (٠,٧٣). كما أكد ما نسبته (٣٩,٢%) من المقترضين أن للمشاريع أثرا إيجابيا في المساهمة بإزالة المعتقدات المجتمعية السائدة حول الصورة التقليدية للمرأة بدرجة كبيرة، وهذه النتيجة تؤكد تغير الاتجاهات المجتمعية السائدة نحو أدوار النوع الاجتماعي"الجندر". هذا وقد بلغ الوسط الحسابي (٢,٠٨) وبانحراف معياري مقداره (٠,٨٣). وفيما يتعلق بعملية الاتصال والتفاعل الاجتماعي، فقد أكد ما نسبته (٤٤,٧%) من المقترضين أثر المشروع وفعاليته في توطيد علاقاتهم الاجتماعية مع الآخرين بدرجة كبيرة، هذا وقد بلغ الوسط الحسابي ٢,٢٩ بانحراف معياري مقداره٠,٧١.

للمشاريع دور ايجابي في تفعيل وزيادة المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، حيث أكدا ما نسبته (٥٥,٣%) من المقترضين، أن المشاريع ساهمت بزيادة مشاركاتهم في الأنشطة الاجتماعية بدرجة كبيرة، وتعتبر هذه النتيجة مؤشراً واضحاً على مدى استمرارية ونجاح المشاريع ونجاحها، وقد بلغ الوسط الحسابي ٢,١٤ وبانحراف معياري مقداره ٠,٦٥. أما بالنسبة لتعزيز الدور والمكانة الاجتماعية، فقد أكد ما نسبته (٣١,٣%) من المقترضين دور المشاريع وفعاليتها في تعزيز مكانتهم الاجتماعية في أسرهم ومجتمعهم بدرجة كبيرة. وقد بلغ الوسط الحسابي (٤,٢٧) وبانحراف معياري مقداره (٠,٨٥). وفيما يتعلق بمدى فعالية المشاريع في تحسين العلاقات الاجتماعية، فقد أكد ما نسبته (٤٤,٧%) من المقترضين، بأنه لا يوجد أي دور أو فعالية للمشروع في تحسين الواقع الاجتماعي، وأيضاً أكدوا الانعكاسات السلبية الناتجة عن المشاريع التي ساهمت بدرجة كبيرة في الحد من العلاقات الاجتماعية للمقترضين مع أسرهم ومحيطهم الاجتماعي.

وقد بلغ الوسط الحسابي ٢٢,٧ وبانحراف معياري مقداره ٠,٧٩، وكما أوضحت نتائج الدراسة أكدا ما نسبته (٥٦,٧%) من أفراد عينة الدراسة أن عملهم في المشروع حال دون قيامهم بواجباتهم الاجتماعية بشكل عام والأسرية بشكل خاص، وقد بلغ الوسط الحسابي ٢٠١٤ وبانحراف معياري مقداره ٠,٦

٤-٨ العوامل المحددة لاستمرارية المشاريع ونجاحها:

يتناول الجزء الثامن من الفصل الرابع قياس أثر بعض المتغيرات الخاصة بالمقترضين مثل الخصائص الاجتماعية، الاقتصادية والمتمثلة في الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، قيمة القرض، فترة السداد، فترة السماح، قيمة القسط الشهري، المتابعة، ودراسة الجدوى الاقتصادية على مدى نجاح المشاريع واستمراريتها أو فشلها. ولتحقيق هذا الهدف، فقد استخدمت الدراسة اختبار مربع كاي الذي يحدد فيما إذا كانت العلاقة الملاحظة بين متغيري هي علاقة ذات دلالة إحصائية أم لا. وفيما يتعلق بنجاح المشاريع واستمراريتها حسب متغير النوع الاجتماعي، فقد أشارت نتائج جدول رقم (١٠) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أعلى من (٠,٠٥)، ويعزى ذلك إلى أن ما نسبته (٩٠,٠%) من الإناث أشرن إلى نجاح مشاريعهن واستمراريتها، وبالمقابل فقد أكد ما نسبته (٨٥,٠%) من الذكور أيضاً أكدوا على نجاح مشاريعهم واستمراريتها، وتؤكد هذه النتيجة بشكل واضح عدم وجود ارتباط بين نجاح المشروع وأستمراريته بجنس المقترض.

الجدول رقم (١٠) توزيع أفراد العينة حسب مدى استمرارية المشاريع ونجاحها مع التركيب النوعي للمقترض

النوع	الوضع الحالي للمشروع				مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	قائم مستمر %	متعثر غير قائم %	متعثر ومازال قائم %	المجموع %			
ذكر	٨٥,٠	٩,٠	٦,٠	١٠٠	٢,٧٥	٢,٠٠	٠,٢٥
أنثى	٩٠,٠	٢,٠	٨٠,٠	١٠٠			
المجموع	٨٦,٦	٦,٦	٦,٦	١٠٠			

من خلال استعراض نتائج جدول رقم (١١) فيما يتعلق بنجاح المشاريع واستمراريتها وحسب متغير العمر؛ فقد أكدت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أعلى من (٠,٠٥)، ويعزى ذلك إلى أن هناك توزيعاً منسقاً وواضحاً

بين كافة أعمار المقترضين بخصوص تأكيد نجاح المشاريع واستمراريتها، فقد أكد ما نسبته (١٠٠,٠%) من الفئات العمرية ما بين (٢٦-٣١) نجاح المشاريع واستمراريتها، كما أكدت الفئة العمرية (٢٥) سنة فما دون نجاح المشاريع واستمراريتها بنسبة (١٠٠,٠%). كما وسجلت باقي الفئات العمرية نسب توزيع عالية تؤكد نجاح المشاريع. وتعتبر هذه النتيجة مؤشرا واضحاً على عدم وجود ارتباط بين نجاح المشاريع استمراريتها فيما يتعلق بعمر المقترض.

الجدول رقم (١١) توزيع أفراد العينة حسب مدى استمرارية المشاريع ونجاحها مع التركيب العمري للمقترض

الفئات العمرية	الوضع الحالي للمشروع				مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	قائم مستمر %	متعثر غير قائم %	متعثر ومازال قائم %	المجموع %			
من ٢٥فأقل	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠	٧,٩٤	١٠,٠٠	٠,٦٣
٢٦-٣١	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠			
٣٢-٣٧	٨٨,٢	٠,٠	١١,٧	١٠٠			
٣٨-٤٣	٨٧,٧	٧,٠	٥,٢	١٠٠			
٤٤-٤٩	٨٢,٩	١٢,٢	٤,٨	١٠٠			
٥٠ فأكثر	٨١,٨	٤,٥	١٣,٦	١٠٠			
المجموع	٨٦,٦	٦,٦	٦,٦	١٠٠			

بشكل عام، يمكن التأكيد من خلال نتائج الدراسة إلى أن المقترضين الحاصلين على درجات علمية عالية هم أكثر توجهاً نحو تأكيد نجاح المشاريع واستمراريتها. فقد أشارت نتائج بيانات جدول رقم (١٢) على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشاريع واستمراريتها حسب متغير المستوى التعليمي، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أقل من (٠,٠٥)، حيث أكد ما نسبته (٣,٥،٥,٩،١١,٦%) من المقترضين الأميين والحاصلين على المرحلة الابتدائية والإعدادية بأن مشاريعهم متعثرة وغير قائمة. بالمقابل فقد أكد جميع المقترضين من حملة درجة البكالوريوس والدبلوم المتوسط نجاح مشاريعهم واستمراريتها، وتؤكد هذه النتيجة أن للتعليم أثراً ايجابياً على نجاح المشاريع، إضافة لوجود ارتباط واضح بين نجاح المشاريع واستمراريتها والمستوى التعليمي للمقترض.

الجدول رقم (١٢) توزيع أفراد العينة حسب مدى استمرارية المشاريع ونجاحها مع المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	الوضع الحالي للمشروع				مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	قائم مستمر %	متعثر غير قائم %	متعثر ومازال قائم %	المجموع %			
أمي	٨٣,٧	١١,٦	٤,٦	١٠٠	١٨,١٣	١٠,٠٠	٠,٠٥
ابتدائي	٨٦,٥	٥,٩	٧,٤	١٠٠			
إعدادي	٨٩,٢	٣,٥	٧,١	١٠٠			
ثانوي	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠			
دبلوم متوسط	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠			
بكالوريوس	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠			
المجموع	٨٦,٦	٦,٦	٦,٦	١٠٠			

تظهر نتائج بيانات جدول رقم (١٣) على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشروع واستمرار يته حسب متغير الحالة الاجتماعية، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أعلى من (٠,٠٥). ويعزى ذلك إلى أن هناك توزيعاً منسجماً لعلاقة الحالة الاجتماعية بفئاتها المختلفة ومدى نجاح المشروع واستمراريته، فقد أكد ما نسبته (٨٥,٠،٨٢,٠،.٩٤,٠،٩٠) من المقترضين بفئاتهم المختلفة سواء كانوا متزوجين، مطلقين... الخ، بأن مشاريعهم ناجحة ومستمرة، وتؤكد هذه النتيجة بأنه لا يوجد ارتباط واضح بين نجاح المشاريع واستمراريتها فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للمقترض.

الجدول رقم (١٣) توزيع أفراد العينة حسب مدى **استمرارية المشاريع ونجاحها** مع الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	الوضع الحالي للمشروع				مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	قائم مستمر %	متعثر غير قائم %	متعثر ومازال قائم %	المجموع %			
أعزب	٩٤,١	٠,٠	٥,٨	١٠٠	٧,٧٢	٦,٠٠	٠,٢٦
متزوج	٨٥,٩	٨,٩	٥,١	١٠٠			
أرمل	٨٢,٨	٢,٨	١٤,٢	١٠٠			
مطلق	٩٠,٠	١٠,٠	٠,٠	١٠٠			
المجموع	٨٦,٦	٦,٦	٦,٦	١٠٠			

يعتبر حجم القرض المقدم من الوزارة من الأسباب الرئيسية لنجاح المشروع أو فشله، وفيما يتعلق بنتائج هذه الدراسة، فقد أشار جدول رقم (١٤) على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشاريع واستمراريتها حسب متغير قيمة القرض، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أعلى من (٠,٠٥)، ويعزى ذلك إلى أن ما نسبته (٨٦,٢،٩٥,٥،٨٦,٥،٨٥%) من المقترضين أكدوا بأن جميع مشاريعهم قائمة ومستمرة رغم اختلاف أحجامها، وتؤكد هذه النتيجة عدم وجود ارتباط بين نجاح المشاريع واستمراريتها فيما يتعلق بحجم القروض.

الجدول رقم (١٤) توزيع أفراد العينة حسب مدى استمرارية المشاريع ونجاحها مع قيمة القرض

قيمة القرض	الوضع الحالي للمشروع				مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	قائم مستمر %	متعثر غير قائم %	متعثر ومازال قائم %	المجموع			
٥٠٠- ٩٩٩ دينار أردني	٨٥,٥	٧,٢	٧,٢	١٠٠	٧,٧٦	٦,٠٠	٠,٢٦
٢٠٠٠-٢٤٤٩ دينار أردني	٨٦,٥	٩,٦	٣,٨	١٠٠			
٢٥٠٠- ٢٩٩٩ دينار أردني	٧٥,٠	٠,٠	٢٥,٠	١٠٠			
٣٠٠٠ دينار أردني فأكثر	٩٥,٢	٠,٠	٤,٧	١٠٠			
المجموع	٨٦,٦	٦,٦	٦,٦	١٠٠			

وفيما يتعلق بنجاح المشاريع واستمراريتها مع قيمة القسط الشهري، فقد أشارت نتائج جدول رقم (١٥) على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أعلى من (٠,٠٥)، ويعزى ذلك إلى أن ما نسبته (٨٠,٥ ،١٠٠,٠ و ٨٩,٦ و ٨٧,٩) من مختلف فئات توزيع قيمة الأقساط الشهرية، كانت مشاريعهم ناجحة ومستمرة. وتعطي هذه النتيجة مؤشراً واضحاً على وجود قدرة عالية عند المقترضين في مواجهة الصعوبات التي واجهتهم في المشاريع، وتأكيداً على ذلك ما توصلت إليه النتائج السابقة، إلى أن انخفاض قيمة القسط الشهري كان من أكثر الصعوبات التي واجهت المقترضين.

الجدول رقم (١٥) توزيع أفراد العينة حسب مدى استمرارية المشاريع ونجاحها مع قيمة القسط الشهري

قيمة القسط الشهري	الوضع الحالي للمشروع				مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	قائم مستمر %	متعثر غير قائم %	متعثر ومازال قائم %	المجموع %			
من ٢٠ دينار فأقل	٨٠,٥	١٣,٨	٥,٥	١٠٠	٦,٠٢	٦,٠٠	٠,٤٢
٢١-٢٩ دينار	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠			
٣٠-٣٩ دينار	٨٩,٦	٠,٠	١٠,٤	١٠٠			
٤٠ دينار فأكثر	٨٧,٩	٦,٠	٦,٠	١٠٠			
المجموع	٨٦,٦	٦,٦	٦,٦	١٠٠			

كما وتشير نتائج جدول رقم (١٦)، على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشاريع واستمراريتها حسب متغير فترة السماح، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أعلى من (٠,٠٥)، ويعزى ذلك إلى النتائج التي أكدت بأن ما نسبته (٨٦,٤ ،٨٦,٦ ،١٠٠,٠%) من مختلف فئات فترة السماح، مشاريعهم ناجحة ومستمرة، وهذه النتيجة تؤكد على عدم وجود فروق واضحة بين فترة السماح لتسديد الأقساط، سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو قليلة، وبين نجاح المشاريع واستمراريتها، وهذه النتيجة تؤكد عدم وجود ارتباط بين نجاح المشاريع واستمراريتها فيما يتعلق بفترة السماح.

الجدول رقم (١٦) توزيع أفراد العينة حسب مدى استمرارية مع المشاريع ونجاحها فترة السماح

فترة السماح	الوضع الحالي للمشروع				مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	قائم مستمر %	متعثر غير قائم %	متعثر ومازال قائم %	المجموع %			
٢ شهر	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠	٥,٣٢	١٠,٠٠	٠,٨٧
٣ أشهر	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠			
٤ أشهر	٨٦,٤	٦,٧	٦,٧	١٠٠			
٥ أشهر	٨٦,٦	٦,٦	٦,٦	١٠٠			
٦ أشهر	١٠٠,٠	٠,٠	٦,٠	١٠٠			
٧ أشهر	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠			
المجموع	٨٦,٤	٦,٠٧	٦,٧	١٠٠			

كما وتشير نتائج جدول رقم (١٧) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشاريع واستمراريتها حسب متغير فترة السداد، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أعلى من (٠,٠٥). ويعزى ذلك إلى النتائج التي أكدت أن ما نسبته (٨١,٢ ،٨٩,٤ ،٩١,٦

%) من مختلف توزيع فترات السداد بأن مشاريعهم ناجحة ومستمرة، وتؤكد هذه النتيجة بأنه لا يوجد فرق بين فترات السماح سواء كانت مدتها الزمنية طويلة المدى، أومتوسطة المدى، أوقصيرة المدى فيما يتعلق باستمرارها ونجاحها.

الجدول رقم (١٧) توزيع أفراد العينة حسب مدى استمرارية المشاريع ونجاحها مع فترة السداد

فترة السداد	الوضع الحالي للمشروع				مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	قائم مستمر %	متعثر غير قائم %	متعثر ومازال قائم %	المجموع %			
٢٠-٣٠ شهرا	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠	٠,٣١	٤,٠٠	٠,٩٩
٣٠-٣٩ شهرا	٨١,٢	٨,٧	١٠,٠	١٠٠			
٤٠ شهرا فأكثر	٨٩,٤	٥,٢	٥,٢	١٠٠			
المجموع	٩١,٦	٤,١	٤,١	١٠٠			

تعتبر عملية المتابعة في الإقراض من الجوانب الرئيسية المؤثرة في نجاح المشاريع أوفشلها. أما فيما يتعلق بنتائج هذه الدراسة، فقد أشارت نتائج جدول رقم (١٨) على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشاريع واستمراريتها حسب متغير المتابعة، ذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أعلى من (٠,٠٥)، ويعزى ذلك إلى أن ما نسبته (٨٦,٨ %) من المشاريع تمت متابعتها من قبل الوزارة، وهي قائمة ومستمرة. وبالمقابل فقد أكد ما نسبته (٨٦,٢%) من أن المشاريع التي لم يتم متابعتها من قبل الوزارة،هي أيضاً قائمة ومستمرة. وتؤكد هذه النتيجة عدم ارتباط نجاح المشاريع واستمراريتها فيما يتعلق بمتابعة المشاريع أو عدم متابعتها من قبل الوزارة.

الجدول رقم (١٨) توزيع أفراد العينة حسب مدى استمرارية المشاريع ونجاحها مع عملية المتابعة

المتابعة	الوضع الحالي للمشروع				مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	قائم مستمر %	متعثر غير قائم %	متعثر ومازال قائم %	المجموع %			
توجد متابعة	٨٦,٨	٥,٠	٨,٠	١٠٠	٢,٠٢	٢,٠٠	٠,٣٧
لا يوجد متابعة	٨٦,٢	٩,٨	٤,٩	١٠٠			
المجموع	٨٦,٦	٦,٦	٦,٦	١٠٠			

كما وتعتبر عملية إعداد ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع من العوامل المهمة والرئيسية المؤثرة في نجاح المشاريع أوفشلها. وفيما يتعلق بنتائج هذه الدراسة، فقد أشارت نتائج جدول رقم (١٩) على أنه لا توجد أية فروق ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشاريع واستمراريتها وبين دراسة الجدوى الاقتصادية، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أعلى من (٠,٠٥). ويعزى ذلك إلى أن ما نسبته (٩٢,٢%) من المقترضين قاموا بدراسة جدوى اقتصادية لمشاريعهم وأكدوا نجاح مشاريعهم واستمراريتها. في المقابل، أكد ما نسبته (٨٠,٨%) نجاح مشاريعهم واستمراريتها رغم عدم قيامهم بدراسة جدوى اقتصادية لمشاريعهم، وتؤكد هذه النتيجة على أنه لايوجد ارتباط بين نجاح المشاريع واستمراريتها، فيما يتعلق بعملية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

الجدول رقم (١٩) توزيع أفراد العينة حسب مدى استمرارية المشاريع ونجاحها مع دراسة الجدوى الاقتصادية

دراسة الجدوى الاقتصادية	الوضع الحالي للمشروع				مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	قائم مستمر%	متعثر غير قائم %	متعثر ومازال قائم %	المجموع %	٤,٢٠	٢,٠٠	٠,١٢
تم دراسة	٩٢,٢	٣,٩	٣,٩	١٠٠			
لم يتم دراسة	٨٠,٢	٩,٥	٩,٥	١٠٠			
المجموع	٨٦,٦	٦,٦	٦,٦	١٠٠			

٤ - ٩ عوامل ومحددات دخل المشروع:

يتناول الجزء التاسع من الفصل الرابع قياس أثر بعض المتغيرات الخاصة بالمقترضين مثل النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، ونوع المشروع مع دخل المشروع. ولتحقيق هذا الهدف فقد استخدمت الدراسة اختبار مربع كاي الذي يحدد فيما إذا كانت العلاقة الملاحظة بين متغيرين هي ذات دلالة إحصائية أم لا. عند استقراء نتائج جدول رقم (٢٠)، يتبين بشكل واضح أن هناك توزيعاً نسبياً متساوياً لكلا الجنسين فيما يتعلق في دخل المشاريع، حيث أشارت نتائج جدول رقم (١٨) على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دخل المشروع وبين نوع الجنس، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أعلى من (٠,٠٥)، ويعزى ذلك إلى أن ما نسبته (٣٦,٠، ٤٢,٠%) من المقترضين من كلا الجنسين، قد زاد دخلهم الشهري على (١٥٠) ديناراً شهرياً، وتؤكد هذه النتيجة على أنه لا يوجد ارتباط بين قيمة الدخل فيما يتعلق بجنس المقترض.

الجدول رقم (٢٠) توزيع أفراد العينة حسب دخل المشروع مع جنس المقترض

النوع	صافي الدخل الوارد من المشروع بالدينار الأردني					مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	أقل من ٧٥ %	٧٥-١٤٩ %	١٥٠ فأكثر %	لا إجابة %	المجموع %			
ذكر	١٥,٠	٣٤,٠	٣٦,٠	١٥,٠	١٠٠	١,١٩	٣,٠٠	٠,٧٥
أنثى	١٢,٠	٣٦,٠	٤٢,٠	١٠,٠	١٠٠			
المجموع	١٤,٠	٣٤,٦	٣٨,٠	١٣,٣	١٠٠			

فيما يتعلق بدخل المشروع ومتغير الحالة الاجتماعية، فقد أشارت نتائج جدول رقم (٢١) على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أعلى من (٠,٠٥)، ويعزى ذلك إلى أن ما نسبته (٣٤,٢،٤٠,٠ ، ٤١,٠%) من المقترضين بمختلف حالتهم الاجتماعية قد زاد دخلهم الشهري على (١٥٠) دينارا، وتؤكد هذه النتيجة أنه لا يوجد ارتباط بين قيمة الدخل الشهري مع جنس المقترض.

الجدول رقم (٢١) توزيع أفراد العينة حسب دخل المشروع والحالة الاجتماعية للمقترضين

الحالة الاجتماعية	صافي الدخل الوارد من المشروع بالدينار الأردني					مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	أقل من ٧٥ %	٧٥-١٤٩ %	١٥٠ فأكثر %	لا إجابة %	المجموع %			
أعزب	٢٣,٥	٤١,١	٢٩,٤	٥,٨	١٠٠	٦,٤٩	٩,٠٠	٠,٦٤
متزوج	١١,٥	٣٣,٣	٤١,٠	١٤,١	١٠٠			
أرمل	٨,٥	٤٠,٠	٣٤,٢	١٧,١	١٠٠			
مطلق	٢٥,٠	٢٥,٠	٤٠,٠	١٠,٠	١٠٠			
المجموع	١٤,٠	٣٤,٦	٣٨,٠	١٣,٣	١٠٠			

يتضح من خلال جدول رقم (٢٢) إلى وجود علاقة بين دخل المشروع وبين عدد أفراد الأسرة، حيث أكدت نتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أقل من (٠,٠٥). ويعزى ذلك إلى أن ما نسبته (٤٢,١%) من المقترضين الذين تتراوح عدد أفراد أسرهم (٤-٦) قد زاد دخلهم الشهري على (١٥٠) ديناراً شهرياً، فيما بلغت ما نسبته (١٤,٢%) من المقترضين الذين يبلغ عدد أفراد أسرهم (٧) فأكثر، قد أكدوا بأنه لم تطرأ أية زيادة ملحوظة على دخلهم الشهري، وتؤكد هذه النتيجة وجود ارتباط بين قيمة الدخل الشهري وبين عدد أفراد الأسرة.

الجدول رقم (٢٢) توزيع أفراد العينة حسب دخل المشروع وعدد أفراد أسر المقترضين

عدد أفراد الأسرة	صافي الدخل الوارد من المشروع بالدينار الأردني					مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	أقل من %٧٥	٧٥-١٤٩ %	١٥٠ فأكثر %	بدون اجابة %	المجموع %			
١-٣	٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٩٠,٠	١٠٠			
٤-٦	١٣,٥	٣٦,٠	٤٢,١	٨,٢	١٠٠	٦٠,٥	٦,٠٠	٠,٠
٧ فأكثر	٤٢,٨	٤٢,٨	١٤,٢	٠,٠	١٠٠			
المجموع	١٤,٠	٣٤,٦	٣٨,٠	١٣,٣	١٠٠			

من خلال مراجعة نتائج جدول رقم (٢٣)، فقد تبين بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دخل المشروع وبين نوعه، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أعلى من (٠,٠٥)، ويعزى ذلك إلى أن ما نسبته (٣٨,٦، ٥٠,٠، ٤٠,٠%) من أنواع المشاريع، قد زاد صافي دخلهم على (١٥٠) دينارا، وذلك رغم اختلاف أنواعها سواء كانت (تجارية، زراعية أو صناعية... الخ). هذه النتيجة تؤكد عدم وجود ارتباط بين دخل المشروع فيما يتعلق بنوعه.

الجدول رقم (٢٣) توزيع أفراد العينة حسب دخل المشروع مع نوع المشروع

نوع المشروع	صافي الدخل الوارد من المشروع بالدينار الأردني					مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	أقل من ٧٥ %	٧٥-١٤٩ %	١٥٠ فأكثر %	لا إجابة %	المجموع %			
زراعي	٢١,٤	٣٠,٥	٢٨,٥	١٩,٠	١٠٠	٩,١١	١٢,٠٠	٠,٦٩
تجاري	١٠,٧	٣٦,٩	٣٨,٦	١٣,٥	١٠٠			
خدمي	٨,٢	٣٢,٣	٥٠,٠	٨,٢	١٠٠			
صناعي	٢٥,٠	٥٠,٠	٢٥,٠	٠,٠	١٠٠			
حرفي	٢٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٠,٠	١٠٠			
المجموع	١٤,٠	٣٤,٦	٣٨,٠	١٣,٣	١٠٠			

٤-١٠ عوامل ومحددات نوع المشروع:

يتناول الجزء العاشر من الفصل الرابع قياس أثر بعض المتغيرات الخاصة بالمقترضين مثل الجنس، وقيمة القرض، وتوفير فرص عمل للمقترضين، والصعوبات التي

تواجه المقترضين مع نوع المشروع. ولتحقيق هذا الهدف، استخدمت الدراسة اختبار مربع كاي الذي يحدد فيما إذا كانت العلاقة الملاحظة بين متغيرين هي ذات دلالة إحصائية أم لا.

وحول العلاقة بين نوع المشروع وبين جنس المقترض. فقد أشارت نتائج بيانات جدول رقم (٢٤) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع المشروع وبين متغير الجنس، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أقل من (٠,٠٥)، ويعزى ذلك إلى أن ما نسبته (٤,٠%)، من الذكور يعملون في مشاريع صناعية وحرفية، في المقابل فقد أشارت نتائج الدراسة بأن جميع أفراد عينة الدراسة من الإناث لا يعملن في هذا المجال على الإطلاق، وتؤكد هذه النتيجة وجود فروق واضحة بين نوع المشروع وبين جنس المقترض.

الجدول رقم (٢٤) توزيع أفراد العينة حسب نوع المشروع مع النوع الاجتماعي للمقترضين

النوع	نوع المشروع						مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	زراعي %	تجاري %	خدمي %	صناعي %	حرفي %	المجموع %			
ذكر	٢٣,٠	٤٤,٠	٢٥,٠	٤,٠	٤,٠	١٠٠	٥,٨٣	٤	٠,٢١٢
أنثى	٣٨,٠	٤٢,٠	١٨,٠	٠,٠	٢,٠	١٠٠			
المجموع	٢٨,٠	٤٣,٣	٢٢,٧	٢,٧	٣,٣	١٠٠			

وفيما يتعلق بحجم القرض المقدم من الوزارة مع نوع المشروع، فقد أشارت نتائج جدول رقم (٢٥) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع المشروع وبين قيمة القرض، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أقل من (٠,٠٥). ويعزى ذلك إلى أن أحجام القروض المقدمة من الوزارة للمشاريع التجارية والزراعية أعلى بأضعاف من القروض المقدمة للمشاريع الصناعية والحرفية، وتؤكد هذه النتيجة على وجود فروق واضحة بين نوع المشروع فيما يتعلق بحجم القرض.

الجدول رقم (٢٥) توزيع أفراد العينة حسب نوع المشروع مع حجم القرض

حجم القرض	نوع المشروع						مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	زراعي %	تجاري %	خدمي %	صناعي %	حرفي %	المجموع %			
٥٠٠-٩٩٩ دينار	٣٤,٨	٤٤,٩	١٤,٥	١,٤	٤,٣	١٠٠	١٧,٤٧	١٢	٠,١٣٣
٢٠٠٠-٢٤٤٩ دينار	١٥,٤	٥٠,٠	٣٠,٨	٣,٨	٠,٠	١٠٠			
٢٥٠٠-٢٩٩٩ دينار	٥٠,٠	١٢,٥	٢٥,٠	٠,٠	١٢,٥	١٠٠			
٣٠٠٠ دينار فأكثر	٢٨,٦	٣٣,٣	٢٨,٦	٤,٨	٤,٨	١٠٠			
المجموع	٢٨,٠	٤٣,٣	٢٢,٧	٢,٧	٣,٣	١٠٠			

وفيما يتعلق بنوع المشروع وتوفير فرص عمل للمقترضين، فقد أشارت نتائج جدول رقم (٢٦) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع المشروع وبين توفير فرص عمل لأسر المقترضين، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أقل من (٠,٠٥). ويعزى إلى وجود أن ما نسبته (٣٤,٣، ٣٥,٨، ٢٠,٩%) من المقترضين قد وفرت لهم المشاريع فرص للعمل في مشاريع زراعية وتجارية وخدمية، فيما بلغت ما نسبته (٣,٠، ٦,٠%) من المقترضين حصلوا على فرص عمل في المشاريع الصناعية والحرفية، وهذه النتيجة تؤكد على وجود فروقات واضحة بين توفير فرص عمل للمقترضين فيما يتعلق بنوع المشروع.

الجدول رقم (٢٦) توزيع أفراد العينة حسب نوع المشروع مع توفر فرص عمل للمقترضين

توفير فرص عمل لأسر المقترضين	نوع المشروع						مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	زراعي %	تجاري %	خدمي %	صناعي %	حرفي %	المجموع %	٣,٣٨٣	٤	٠,٤٩٦
وفر	٣٤,٣	٣٥,٨	٢٠,٩	٦,٠	٣,٠	١٠٠			
لم يوفر	٢٢,٩	٤٩,٤	٢٤,١	٠.	٣,٦	١٠٠			
المجموع	٢٨,٠	٤٣,٣	٢٢,٧	٢,٧	٣,٣	١٠٠			

وأما فيما يتعلق في نوع المشروع والصعوبات التي واجهت المقترضين، فقد أشارت نتائج جدول رقم (٢٧) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع المشروع وبين الصعوبات التي واجهت المقترضين، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أقل من (٠,٠٥). ويعزى إلى وجود إلى أن ما نسبته (٢٢,٨،٤١,٦،٢٩,٧%) من المقترضين قد واجهتهم صعوبات في العمل بالمشاريع الزراعية والتجارية والخدمية، في حين بلغت ما نسبته (٣,٠ %) من المقترضين واجهتهم صعوبات في المشاريع الصناعية والحرفية، وهذه النتيجة تؤكد على وجود فروقات واضحة بين الصعوبات التي واجهت المقرضين فيما يتعلق بنوع المشروع.

الجدول رقم (٢٧) توزيع أفراد العينة حسب نوع المشروع مع مواجهة الصعوبات

مواجهة صعوبات عمل في المشروع	نوع المشروع						مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	زراعي %	تجاري %	خدمي %	صناعي %	حرفي %	المجموع %	٠,٧٦٩	٤	٠,٩٤٣
يوجد	٢٩,٧	٤١,٦	٢٢,٨	٣,٠	٣,٠	١٠٠			
لا يوجد	٢٤,٥	٤٦,٩	٢٢,٤	٢,٠	٤,١	١٠٠			
المجموع	٢٨,٠	٤٣,٣	٢٢,٧	٢,٧	٣,٣	١٠٠			

تعطي النتائج الخاصة بالحالة العملية قبل الانتفاع من المشروع بعده دلالات مهمة، وصورة واضحة لمدى فعالية برنامج الأسر المنتجة في تحسين المستوى المعيشي للمقترضين، ومن الأهمية بمكان تحليل ملامح العلاقة بين الحالة العملية قبل الانتفاع من المشروع، والحالة العملية بعد الانتفاع من المشروع، حيث أشارت نتائج جدول رقم (٢٨) إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية. وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أقل من (٠,٠٥). ويعزى ذلك إلى أن ما نسبته (٧٧,٧%) من المتعطلين عن العمل ولم يسبق لهم العمل قبل الانتفاع من المشروع أصبحوا بعد الانتفاع من المشروع متفرغون للعمل في المشروع، وهذه النتيجة تعطي دلالات وصورة واضحة حول مدى نجاح المشروع في توفير فرص عمل للمقترضين. كما وأشارت النتائج إلى أن ما نسبته (٧٧,٧%) من المتقاعدين ولم يسبق لهم العمل قبل الانتفاع من المشروع أصبحوا متفرغون للعمل بشكل دائم ومستمر بعد الانتفاع من المشروع، وأيضاً هذه النسبة تعطي مؤشرا واضحاً حول مدى مساهمة المشاريع في توفير فرص عمل للمقترضين المتعطلين عن العمل. وهذه النتيجة تؤكد على مساهمة المشاريع في إيجاد فرص عمل للمقترضين.

الجدول رقم (٢٨) توزيع أفراد العينة حسب الحالة العملية قبل وبعد الانتفاع من المشروع

الحالة العملية قبل الانتفاع من المشروع	الحالة العملية بعد الانتفاع من المشروع				مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	متفرغ للعمل%	يعمل وغير متفرغ %	لا يعمل في المشروع %	المجموع %			
متعطل، سبق له العمل	٥٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	١٠٠	٣٢,٢١	١٨,٠٠	٠,٠٢
متعطل لم يسبق له العمل	٧٧,٧	٠,٠	٢٢,٢	١٠٠			
متقاعد	٧٧,٧	١١,١	١١,١	١٠٠			
موظف قطاع حكومي	٦٦,٦	٣٣,٣	٠,٠	١٠٠			
يعمل بمشروع صناعي	٧٥,٠	٢٥,٠	٠,٠	١٠٠			
يعمل بمشروع زراعي	٧٣,٣	١٣,٣	١٣,٣	١٠٠			
يعمل بمشروع تجاري	٨٨,٤	٧,٦	٣,٨	١٠٠			
يعمل بمشروع خدمي	٨٠,٠	١٢,٠	٨,٠	١٠٠			
يعمل بمشروع حرفي	٨٣,٣	١٦,٦	٠,٠	١٠٠			
موظف قطاع خاص	٨٧,٥	١٢,٥	٠,٠	١٠٠			
المجموع	٧٧,٣	٩,٣	١٣,٣	١٠٠			

تشير نتائج جدول رقم (٢٩) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين قناعات واتجاهات الجنسين نحو عمل المرأة، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أقل من (٠,٠٥). ويعزى ذلك إلى أن ما نسبته (٥١,١٤) من الإناث أكدن على دور وأهمية عمل المرأة ومشاركتها بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالمقابل أكدا ما نسبته (٤٨,٨٦%)

من الذكور على أهمية عمل المرأة ومشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتؤكد هذه النتيجة وجود فروق ذات دلالة إحصائية واضحة بين القناعة بعمل المرأة فيما يتعلق بجنس المقترض.

الجدول رقم (٢٩) توزيع أفراد العينة حسب وجود قناعة بعمل المرأة مع جنس المقترض

النوع	الوضع الحالي للمشروع			مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	نعم	لا	المجموع			
ذكر	٤٨,٨	٩١,٩	١٠٠	٣٠,٣٧	١,٠٠	٠,٠٠
أنثى	٥١,١	٨,٠	١٠٠			
المجموع	٦٦,٦	٣٣,٣	١٠٠			

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

٥-١ مناقشة النتائج:

هدفت هذه الدراسة بصورة أساسية إلى التعرف على مدى فعالية برنامج الأسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، في تحسين واقع الأسر الفقيرة في محافظات الوسط في الأردن، وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وفقاً للأهداف والتساؤلات التي انطلقت منها، وهي على النحو التالي:

أولاً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الديمغرافية:

يتضح من خلال استعراض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمقترضين أن هناك تباين واضح في التركيب الجنسي للمقترضين، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاع كبير في نسبة الذكور مقارنة مع نسبة الإناث، إذ بلغت نسبة الذكور(٦٦,٧%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، ونسبة الإناث (٣٣,٣%)، وتؤكد هذه النتيجة على ضعف مشاركة المرأة في برنامج الأسر المنتجة، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (أبو حجلة، ٢٠٠٤) التي أشارت بأن الغالبية العظمى من المنتفعين هم من فئة الإناث وقد بلغت ما نسبته (٧٠,٣%) من أفراد عينة الدراسة. وفيما يتعلق بالتركيب العمري للمقترضين فقد أشارت نتائج الدراسة الحالية إلى أن معظم أعمار المقترضين تتركز في الفئات العمرية المتوسطة التي تتراوح ما بين (٣٨-٤٣) سنة، ويعزى هذا الارتفاع كون هذه الفئات على الأغلب عاملة ونشطة اقتصاديا. كما وأشارت نتائج الدراسة بأن مستوياتهم التعليمة تتميز بالانخفاض الواضح، حيث بلغت ما نسبته (٩٧,٤٠%) من المقترضين حاصلين على الثانوية العامة فما دون.

وهذه النتيجة تؤكد على أنه كلما زادت فجوة الفقر أتساعاً قابله تدني في المستوى التعليمي، وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للمقترضين، فقد بينت نتائج الدراسة بأن نسبة المتزوجين هي النسبة الغالبة من المقترضين، إذ بلغت (٥٢,٠%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، أما بخصوص حجم أسر هؤلاء المقترضين، فالسمة الغالبة عليهم هي كبر حجم الأسرة، حيث بلغت ما نسبته (٥١,٣%) من المقترضين الذين يصل عدد أفراد أسرهم من (٧) أفراد فأكثر، كما تعتمد معظم مصادر دخولهم على رواتب المعاش وإيرادات المشاريع، فقد بلغت ما نسبته (٨٥,٣%) من مجموع أفراد الدراسة.

كما أوضحت نتائج الدراسة الحالية بأن الغالبية العظمى للمقترضين متفرغون للعمل في مشاريعهم وقد بلغت ما نسبته(٧٧,٣%) من المجموع الكلي لأفراد الدراسة. أما فيما يخص تقييم حالتهم الاقتصادية، فقد أشارت نتائج الدراسة الحالية إلى وجود ارتفاع واضح في مستوى الدخل لدى أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ ما نسبته (٦٠,٧%) من المقترضين يزيد مستوى دخلهم الشهري عن (٢٥٠) دينار أردني شهرياً.

ثانياً:الخصائص العامة للمشاريع:

فيما يتعلق بالخصائص العامة للمشاريع، تبين من خلال نتائج الدراسة الحالية بأن أهم سبب لتأسيس المشاريع هو تحسين الوضع المادي للمقترضين، حيث بلغت ما نسبته (٨٢,٠%) من المجموع الكلي لأفراد الدراسة، يليه مباشرة من حيث الأهمية عدم توفر فرص عمل للمقترضين، وقد بلغت ما نسبته (١٢,٧%) من أفراد عينة الدراسة. هذا وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (الخدام، ٢٠٠٤) التي توصلت نتائجها إلى أن أهم سبب وراء تأسيس المشروع هو تحسين الأوضاع المادية والمعيشية للأسر المقترضين. أما بخصوص نوع المشروع، فيلاحظ أن أعلى نسبة كانت للمشاريع التجارية حيث بلغت (٤٣,٣%)، أما فيما يتعلق بحجم القروض، فيلاحظ انخفاض قيمة القروض بصورة واضحة، حيث بلغت ما نسبته (٨٠,٧%) من المقترضين لا تتجاوز قيمة قروضهم (٢٥٠٠) دينار.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن هذه النتيجة اتفقت مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (الزوايدة،٢٠٠١)، والتي أكدت على أن أكثر الصعوبات والتحديات التي واجهت المقترضين على الإطلاق تمثلت في انخفاض حجم القروض. كما التقت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة (شتيوي، ١٩٩٦)، والتي توصلت من خلال نتائجها إلى انخفاض واضح في حجم القروض المقدمة من الوزارة. أما فيما يتعلق بقيمة الأقساط الشهرية، فيلاحظ ارتفاع قيمة القسط الشهري بصورة واضحة حيث بلغت ما نسبته (٥٥,٣%) من إجمالي المقترضين الذين تصل الأقساط الشهرية المستحقة عليهم (٤٠) دينار فما يزيد.

وأما بخصوص الفترة المسموح بها لسداد القرض، فيلاحظ انخفاضها الواضح لدى المقترضين، إذ بلغت نسبة المقترضين الذين لا تتجاوز فترة السماح الممنوحة لهم لتسديد الأقساط المترتبة عليهم ثلاثة شهور فقط (٥٥,٣%) من مجموع المقترضين، وكما وأكدت نتائج الدراسة الحالية أن الغالبية العظمى من المقترضين يعتمدون على إيرادات مشاريعهم في تسديد الأقساط الشهرية، أما فيما يتعلق بالصعوبات التي تقف عائقاً أمام المقترضين وتحول دون نجاح واستمرارية مشاريعهم، فيمكن اعتبار انخفاض قيمة القرض المقدم من الوزارة من

أهم الصعوبات التي تواجه المقترضين في هذا المجال، يليها الارتفاع المستمر في الأسعار وعدم استقرارها، الأمر الذي يشكل صعوبة في شراء وتأمين مستلزمات المشاريع من مواد خام وغيرها. أما فيما يتعلق بالصعوبات الأخرى، فقد أكدت نتائج الدراسة الحالية أنها ليست ذات أهمية كبيرة.

كما وبينت نتائج الدراسة الحالية أن مراكز التنمية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية تعتبر من أهم مصادر المعرفة عن برنامج الأسر المنتجة، كما وأشارت نتائج الدراسة الحالية إلى ضعف كبير في دور وسائل الإعلام للتعريف ببرنامج الأسر المنتجة وفعاليته في تحسين واقع الأسر الفقيرة والمساهمة في الحد من نسبة الفقر والبطالة. هذا وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة (الخدام، ٢٠٠٤) التي توصلت من خلال نتائجها إلى أن هناك ضعف شديد في وسائل الإعلام بالتعريف ببرنامج الأسر المنتجة.

ثالثاً: تحديد احتياجات المقترضين لعملية التدريب والخبرة في مجال العمل في المشاريع:

يعد التدريب من العوامل المهمة التي تساعد على نجاح المشاريع وأستمراريتها، وفيما يتعلق بتقييم المقترضين لعملية التدريب، فقد أشارت نتائج الدراسة الحالية بأن (٥٤,٦%) من المقترضين لديهم خبرة في مجال العمل في مشاريعهم، كما أشارت النتائج إلى انخفاض واضح في نسبة المقترضين الذين حصلوا على تدريب، إذ بلغت ما نسبته (٤٢,٦%) من مجموع أفراد الدراسة، وتؤكد هذه النتيجة على قصور الجهة الممولة في تدريب وتأهيل المقترضين، أما فيما يتعلق بتقييم المقترضين للاحتياجات التدريبية، فقد أظهرت نتائج الدراسة الحالية بأن ما نسبته (٨٢,٧%) من المقترضين بحاجة ماسة إلى التدريب في كافة المجالات الفنية، المالية، الإدارية وغيرها.

رابعاً: تحديد احتياجات المقترضين لعملية المتابعة وإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية:

للمتابعة دور هام ورئيسي في نجاح المشاريع وأستمراريتها، وفيما يتعلق بخصوص تقييم المقترضين لعملية المتابعة، فقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن ما نسبته (٦٦,٠%) من المقترضين قد تمت متابعة مشاريعهم من قبل العاملين في برنامج الأسر المنتجة، كما أشارت نتائج الدراسة بأن ما نسبته (٤٩,٣%) من المقترضين أكدوا على عدم الانتظام في متابعة مشاريعهم، هذا وقد أكدت ما نسبته (١٩,٣%) من المقترضين يتم متابعة مشاريعهم للاطلاع على الوضع الراهن للمشروع، هل هو قائم أم متعثر وغير ناجح.

أما فيما يتعلق بدراسة الجدوى الاقتصادية، فقد أكدت نتائج الدراسة الحالية إلى إن ما نسبته (٤٨,٧%) من المقترضين لم يقوموا بدراسة جدوى اقتصادية لمشاريعهم، حيث أكدا ما نسبته (٣٤,٧%) من المقترضين بعدم المعرفة في إعداد دراسة جدوى اقتصادية.

خامساً: تقييم الآثار الاقتصادية على المقترضين:

فيما يتعلق بتقييم الآثار الاقتصادية على المقترضين، فمن الواضح إن للمشاريع أثراً ايجابياً على توفير دخل ثابت للمقترضين، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى إرتفاع واضح في مساهمة المشاريع في توفير دخل ثابت للمقترضين، وقد بلغت ما نسبته (٨٥,٣%) من المقترضين، وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (الخدام، ٢٠٠٤) التي توصلت نتائجها إلى ضعف قدرة المشاريع على إيجاد دخل ثابت ومستمر للأسر، وضعف قدرتها في تحسين مستوى المعيشة. كما ويلاحظ من نتائج الدراسة الحالية إلى ضعف قدرة المشاريع في توفير فرص عمل لأسر المقترضين ومجتمعاتهم المحلية، حيث أكدت نتائج الدراسة الحالية على أن (٥٥,٣%) من المقترضين لم تسهم مشاريعهم في توفير فرص عمل لأسرهم.

أما بخصوص أثر المشاريع على مستوى معيشة أسر المقترضين، فقد أشارت نتائج الدراسة الحالية إلى أن ما نسبته (٣٩,٣%) من المقترضين أكدوا على وجود تحسن كبير وملحوظ في مستوى معيشة أسرهم، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الحايك، ٢٠٠٧) التي توصلت نتائجها إلى أن المشروع قد أدى إلى تحسن في مستوى المعيشة بنسبة (٤٥,٨%) من المنتفعين. كما تبين من خلال نتائج الدراسة الحالية إلى أن أغلبية استخدامات الدخل تذهب إلى تسديد الأقساط الشهرية والإنفاق على الأسرة ومستلزماتها المعيشية، كما ولوحظ ضعف مساهمة هذه المشاريع بتوفير إيرادات للاستثمار وإعادة الادخار، حيث أشارت نسبة قليلة من المقترضين إلى أنهم يستثمرون الدخل الوارد في المشروع نفسه أو ادخاره، وما يمكن استنتاجه أن أهم أوجه استخدامات الدخل الوارد من المشاريع هي تسديد الإقساط الشهرية والإنفاق على الأسرة.

سادساً: اتجاهات وآراء المقترضين نحو عمل المرأة:

وفيما يتعلق باتجاهات وآراء المقترضين نحو عمل المرأة، فقد أشارت نتائج الدراسة الحالية إلى وجود اتجاهات وآراء سلبية عند المقترضين نحو عمل المرأة ومشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية، حيث أكدا ما نسبته (٢٣,٣%) من المقترضين بأن بعض المهن تقتصر على الذكور فقط، في حين بلغت ما نسبته (٩,٣%) من أفراد عينة الدراسة لديهم

اتجاهات وقناعات شخصية تنحصر في الأدوار التقليدية والنمطية للمرأة، والمتمثلة في الدور الإنجابي، وتربية الأبناء، القيام بالإعمال المنزلية فقط، كما أكد ما نسبته (٨,٦%) من المقترضين رفضهم التام لعمل المرأة. وترى الباحثة ضرورة الإشارة إلى دور النوع الاجتماعي في المساهمة في تعزيز دور ومكانة المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تبين من خلال الدراسة إلى إن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة الذين ابدوا اتجاهات ايجابية نحو عمل المرأة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية هم من فئة الإناث.

سابعاً: تقييم الآثار الاجتماعية للمشروع على المقترضين:

أما بالنسبة للآثار الاجتماعية للمشاريع على المقترضين، فقد أكدت نتائج الدراسة الحالية على دور وفعالية برنامج الأسر المنتجة في تحسين الأوضاع الاجتماعية للمقترضين، من حيث زيادة استقلاليتهم واعتمادهم على أنفسهم وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، كما أشارت نتائج الدراسة ارتفاع مساهمة المشاريع في تعزيز مكانتهم الاجتماعية في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، حيث أصبحت نظرة المجتمع أكثر احتراما وتقديراً لهم، بالإضافة إلى مساهمة المشاريع في زيادة وتعزيز التفاعل والتواصل الاجتماعي للمقترضين مع محيطهم الاجتماعي. كما أوضحت نتائج الدراسة ارتفاع مساهمة المشاريع في زيادة تفاعل المقترضين ومشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية. وفيما يتعلق بتعديل الاتجاهات الخاصة بالمرأة، فقد أشارت نتائج الدراسة بأن المشاريع قد ساهمت بشكل فعال وإيجابي في إزالة المعتقدات المجتمعية السائدة والمتعلقة بالصورة التقليدية والنمطية للمرأة، وهذه النتيجة ما هي إلا تأكيد على النتيجة السابقة التي تشير إلى ارتفاع نسبة المقترضين الذين يوافقون عمل المرأة.

كما وأشارت نتائج الدراسة الحالية إلى وجود بعض الآثار السلبية للمشاريع على المقترضين، فقد أكدت ما نسبته (٤٤,٧%) من المقترضين على عدم وجود أي أثر إيجابي للمشاريع على أوضاعهم الاجتماعية، بل شكلت لهم مشكلات وصعوبات حالت دون القيام بمهامهم وواجباتهم اتجاه أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

ثامناً: العوامل المحددة لاستمرارية ونجاح المشاريع:

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي التي استخدمت في تحديد العوامل المحددة لاستمرارية ونجاح المشاريع ما يلي:

١- تشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشاريع وأستمراريتها مع جنس المقترض.

٢- كما وأشارت نتائج الدراسة الحالية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشاريع وأستمراريتها مع التركيب العمري للمقترض.

٣- وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشاريع وأستمراريتها مع المستوى التعليمي للمقترضين، وهذه النتيجة تؤكد على أن التعليم له أثر ايجابي على نجاح المشاريع واستمراريتها.

٤- أظهرت نتائج الدراسة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشاريع وأستمراريتها فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للمقترض.

٥- أكدت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة العملية للمقترضين قبل الانتفاع من المشروع والحالة العملية للمقترضين بعد الانتفاع من المشروع.

٦- تشير نتائج الدراسة بأنه لايوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات التالية (القسط الشهري، وفترة السماح، وفترة السداد) فيما يتعلق بنجاح المشاريع وأستمراريتها.

٧- ليس هناك تأثير بدلالة إحصائية بين متغيري (دراسة الجدوى الاقتصادية، وعملية المتابعة) فيما يتعلق بنجاح المشاريع واستمراريتها.

٨- تشير نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل من المشروع فيما يتعلق في إيجاد دخل ثابت للمقترضين.

٩- ليس لمتغيري (نوع المشروع، والجنس) تأثير بدلالة إحصائية على قيمة صافي الدخل.

١٠- وفيما يتعلق بوجود قناعة بعمل المرأة مع جنس المقترض، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجود قناعة بعمل المرأة وجنس المقترض.

١١- أما بالنسبة لنوع المشروع كل من المتغيرات التالية(الجنس، قيمة القرض، الصعوبات التي تواجه المشروع، توفير فرص عمل للمقترضين)، فقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ما بين نوع المشروع مع المتغيرات سابقة الذكر.

للتعرف على واقع برنامج الاسر المنتجة، والتعرف على الصعوبات والمشكلات التي تواجه وتحول دون نجاح المشاريع وأستمراريتها. قامت الباحثة بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٥ بإجراء مقابلة شخصية مقننة مع مدير مديرية الفقر وتعزيز الإنتاجية في وزارة التنمية الاجتماعية، وذلك بهدف الإجابة على بعض أسئلة الدراسة الخاصة بالتعرف على برنامج الأسر المنتجة، من حيث الإجراءات المتبعة للحصول على القروض، والصعوبات والتحديات التي تواجه البرنامج.

أولاً: نشأة البرنامج: لقد تم استحداث برنامج الأسر المنتجة في عام ١٩٨٥. وقد استهدف هذا البرنامج منذ بدايته المناطق الفقيرة في الريف والبادية، حيث تعتبر هذه المناطق أولى أولوياته لما تعانيه من تدني في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين فيها. وقد نفذت أولى هذه المشروعات في محافظتي مادبا والمفرق، حيث نفذ في محافظة المفرق مشروع تربية أغنام في منطقة سما السرحان استفادت منه (٩٩) أسرة، في حين نفذ مشروع تربية ماعز شامي في منطقة ذبيان استفادت منه (٦٣) أسرة.

ثانياً: آلية العمل والإجراءات التنفيذية المتبعة للحصول على مشروع أسر منتجة: تمر عملية الحصول على مشروع إنتاجي بمجموعة من الخطوات الرئيسية، وذلك للتأكد من أحقية الأسر في الحصول على المشروع، ومن مدى قدرة هذه الأسر على إدارة المشروع وفيما يلي هذه الإجراءات:

١. يتم إجراء دراسة استطلاعية شاملة للمجتمع المحلي المنوي تنفيذ المشروع فيه، تبين أحواله الاقتصادية والاجتماعية وإمكاناته المادية والبشرية ، وكذلك أحوال الأسر وترتيبها من حيث شدة الفقر أو الحاجة ومقارنة هذا المجتمع بالمجتمعات المحلية المحيطة به، ووضع سلم أولويات للمجتمعات والأسر.
٢. يتم إجراء دراسات اجتماعية للأسر المرشحة للاستفادة من البرنامج وفق النموذج الذي تعده وزارة التنمية الاجتماعية لهذا الغرض مدعماً بالوثائق الرسمية، وفق التسلسل الإداري المعمول به في الوزارة.
٣. يجري وضع التوصيات اللازمة على النموذج وفق التسلسل الإداري المعمول في الوزارة.
٤. يتم إجراء دراسة جدوى اقتصادية لكل مشروع من قبل الباحث الاجتماعي، في المديرية الميدانية.
٥. يتم اتخاذ القرار المناسب.

ثالثاً: الصعوبات التي تواجه برامج الأسر المنتجة:

١. قلة التمويل الممنوح للأسر في بعض الأحيان عند تنفيذ البرنامج.
٢. عدم وجود أشخاص متخصصين في مديريات التنمية الاجتماعية في الميدان لمتابعة تلك المشاريع والوقوف على أوضاعها.
٣. قلة عدد السيارات المتوفرة واللازمة لتنفيذ ومتابعة المشاريع.

٤. قلة المخصصات المادية المرصودة لدعم مشاريع الأسر المنتجة، مما يترتب عليه تنفيذ تلك المشاريع بمبالغ منخفضة جداً مما يؤدي إلى تعثر المشروع.

٥. عدم شمولية برنامج الأسر المنتجة للمناطق الأقل حظاً في المملكة والتي بحاجة إلى مثل هذه المشاريع المدرة للدخل وتحسين مستوى معيشة الأفراد فيها. (مقابلة شخصية، مدير مديرية الفقر وتعزيز الانتاجية، معن القضاة، ٢٠١٠/٦/١٥ في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً).

٥-٢ التوصيات:

١. العمل على رفع كفاءة الجهاز العامل والمشرف الميداني على هذه المشاريع، وخاصة فيما يتعلق بعملية المتابعة ودراسة الجدوى الاقتصادية.

٢. ضرورة العمل على تفعيل عمليات المتابعة بطريقة دورية ومنتظمة وبأبعادها المتكاملة، وذلك بناءاً على ما توصلت اليه الدراسة الحالية بوجود ضعف شديد في عملية المتابعة المستمرة والمنتظمة من قبل العاملين في البرنامج في هذا المجال.

٣. إعادة النظر بالسياسة المالية الخاصة بحجم القرض المقدم من الوزارة، وقيمة الاقساط

الشهرية المترتبة على المشاريع، وذلك بناءاً على ما توصلت اليه الدراسة والتي تشير الى وجود انخفاض كبير في قيمة القروض، ويقابله ارتفاع في قيمة الاقساط الشهرية المترتبة على المقترضين.

٤. ضرورة استخدام أساليب دعائية جديدة من أجل ضمان الوصول إلى فئات مستهدفة أكثر اتساعاً.

٥. التوجه نحو التنوع في أنواع المشاريع التي تدعمها الوزارة، وذلك لما توصلت اليه نتائج الدراسة الى ان اعلى نسبة كانت للمشاريع التجارية، الخدمية، الزراعية.

٦. العمل على زيادة عدد القروض الممنوحة للإناث، وذلك بناءاً على ما توصلت اليه نتائج الدراسة ان الغالبية العظمى من المستفيدين من المشروع هم من فئة الذكور.

٧. ضرورة تفعيل عملية التدريب على إدارة المشاريع ودراسة الجدوى الاقتصادية وغيرها من الجوانب الهامة في هذا المجال.

٦. المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- الزوايد، مطلق، (٢٠٠٢)، **دور القروض الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، العراق.

- الدبوبي، ميسون، (٢٠٠٦)، **أثر برنامج التدريب في مراكز الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية على تمكين المرأة الأردنية اجتماعيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- الترتوري، عطاف، (١٩٩٥)، **تقييم مشروعات التأهيل المهني في مدينة عمان دراسة اجتماعية**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- الخدام، حمزة، (٢٠٠٤)، **تقييم برنامج الأسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن.

- أبو حجلة، ماهر، (٢٠٠٤)، **تقييم أثر الاقراض الصغيرة والميكروية الخاص بالمنظمات الأهلية على رفع مستوى معيشة المستفيدين منها**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

- الحايك، محمود، (٢٠٠٧)، **دور المشاريع الصغيرة الممولة في الحد من الفقر والبطالة في مناطق جيوب الفقر" دراسة حالة محافظة المفرقُ**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن، الأردن.

- المجلس الوطني لشؤون الأسرة (٢٠٠٥)، **الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية**، عمان، الأردن.

- الشخاترة، حسين (٢٠٠٠)، **قراءة في واقع البطالة في الأردن، البطالة والفقر واقع وتحديات، الاردن**: مؤسسة عبد الحميد شومان.

- القرم، مجدي، (٢٠٠٠)، **دراسة حول أثر تمويل المشاريع الصغيرة في الاردن**، منظمة كير العالمية ومؤسسة الشرق الادنى، عمان، الاردن.

- أبو ناعم، مصطفى (٢٠٠٢)، **إدارة المشروعات الصغيرة، القاهرة**: دار الفجر للنشر والتوزيع.

- المجلس الأعلى للسكان (٢٠٠٦)، **مؤشرات الصحة الانجابية٢٠٠٦**، سلسة المطبوعات السكانية، عمان، الأردن.

- المصري، سلوى، (٢٠٠٢)، **دراسة بعنوان تشخيص الفقر في الاردن**، دراسة غير منشورة، عمان، الأردن.

- الشحاتيت، محمد (١٩٩٢)، **نحو موازنة غذائية للحد من الفقر**، الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن.

- المعايطة، خليل (٢٠٠٠)، **مدخل الى الخدمة الاجتماعية**، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- الحناوي، حمدي (١٩٩٩)، **تنظيم المشروعات الصغيرة**، القاهرة: مؤسسة الشرق الأدنى.

- إبراهيم ، شيرين (٢٠٠٧)، **كيف ابدأ مشروعاً ناجحاً، الأردن**: مكتبة الراتب العلمية.

- السروجي، طلعت (٢٠٠٩)، **ميادين ممارسة الخدمة الاجتماعية**، عمان: منشورا جامعة القدس المفتوحة.

- الفانك، فهد (١٩٩٨)، **برنامج التصحيح الأقتصادي ١٩٩٨-١٩٩٢**، عمان: مؤسسة الفانك.

- العمري، محمد (٢٠٠٠)، **تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية منظمات استراتيجيات**، الاسكندرية: المكتبة الجامعية.

- الجمعية العلمية الملكية، (٢٠٠٦)، **تقييم الآثار الأقتصادية والاجتماعية للمشاريع الممولة من صندوق التنمية والتشغيل على مستوى المنتفعين**"، عمان، الاردن.

- الشحاتيت، محمد، (١٩٩٢)، **نحو موازنة غذائية للحد من الفقر**، الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن.

- أبو بكر، نجاة، (٢٠٠٢)، **المشاريع الصغيرة في فلسطين الصعوبات وانماط التخطيط فيها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس.

- الغرايبة، فيصل (٢٠٠٩)، مهارات العمل الاجتماعي، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

- باقر،محمد، (١٩٩٦**)، قياس الفقر في دول اللجنة الأقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر(٣)**، نيويورك: الأمم المتحدة.

- برنامج الأمم المتحدة الانمائي،(١٩٩٧)، **مكافحة وإزلة الفقر**، الجزء الثاني، نيويورك.

- خويلة، محمد، (٢٠٠٣)، **تقييم فعالية برامج مراكز تنمية المجتمع المحلي التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في رفع المستوى المعيشي للمستفيدين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- جبر، رانيا، (٢٠٠٩)، **دور شبكة الأمان الاجتماعي في حماية المرأة الأردنية الفقيرة،** رسالة داكتوراه غير منشوره، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- دائرة الاحصاءات العامة، (٢٠٠٢)، **مسح العمالة والبطالة، ٢٠٠١**، التقرير السنوي.

- دائرة الاحصاءات العامة، (٢٠١٠)، **مسح نفقات ودخل الأسرة ٢٠٠٨**، عمان، الأردن.

- زكريا، وليد (٢٠٠٠)، دور القطاع المصرفي في تنمية المشروعات الصغيرة، **مجلة البنوك في الاردن،** عمان، ١٩(١): ص٦٨.

- شتيوي، موسى (٢٠٠٣)، **تقرير التنمية الاجتماعية في الأردن لعام ٢٠٠٣، السياسات الاجتماعية في الأردن،** المركز الأردني للبحوث الاجتماعية، عمان الأردن.

- شتيوي، موسى، (٢٠٠١)، **تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعي لقروض برنامجي الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المنفذين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن، سلسلة دراسات مكافحة الفقر**(١٣)، نيويورك: الأمم المتحدة.

- شقبوعة، داود (١٩٩٧)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** ورقة عمل، مقدمة لمؤتمر تطوير التدريب المهني في الاردن ٢٩ أيار، مؤسسة التدريب المهني، عمان، الأردن.

- صندوق المعونة الوطنية، (٢٠٠٨)، **تقرير السنوي لعام ٢٠٠٨**، عمان، الأردن.

- صيام، وليد (٢٠٠٠)، دور قطاع المصارف في تنمية المشاريع الصغيرة، **مجلة البنوك في الاردن،** ٨(٣): ص ٢١-٢٢.

- عفيفي، عبد الخالق (٢٠٠٧)، **الممارسة المهنية لطريق تنظيم المجتمع،** مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

- محمد، عبد الفتاح (٢٠٠٣)، **ممارسة تنظيم المجتمع في الاجهزة والمنظمات الاجتماعية،** الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث: الاسكندرية.

- محروس، خليفة (١٩٨٨)، **صناعة الفقر رؤية نقدية لايديولوجية الرعاية الاجتماعية،** القاهرة: دار المعرفة الجامعية الاسكندرية.

- هيكل، محمد (٢٠٠٣)، **مهارات ادارة المشروعات الصغيرة،** القاهرة: مجموعة النيل العربية.

- هيكل، محمد (٢٠٠٠)، **مهارات ادارة المشروعات الصغيرة،** القاهرة: مجموعة النيل العربية.

- وزارة التنمية الاجتماعية (٢٠٠٨)، **تعليمات برنامج الأسر المنتجة**، عمان، الاردن.

- وزارة التنمية الاجتماعية (٢٠٠٤)، **أستراتيجية مكافحة الفقر في الأردن**، عمان، الاردن.

- وزارة التنمية الاجتماعية (١٩٨٧)، **التجربة الأردنية في المشاريع المدرة للدخل دروس من الما ضي- وتوجهات مستقبلية**.عمان، الأردن.

- وزارة التنمية الاجتماعية، (١٩٩٣)، **دراسة الفقرالواقع والخصائص**، عمان، الأردن.

- وزارة التنمية الاجتماعية، (١٩٨٩)، **دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية**، عمان، الأردن.

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية ودائرة الاحصاءات العامة والبنك الدولي (٢٠٠٤)، **دراسة تقييم الفقر في الأردن ٢٠٠٤**، عمان، الأردن.

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي والأمم المتحدة(٢٠٠٦)، **برنامج عمل الحكومة للتشغيل ومكافحة الفقر** ٢٠٠٧-٢٠٠٦، عمان، الأردن.

- **المراجع الأجنبية**:

- Barboza Gustavo and Barreto, Humberto (2006), Learning by Association: Micro Credit in Chlapas Mexico,**Contemporary Economic Policy**, 24 (2): 316-331.

- Hietalahti1 Johanna, Mikael Linden2 (2006), **Socio-economic impacts of microfinance and repayment performance: a case study of the Small Enterprise Foundation,** South Africa, Progress in Development Studies, 6 (3), 201–210.

- Li, Hongbin (2004), Micro-Credit Programs and Off- Farm Migration in China, **Pacific Economic Review**, 9 (3): 209–223.

-Netherlands (1997), Income Generation for Empowerment and Integrated Health Program,"**Habiganj Sada" in Evaluation of Netherlands-Funded NGOs in Bangladesh**, Netherlands.

-Sawati Bass, Charles Sturt(2002), **Income Generation Program and Empowerment of Women.** Case Study in INDA.U niversity Bathurst.Austrlia.

- World Bank.(2003). by Sherburne-Benz Laura Rawlings and Julie Van Domelenm, Letting Communities Take the Lead Washingto apas, Mexico.

- Beyhum, Ramla khalidi (1999), **poverty Reducation policies in Jordan and Lebanon: An Overiew**, Eradicating poverty Studies Series No.10.Economic and Social Commission For Western Asia. United Nations, New York.

الملاحق

ملحق رقم (١)
استمارة الدراسة

رقم الاستمارة

محافظة....................
المنطقة....................

استبانه الدراسة

أخي المقترض أختي المقترضة.........................

تحية طيبة وبعد،،،،،،،

تقوم الطالبة فاطمة الزمر بعمل دراسة تهدف إلى التعرف على دور وفعالية "برنامج الأسر المنتجة" في تحسين واقع الأسر الفقيرة اجتماعيا واقتصاديا. لذا نرجو منكم التكرم بالإجابة عن جميع أسئلة الاستبانة ، مؤكدين لكم بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة، وسوف تستخدم لغايات البحث العلمي فقط.

شاكرة لكم حسن تعاونكم

أشراف الدكتور محمد المعاني
رئيس قسم العمل الاجتماعي
الجامعة الأردنية

الباحثة
فاطمة الزمر

البيانات الشخصية:

١- النوع:

١- ذكر　　　٢- أنثى

٢-العمر:

١- اقل من (٢٥)　　　٢- (٢٦-٣١)　　　٣- (٣٢-٣٧)

٤ - (٣٨-٤٣)　　　٥-(٤٤-٤٩)　　　٦- (٥٠ فما فوق)

٣- المستوى التعليمي:

١- أمي　　　٢- ابتدائي　　　٣- إعدادي

٢- ثانوي　　　٥- دبلوم متوسط　　　٦- بكالوريوس فما فوق

٤- الحالة الاجتماعية:

١- أعزب/عزباء　　　٢- متزوج /متزوجه　　　٣- أرمل /أرملة

٤- مطلق /مطلقة

٥- عدد أفراد الأسرة:

١-(١-٣)　　　٢-(٤- -٦)　　　٣- (٧ فما فوق)

٦- عدد الأفراد العاملين في الأسرة (بالإضافة إلى صاحب المشروع)

١- لايوجد عاملين　　　٢-(١-٣)　　　٣-(أكثر من (٤)

7-مصادر دخل الأسرة.

١- صندوق المعونة الوطنية　　　٢- معاش/راتب تقاعدي　　　٣- من يراد المشروع

٤- إيجار عقار　　　٥- جمعيات خيرية　　　٦-(٢+٣)

٨- الدخل الشهري بالدينار الأردني قبل البدء في المشروع

٩- الدخل الشهري بالدينار الأردني بعد تنفيذ المشروع

١٠- صافي الدخل من المشروع بالدينار الأردني

١١-الحالة العملية قبل الانتفاع من المشروع:

١- متعطل، سبق له العمل　　　٢- متعطل، لم يسبق له العمل

٣- متقاعد　　　٤- موظف في قطاع حكومي

٥- يعمل بمشروع صناعي　　　٦- يعمل بمشروع زراعي

٧- يعمل بمشروع تجاري　　　٨- يعمل بمشروع خدمي

٩- يعمل بمشروع حرفي　　　١٠- موظف قطاع خاص

١٢- الحالة العملية بعد الانتفاع من المشروع:

١- متفرغ للعمل في المشروع　　　٢- يعمل في المشروع، ولكن غير متفرغ

٣- لا يعمل في المشروع

١٣- كيف علمت عن برنامج الأسر المنتجة:

١- من خلال وسائل الإعلام ٢- من خلال الأصدقاء والجيران

٣- من خلال مركز التنمية التابع لوزارة التنمية الاجتماعية ٤- من خلال الجمعية المحلية

٥- غير ذلك(أذكرها)...............................

١٤. نوع السكن:

١- ملك ٢- إيجار ٣- غير ذلك.

١٥ - في حال كان السكن بالإيجار كم يبلغ الإيجار الشهري بالدينار الأردني.

١- أقل من (٥٠) دينار أردني ٢-(٥٠-٩٩) دينار أردني

٣-(١٠٠-١٤٩) دينار أردني ٣- أكثر من (١٥٠) دينار أردني

ثانيا: البيانات الأولية للمشروع:

١٦- نوع المشروع

١- زراعي ٢- تجاري ٣- خدمي

٤- صناعي ٥- حرفي ٦- غير ذلك

١٧- تاريخ البدء بالمشروع (السنة) ☐☐☐

١٨-ما هو الدافع لتأسيس المشروع:

١- الرغبة في العمل

٢- زيادة مستوى الدخل وتحسين مستوى المعيشة

٣- سهولة الحصول على قرض

٤- عدم توافر فرص عمل أخرى

٥- أسباب أخرى(حددها)..

١٩- هل المشروع:

١- قائم/ مستمر ٢- غير قائم/ متعثر

٣- قائم متعثر

٢٠- إذا كانت إجابتك على السؤال السابق بتعثر المشروع فما هي الأسباب برأيك:

١-وفاة المقترض

٢- مرض وعجز المقترض

٣- عدم ملائمة الموقع للمشروع

٤- ارتفاع أسعار المواد الخام المستخدمة في الإنتاج

٥-ضعف دراسة الجدوى الاقتصادية

٦- تعرض المشروع للمخاطر

٧- الحصول على عمل أفضل

٨- عدم كفاية مبلغ القرض لإقامة المشروع:

٩- أي أسباب أخرى (حدد)....................

٢١- هل تم إعداد دراسة جدوى اقتصادية قبل البدء بالمشروع:

١- نعم ٢- لا

٢٢- إذا كانت إجابتك على السؤال السابق بعدم القيام بدراسة جدوى اقتصادية للمشروع فما هي الاسباب برأيك:

١- عدم الرغبة

٢- عدم اشتراط ذلك من البرنامج

٣- عدم المعرفة بعمل دراسة الجدوى

٤-غير ذلك(حدد)..

ثالثاً: التمويل:

٢٣- قيمة القرض المقدم من الوزارة( ) بالدينار الأردني.

٢٤- فترة السماح ( ) شهر

٢٥- فترة السداد ( ) شهر

٢٦- قيمة القسط الشهري( ) بالدينار الأردني

٢٧- كيف يتم توفير أقساط القرض:

١- من إيرادات المشروع ٢- من الدخل الشخصي

٣- قرض جديد ٤- دعم الأهل والأقارب

٦- جميع ما ذكر ٧- أخرى (حدد)..........

٨- (١+٢)

رابعاً: التدريب:

٢٨- هل كان لديك خبرة في مجال عمل المشروع قبل تأسيسه:

١- نعم ٢-لا

٢٩- هل حصلت على أي نوع من أنواع التدريب:

١- نعم ٢- لا

٣٠- إذا كانت إجابتك على السؤال السابق بنعم ماهو نوع التدريب الذي حصلت عليه:

١- مهني/فني ٢- إداري ٣- مالي

٤- (١+٢+٣)

٣١- ما الجهة التي حصلت منها على التدريب:

١- جهة حكومية ٢- جهة غير حكومية(أهلية)

٣- قطاع خاص ٤- الجهة الممولة للمشروع

٥-أخرى حدد

٣٢-هل تعتقد انك تحتاج إلى تدريب لزيادة كفاءة المشروع:

١- نعم ٢-لا

٣٣- إذا كانت إجابتك على السؤال السابق "بنعم" فما هو نوع التدريب الذي تحتاجه:

١- مهني/فني　　　٢- إداري　　　٣- مالي

٤- (١+٢+٣)

٣٤- هل لديك قناعة بأن المرأة تستطيع إدارة مثل هذا المشروع :

١ – نعم　　　٢- لا

٣٥- إذا كانت إجابتك على السؤال السابق بـ(لا) برأيك ما هو السبب:

١ ....

٢ ....

خامساً: صعوبات التي واجهتك عند إقامة المشروع:

٣٦- هل واجهتك صعوبات عند تنفيذك للمشروع:

١- نعم　　　٢- لا

٣٧- إذا كانت إجابتك على السؤال السابق بنعم فما هي الصعوبات:

١- نقص مبلغ القرض المطلوب

٢- ارتفاع أسعار المواد المنوي شراؤها

٣- إيجاد موقع المشروع

٤- صعوبة في الحصول على الوثائق والأوراق الثبوتية المطلوبة لاستكمال الإجراءات

٥- عدم وجود خطة تشغيلية

٦-إجراءات الزيارة

٧- تعبئة طلب القرض

٨-طول المدة في الحصول على القرض

٩- عدم القدرة على تسويق الإنتاج

١٠-تدني مسنوى الإنتاج

١١- غير ذلك (حدد)..

سادساً: المتابعة والتقييم:

٣٨- هل هنالك متابعة من قبل الوزارة للمشروع:

١- نعم　　　٢- لا

٣٩- ما هو نوع المتابعة:

١- متابعة شهرية منتظمة　　　٢- متابعة شهرية غير منتظمة

٣- متابعة نصف سنوية　　　٤- متابعة سنوية

٥- أخرى (حددها)..

٤٠- مالذي تمت متابعته:

١- سير عمل المشروع　　　٢- تسديد الإقساط الشهرية فقط

٣- المشروع قائم أو غير قائم   ٤- تقديم الاستشارات الفنية

٥- تقديم الاستشارات الإدارية   ٦- تقديم الاستشارات المالية

٧- تقديم الاستشارات المالية الفنية الإدارية   ٨-غير ذلك(حدد)................

٤١- كيف تقيم مشروعك:

١- ناجح   ٢- متوسط النجاح   ٣- غير ناجح

سابعاً: الآثار الاقتصادية للمشروع:

٤٢-ساهم المشروع في إيجاد دخل ثابت ومستمر لأسرتي:

١- نعم   ٢- لا

٤٣- وفر المشروع فرص عمل لبعض أفراد أسرتي .

١- نعم   ٢- لا

٤٤- وفر المشروع فرصة عمل أو أكثر لبعض أفراد المجتمع المحلي

١- نعم   ٢- لا

٤٥- كيف يتم استخدام الدخل الوارد من المشروع بالنسب المئوية:

١- تسديد الأقساط (   )%

٢- الإنفاق على الأسرة(   )%

٣- استثماره في المشروع(   )%

٤-إعادة ادخاره للمستقبل(   )%

٤٦- ما هو دور وفعالية المشروع في تحسين المستوى المعيشة للأسرة:

١- تحسن تحسنا كبيراً   ٣- تحسن تحسنا ضعيفاً

٢- تحسن تحسنا متوسطاً   ٤- لم يطرأ أي تحس

ثامناً: الآثار الاجتماعية للمشروع

الرقم	الفقرات المتعلقة بالاستفادة الاجتماعية من البرنامج.	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة
٤٧	زاد اعتمادي على ذاتي و ثقتي في نفسي			
٤٨	تعززت مكانتي في أسرتي ومجتمعي			
٤٩	أصبحت نظرة المجتمع لي أكثر احتراماً وتقديرا.			
٥٠	أساهم في إزالة المعتقدات المجتمعية السائدة حول الصورة التقليدية للمرأة.			
٥١	أتواصل مع الآخرين بشكل فعال.			
٥٢	زادت مشاركتي في الأنشطة الاجتماعية			
٥٣	تعززت علاقاتي الاجتماعية بالآخرين			
٥٤	قلل عملي في المشروع من علاقاتي الاجتماعية			
٥٥	حال عملي في المشروع دون القيام بواجباتي ومهامي الأسرية.			

انتهت الأسئلة

ملحق رقم (٢)
تعليمات معدلة لبرنامج الأسر المنتجة

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة التنمية الاجتماعية
عمان

تعليمات معدلة لتعليمات برنامج الأسر المنتجة رقم (١) لسنة ٢٠٠٨
صادرة بموجب نظام تنظيم وإدارة وزارة التنمية الاجتماعية رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٧
والتي أقرت في اجتماع مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة
بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٧

المادة (١)
: تسمى هذه التعليمات " التعليمات المعدلة لتعليمات برنامج الأسر المنتجة رقم (١) لسنة ٢٠٠٨".

المادة (٢)
: يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك.

الــــوزارة: **وزارة التنمية الاجتماعية**

الوزيـــــــــــر: وزير التنمية الاجتماعية

الأمين العــــــام: أمين عام وزارة التنمية الاجتماعية

المديريـــــــــة: مديرية التنمية الاجتماعية في المحافظة أو اللواء

الأســــــــرة: مجموعة أفراد مكونة من زوجين أو أحدهما وأولادهما وأقاربهما من الدرجة الأولى إذا كانوا في أسرة معيشية واحدة بشرط أن يسجلوا في وثيقة واحدة صادرة عن دائرة الأحوال المدنية والجوازات.

المجتمع المحلـــي: مجموعة الأسر والمؤسسات التي تقع في حدود منطقة جغرافية وفقا" للتقسيمات الإدارية المتبعة.

برنامج الأسر المنتجة: مشروع يعمل على تحسين أحوال المجتمع المحلي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

دخل الأســــــــــرة: مجموعة الدخل الشهري أو السنوي الثابت للأسرة من مختلف المصادر.

لمادة (٣)

يهدف برنامج الأسر المنتجة إلى: -

أ) رفع مستوى معيشة الأسر وافرادها.

ب) زيادة مساهمة الأسر في توفير الغذاء والاكتفاء الذاتي للمجتمعات المحلية.

ج) تعزيزالإمكانيات والقدرات الذاتية للمجتمع وتفعيلها.

د) المساهمة في زيادة فرص العمالة في المجتمعات المحلية.

المادة (٤)

أ) يتم توزيع المخصصات السنوية لبرنامج الاسر المنتجة على المحافظات حسب نسب الفقر وعدد السكان في كل محافظة استناداً إلى الإحصا""ات الرسمية.

ب) للوزير أو من يفوضه صرف مبلغ لا يتجاوز (٤٠٠٠) دينار للأسرة الواحدة كقرض مسترد بغـــرض تمكينها من تحسين أوضاعها الاقتصادية لتصبح أسرة منتجة ضمن البرنامج المنفذ في المجتمع الـــذي تعـــيش فيه.

المادة(٥)

شروط الانتفاع: يشترط في الأسرة المستفيدة من هذا البرنامج ما يلي: -

أ) أن لا يزيد دخل الأسرة **عن (٢٥٠) دينار** شهريا".

ب) **أن لا يكون رب الأسرة موظفاً أو عاملاً في إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة. وأن يكون أحد أفراد الأسرة متفرغاً لإدارة المشروع.**

ج **)** عدم الحصول عليها من أية جهة أخرى.

د) أن لا يقل عدد أفراد الأسرة عن ثلاثة أفراد. ويستثنى من هذا الشرط الأرملة والمطلقة التـــي تعيل ابناً لها.

هـ) توفر القدرة والرغبة لدى الأسرة أو أحد أفرادها في مجال المشروع وتعطى الأولوية للأسرة ذات الخبرة في المجالات المهنية.

و) تعطى الأولية للأسر التي يوجد بين أفرادها أحد الفئات التالية: -

- المسنون
- الأرامل
- المعوقون
- الأطفال والأحداث المعرضين للانحراف.
- **المنتفعون من صندوق المعونة الوطنية بمعونة نقدية متكررة. على أن يصرف القرض بهذه الحالة بكفالة صندوق المعونة الوطنية.**

المادة (٦)

فئات الانتفاع:

ينتفع من المشروع جميع الأسر الأردنية بالمجتمع المحلي وتعطى الأولوية للأسر الأكثـر احتياجاً ضمن المجتمع المحلي الواحد وفقاً للبيانات التي تظهرها الدراسات التي تجرى للمجتمع المحلي وللأسر في ذلك المجتمع.

المادة (٧)

لا تصرف المبالغ المخصصة للبرنامج إلا بعد إتمام الإجراءات التالية:-

أ) إجراء دراسة اجتماعية للأسرة المرشحة للاستفادة من البرنامج وفق النموذج الذي تعده الوزارة لهذا الغرض مدعماً بالوثائق الرسمية اللازمة لإثبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة.

ج) يتم إجراء دراسة جدوى اقتصادية لكل مشروع من قبل المديرية الميدانية.

د) يتم اتخاذ القرار المناسب.

المادة (٨)

أموال البرنامج :-

أ) تودع مخصصات البرنامج وحصيلة الأقساط المستردة من الأسر في مصرف يعينه الوزير **أو الأمين العام.** على أن يتم فتح قيد خاص لكل مشروع في الدائرة المالية في الوزارة، ولا يجوز صرف أية مبالغ مستردة من أي مشروع إلا في نفس **المحافظة التي يقع المجتمع المحلي فيها.**

ب) تجبى الأقساط المستردة بموجب إيصالات رسمية حسب الأصول.

ج) تنظم لدى الوزارة والمديريات التابعة لها التي تنفذ هذا البرنامج سجلات مالية وفق النماذج التي تعدها الوزارة لهذه الغاية.

د) يشترط لسحب أي مبلغ من مخصصات هذا البرنامج أن يوقع على الحوالة المالية الوزير أو الأمين العام أو المدير المالي للوزارة وأحد موظفي الدائرة المختصة يعينه الأمين العام.

هـ) لا يجوز إنفاق أي مبلغ من مخصصات هذا البرنامج في غير المخصص له إلا بقرار من الوزير وبتنسيب من الأمين العام.

المادة (٩)

مصادر تمويل البرامج: -

أ) المخصصات التي ترصدها الوزارة لهذه الغاية .

ب) مساهمات الأفراد والمؤسسات والهيئات المحلية والأجنبية الرسمية والأهلية لتمويل هذا البرامج .

ج) التبرعات والهبات.

هـ) أي مصادر أخرى تقبلها الوزارة.

المادة (١٠)

للوزير بناء على تنسيب الأمين العام إجراء التعديلات التي يراها مناسبة على هذه التعليمات.

المادة(١١)

أحكام عامه:-

١. تنطبق أحكام هذه التعليمات على البرامج التي يتم تمويلها جزئيا" أو كليا" من الهيئات والمؤسسات الأهلية والرسمية المحلية والأجنبية.
٢. لا تنطبق أحكام هذه التعليمات على المبالغ التي تدفعها الأسرة للمساهمة في تمويل البرنامج الخاص بها.
٣. يعتبر كامل قيمة البرنامج قرضا" مستردا".
٤. تسدد القروض على أقساط شهرية في مدة لا تتجاوز خمس سنوات إضافةً إلى فترة سماح **على أن تراعي طبيعة المشروع وحاجته لهذه الفترة وبجميع الأحوال يجب أن لا تزيد هذه الفترة عن سنة واحدة.**

عند إقرار البرنامج تبرم اتفاقية بين الوزارة وربَ الأسرة تحدد فيها مسؤوليات الطرفين بعد **أن يقدم الأخير أحد الكفالات التالية**

أ- **كفيلين موظفين (من القطاع العام أو الخاص) يلتزمان بالسداد التام من خلال الجهة / الجهات التي يعملان لديها.**

ب - **موظفا" (من القطاع العام أو الخاص) يلتزم بالسداد التام من خلال الجهة التي يعمل لديها وكفيلا" مليئا تنظم كفالته لدى كاتب العدل.**

٥. إذا ثبت أن الأسرة قد تصرفت بمواد البرنامج لأغراض مغايرة للهدف الذي منحت لأجله القرض يعتبر كامل المبلغ قرضا" مستحق الأداء بالطرق القانونية فورا" ودون الحاجة إلى إنذار.
٦. **للوزير أو من يفوضه واستنادا" لدراسة اجتماعية تتبعيه تحسين أداء المشروع بمنح الأسرة قرضا" إضافياً لا يتجاوز ٥٠% من قيمة القرض الأصلي أو ألف دينار أيهما أكثر يسدد كاملاً وفق هذه التعليمات.**
٧. للوزير التنسيب لمجلس الوزراء إذا فقدت الأسرة جزءا من المشروع بسبب الضياع أو النفوق أو السرقة أو الحريق لأسباب خارجة عن إرادتها خلال السنة الأولى من استلام المشروع بإعفاء الأسرة من تسديد قيمة هذا الجزء بناء على تنسيب الأمين العام واستنادا" لدراسة اجتماعية مدعمة بالوثائق اللازمة. **وللوزير التنسيب لمجلس الوزراء بإعفاء الأسرة من تسديد قيمة القرض أو الجزء الباقي منه أو نسبة منه إذا توفي ربّ الأسرة وذلك اعتمادا" على الوضع الاقتصادي للأسرة بعد إجراء دراسة اجتماعية مفصلة عن وضع الأسرة مدعمة بالوثائق اللازمة.**
٨. إذا ثبت أن الأسرة قدمت معلومات غير صحيحة عن أوضاعها بغرض تضليل الباحث الاجتماعي. يعتبر القرض الممنوح لها ديناً مستحق الأداء دفعةً واحدة وبالطرق القانونية.

٩. **تستوفى رسوم خدمات مقدارها أربعون ديناراً على القرض الممنوح للأسرة ولمرة واحدة على أن يتم استيفاء مبلغ عشرة دنانير عند تقديم الطلب مستكملاً لكافة الشروط وثلاثون ديناراً بعد إقرار**

<u>المشروع وتوضع في الحساب الخاص بالبرنامج المنفذ في المجتمع المحلي الذي اختيرت منه الأسرة.</u>

١٠. للوزير أن يؤمن على البرنامج المنفذ في المجتمع المحلي لدى أي من شركات التأمين العاملة في المملكة بحيث تغطى قيمة التأمين من رسوم الخدمات أو على نفقة الجهة الممولة للبرنامج.

١١. على كل مديرية تزويد الوزارة بدراسات تتبعية شهرياً خلال السنة الأولى من المشروع وأن تقوم بتزويد الوزارة في السنوات اللاحقة بهذه الدراسات التتبعية كل ثلاثة أشهر.

١٢. يتم صرف القروض للأسر حسب النظام المالي ساري المفعول.

١٣. **<u>يتم تنفيذ البرامج للفئات المشار إليها في البند (و) من المادة الخامسة من هذه التعليمات بالتنسيق مع المديريات المعنية بكل حالة.</u>**

١٤. **<u>تعطى الأولوية عند منح قروض الأسر المنتجة للأسر التي تلقت تدريب في مجال المشروع و/ أو إدارة المشاريع.</u>**

المادة(١١)

الأمين العام مكلف بتنفيذ أحكام هذه التعليمات.

-١٣٣٠-

ملحق رقم (3)

كتاب رسمي لوزارة التنمية الاجتماعية

الجامعة الأردنية

THE UNIVERSITY OF JORDAN

معهد العمل الاجتماعي

Social Work Institute

التاريخ: ٢٠١٩/٧/٢٩

إلى من يهمه الأمر

تحية طيبة وبعد،،

يرجى التكرم بالموافقة على تسهيل مهمة الطالبة فاطمة محمود الزمر من الجامعة الأردنية ورقمها الجامعي (٨٠٧٠٩٥٦) في وزارة التنمية الاجتماعية وذلك لغايات البحث والدراسة (دراسات ماجستير).

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

العميد

الدكتور حمود عليمات

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ (٦-٩٦٢) فرعي ٢٤٩٨٨ فاكس ٥٣٥٣٢١٧ (٦-٩٦٢) عمان ١١٩٤٢ الأردن

Tel: (962-6) 5355000 Ext: 24988 Fax: (962-6) 5353217 Amman 11942 Jordan

E-mail: admin@ju.edu.jo

-١٣٤-

ملحق رقم (4)

كتاب رسمي لمديرية محافظة مادبا

الجامعة الأردنية
THE UNIVERSITY OF JORDAN

معهد العمل الاجتماعي
Social Work Institute

التاريخ: ١٢ / ١١ /٢٠٠٩م

السادة مديرية محافظة مادبا المحترمين

لمن يهمه الأمر

يطلب برنامج العمل الاجتماعي في مرحلة الماجستير دراسة حول "برنامج الأسر المنتجة" المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية وذلك جزء من متطلبات رسالة الماجستير في مجال العمل الاجتماعي للطالبة فاطمة محمود الزمر من معهد العمل الاجتماعي.

يرجى من حضرتكم تقديم التسهيلات الممكنة، مع التعهد بالمحافظة على السرية التامة.

شاكرين لكم تعاونكم

رئيس قسم العمل الاجتماعي

د. محمد المعاني

الجامعة الأردنية – معهد العمل الاجتماعي

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ (٩٦٢-٦) فرعي ٢٤٩٨٨ فاكس ٥٣٥٣٢١٧ (٩٦٢-٦) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 Ext: 24988 Fax: (962-6) 5353217 Amman 11942 Jordan
E-mail: [illegible]@ju.edu.jo

-١٣٥-

ملحق رقم (5)

كتاب رسمي لمديرية محافظة البلقاء

الجامعة الأردنية
THE UNIVERSITY OF JORDAN

معهد العمل الاجتماعي
Social Work Institute

التاريخ: ١٢/ ١١/ ٢٠٠٩م

السادة مديرية محافظة البلقاء المحترمين.

لمــن يــهــمه الأمــر

يطلب برنامج العمل الاجتماعي في مرحلة الماجستير دراسة حول "برنامج الأسر المنتجة" المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية وذلك جزء من متطلبات رسالة الماجستير في مجال العمل الاجتماعي للطالبة فاطمة محمود الزمر من معهد العمل الاجتماعي.

يرجى من حضرتكم تقديم التسهيلات الممكنة، مع التعهد بالمحافظة على السرية التامة.

شاكرين لكم تعاونكم

رئيس قسم العمل الاجتماعي

د. محمد المعاني

الجامعة الأردنية - معهد العمل الاجتماعي

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ (٦-٩٦٢) فرعي ٢٤٩٨٨ فاكس ٥٣٥١٢١٧ (٦-٩٦٢) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 Ext: 24988 Fax: (962-6) 5351217 Amman 11942 Jordan
E-mail: admin@ju.edu.jo

-١٣٦-

الجامعة الأردنية
THE UNIVERSITY OF JORDAN
معهد العمل الاجتماعي
Social Work Institute

ملحق رقم (6)
كتاب رسمي لمديرية محافظة الزرقاء

التاريخ: ١٢ / ١٠ / ٢٠٠٩م

السادة مديرية محافظة الزرقاء المحترمين.

لمن يهمه الأمر

يطلب برنامج العمل الاجتماعي في مرحلة الماجستير دراسة حول "برنامج الأسر المنتجة" المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية وذلك جزء من متطلبات رسالة الماجستير في مجال العمل الاجتماعي للطالبة فاطمة محمود الزمر من معهد العمل الاجتماعي.

يرجى من حضرتكم تقديم التسهيلات الممكنة، مع التعهد بالمحافظة على السرية التامة.

شاكرين لكم تعاونكم

رئيس قسم العمل الاجتماعي

د. محمد الدعالي

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ (٦-٩٦٢) فرعي ٢٤٩٨٨ فاكس ٥٣٥٣٢١٧ (٦-٩٦٢) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 Ext: 24988 Fax: (962-6) 5353217 Amman 11942 Jordan
E-mail: admin@ju.edu.jo

-١٣٧-

ملحق رقم (7)
كتاب رسمي لمديرية محافظة عمان

الجامعة الأردنية
THE UNIVERSITY OF JORDAN
معهد العمل الاجتماعي
Social Work Institute

التاريخ: ٢٠٠٩/١١/٢٢م

[illegible]

السادة مديرية محافظة عمان المحترمين .

لمن يهمه الأمر

يطلب برنامج العمل الاجتماعي في مرحلة الماجستير دراسة حول "برنامج الأسر المنتجة" المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية وذلك جزء من متطلبات رسالة الماجستير في مجال العمل الاجتماعي للطالبة فاطمة محمود الزمر من معهد العمل الاجتماعي

يرجى من حضرتكم تقديم التسهيلات الممكنة، مع التعهد بالمحافظة على السرية التامة.

شاكرين لكم تعاونكم

رئيس قسم العمل الاجتماعي

د. محمد المعاني

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ (٦-٩٦٢) فرعي ٢٤٩٨٨ فاكس ٥٣٥٣٢١٧ (٦-٩٦٢) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 Ext: 24988 Fax: (962-6) 5353217 Amman 11942 Jordan
E-mail: admin@ju.edu.jo

PRODUCTIVE FAMILIES PROGRAM AND ITS EFFECIENCY IN IMPROVING THE REALITY OF POOR FAMILIES IN THE GOVERNORATES CENTER IN JORDAN THAT WERE IMPLEMENTED BY MINISTRY OF SOCIAL DEVELOPMENT

"SOCIAL STUDY"

By

Fatima Mahmmod Al-Zamer

Superviser By

Dr. Mohammad Khaled Al Ma'ani

Abstract

This study aimed at investigating social and economic characteristics of debtors and knowing the efficiency extent of Producing Families Program in improving the reality of poor families and improving their social and economic levels, as well. Study data were collected through a comprehensive social survey of all beneficiary families of Producing Families Program in the governorates center. The study sample was composed of (150) family, then data were analyzed through SPSS to extract percentages, means and standard deviations, also Chi square test was used to estimate the differences. The findings of the study related to social and economic characteristics of debtors revealed a decrease in the percentage of female beneficiaries, and most debtors are of middle age and of significant low educational levels, whereas findings related to their social status show that married debtors form the majority percent. In terms of debtors' family size larger size dominates, also there is a significant decrease in working individuals among debtor's families. Study shows also that the most important reason to establish the project is to improve the financial position of debtors. Further, the study results show a high percent of commercial, agricultural and service projects, a decrease in debt amount and an increase in

monthly installments. Many obstacles that face debtors were raised in the study findings among which is low debt value, while those related to follow up and training process, the study show irregularity in the constant monthly follow up and a significant weakness in debtor training process. Project participation in improving the life style and providing fixed income to debtors were clear in the study finding, too. In terms of the determinant factors of project sustainability and success, study findings denote that there is no significant differences between project sustainability and success with (sex, age, social status, number of family members, debt size and monthly installments amounts) variables, but there is significant difference between project sustainability and success with (educational level and working status before and after benefiting from the project) variables. Also, there is significant differences between project type and (sex, debt size, providing fixed income and the obstacles that face debtors) variables.

Accordingly, the researcher recommends the following: increase the number of granted debts for females since there is a significant decrease in number of beneficiary females from the project as shown by study findings; reconsider the financial policy related to debt size providing by Ministry of Social Development and the monthly installments accrued on projects as study findings showed a significant decrease in debt amounts along with high significant increase in monthly instilment values; working on activating follow up process periodically and regularly with all its integrated dimensions as the study findings show a weakness in the regular monthly follow up process by the program; working on activating training process on project management, feasible study and other important aspects in this field ,and finally the necessity of diversifying projects that are supported by the ministry since the study findings indicate that there is a focus on commercial, agricultural and service projects.